



جمهورية السودان

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية

(دراسة حالة مصرف السلام)

**Financial Analysis and its Role in Making Investment Decisions
Applying to Al Salam Bank**

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إعداد الطالب

مشرف الصديق البديري عبد الله

إشراف البروفيسور

عبد الماجد عبد الله حسن أحمد

أستاذ المحاسبة بجامعة أم درمان الإسلامية

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال الله تعالى :

(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ
قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى
فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة ، الآية رقم ٢٧٥

الإهداء

إلي

من علمني التواضع والقنوع وثبت في نفسي الطمأنينة والخشوع

فضيلة مولانا الشيخ عبدالله البدري

التي توسدت دفئها وعرفت الحياة على يديها

أمي الحبيبة

رمز الكفاح والنضال

والدي الغالي

سندي وعوني دوما

إخواني وإخوتي

الذين أضاءوا طريق العمر وذهلت من فيضهم

أساتذتي الأجلاء

من شجعوني وأيقظوني حين نجحوا

زملائي

الشكر والتقدير

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلي اله وصحبه أجمعين .

وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي البروفيسور/ **عبد الماجد عبد الله حسن أحمد** الذي شرفني بالإشراف على هذا البحث ، والذي لم يبخل علي بالنصح والتوجيه فكان الموجه والمرشد .

وأنتقدم بجزيل الشكر إلي جامعة شندي التي دعمت هذا البحث وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي جميع أعضاء هيئه التدريس بقسم المحاسبة بجامعة شندي الذين وقفوا معي وساعدوني بأرائهم وخبراتهم التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا البحث .

كما أتقدم بجزيل الشكر لأسرة بنك السلام الرئاسة وفروعه لما وجدته من كريم المعاملة وتوفير كافة البيانات التي أعاننتي في إتمام هذه الرسالة. وأتقدم بالشكر لأسرة مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة وادي النيل، وجامعة الزعيم الأزهري، وأسرة مكتبة كلية الدراسات العليا بجامعة السودان وجامعة النيلين وجامعة أم درمان الإسلامية لما وجدته من عون وكريم المعاملة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلي قلعه العلم والمعرفة جامعة الشيخ عبد الله البدري وجميع العاملين بها .

المستخلص

تناولت الدراسة موضوع التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمصارف التجارية وتتمثل مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بالتحليل المالي وقلة المعرفة بما يقدمه من معلومات تساعد في عملية اتخاذ قرارات استثمارية سليمة مما ينعكس على نجاح وفشل البنوك، وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل الاهتمام بالقوائم المالية وتحليلها يساعد في اتخاذ القرارات؟ وهل معلومات القوائم المالية الناتجة عن التحليل المالي وحدها كافية في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟ وهل أساليب التحليل المالي المطبقة تسفر عن معلومات مالية تؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة؟ وهل التحليل المالي يجنب المنشأة الخسائر المستقبلية الناتجة عن الأخطاء في اتخاذ القرارات؟. وتتبع أهمية الدراسة من دور معلومات التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، وتهدف الدراسة الى معرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للمصارف التجارية.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار وثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الاستثمار. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة الإفصاح عن كافة المعلومات للتقليل من مخاطر الاستثمار والعمل على توفير المعلومات الشاملة بالقوائم المالية للحصول على نتائج تحليل مالي دقيقة.

Abstract

This study concern on financial analysis and its role in investment decisions in commercial banks. The study problem is presented in banks careless in financial analysis decisions and this according effect on failure or succeed of commercial banks. This question of the study are as follow:

- Is the financial analysis interest help in decision making?
- Are the financial analysis output enough for investment decision making?
- Are the financial analysis system quid to useful information to help in useful decision?
- Is the financial analysis avoid the organization future losses that can happen according to decision making?

The study concluded to the follows:

- The qualified financial analyzer protect the organization from investment risks.

The study recommendation as follows:

- Financial information must be précised and true and sufficient so as to obtain precise financial analysis.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ح	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
ن	فهرس الملاحق
	المقدمة
٢	أولاً: الإطار المنهجي للدراسة
٨	ثانياً: الدراسات السابقة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
٤٠	المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي
٦٠	المبحث الثاني: أنواع ومجالات التحليل المالي
	الفصل الثاني: الإطار النظري للقرارات الاستثمارية
٨٠	المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف القرارات الاستثمارية
١١٠	المبحث الثاني: أنواع ومراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية
	الفصل الثالث: الإطار النظري للتقارير والقوائم المالية
١٣٣	المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية
١٥٨	المبحث الثاني: محتويات التقارير والقوائم المالية

	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
١٨٧	المبحث الأول: نبذه تعريفية عن مصرف السلام
١٩٧	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة وتحليل البيانات
٢٤٦	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
	الخاتمة
٢٧٥	النتائج
٢٧٧	التوصيات
	قائمة المصادر والمراجع
٢٧٩	المصادر والمراجع
٢٩٣	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٩٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(١/٢/٤)
٢٠٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(٢/٢/٤)
٢٠١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(٣/٢/٤)
٢٠٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(٤/٢/٤)
٢٠٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(٥/٢/٤)
٢٠٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(٦/٢/٤)
٢٠٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى	(٧/٢/٤)
٢٠٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية	(٨/٢/٤)
٢٠٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة	(٩/٢/٤)
٢٠٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة	(١٠/٢/٤)
٢٠٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة	(١١/٢/٤)
٢١٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة	(١٢/٢/٤)
٢١١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة	(١٣/٢/٤)
٢١٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة	(١٤/٢/٤)
٢١٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة	(١٥/٢/٤)
٢١٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة	(١٦/٢/٤)
٢١٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية عشر	(١٧/٢/٤)
٢١٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية عشر	(١٨/٢/٤)
٢١٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة عشر	(١٩/٢/٤)
٢١٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة عشر	(٢٠/٢/٤)
٢١٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة عشر	(٢١/٢/٤)
٢٢٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة عشر	(٢٢/٢/٤)
٢٢١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة عشر	(٢٣/٢/٤)
٢٢٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة عشر	(٢٤/٢/٤)
٢٢٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة عشر	(٢٥/٢/٤)
٢٢٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العشرون	(٢٦/٢/٤)

٢٢٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية والعشرون	(٢٧/٢/٤)
٢٢٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية والعشرون	(٢٨/٢/٤)
٢٢٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة والعشرون	(٢٩/٢/٤)
٢٢٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة والعشرون	(٣٠/٢/٤)
٢٢٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة والعشرون	(٣١/٢/٤)
٢٣٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة والعشرون	(٣٢/٢/٤)
٢٣١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة والعشرون	(٣٣/٢/٤)
٢٣٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة والعشرون	(٣٤/٢/٤)
٢٣٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة والعشرون	(٣٥/٢/٤)
٢٣٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثلاثون	(٣٦/٢/٤)
٢٣٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية والثلاثون	(٣٧/٢/٤)
٢٣٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية والثلاثون	(٣٨/٢/٤)
٢٣٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة والثلاثون	(٣٩/٢/٤)
٢٣٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة والثلاثون	(٤٠/٢/٤)
٢٣٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة والثلاثون	(٤١/٢/٤)
٢٤٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة والثلاثون	(٤٢/٢/٤)
٢٤١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة والثلاثون	(٤٣/٢/٤)
٢٤٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة والثلاثون	(٤٤/٢/٤)
٢٤٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة والثلاثون	(٤٥/٢/٤)
٢٤٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأربعون	(٤٦/٢/٤)
٢٤٦	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى	(١/٣/٤)
٢٤٩	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لأراء المبحوثين حول عبارات الفرضية الأولى	(٢/٣/٤)
٢٥١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الأولى	(٣/٣/٤)
٢٥٣	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية	(٤/٣/٤)
٢٥٦	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لأراء المبحوثين حول عبارات الفرضية	(٥/٣/٤)

	الثانية	
٢٥٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الثانية	(٦/٣/٤)
٢٦٠	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثالثة	(٧/٣/٤)
٢٦٣	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لأراء المبحوثين حول عبارات الفرضية الثالثة	(٨/٣/٤)
٢٦٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الثالثة	(٩/٣/٤)
٢٦٧	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الرابعة	(١٠/٣/٤)
٢٧٠	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لأراء المبحوثين حول عبارات الفرضية الرابعة	(١١/٣/٤)
٢٧٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الرابعة	(١٢/٣/٤)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٥٧	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	(١/١/١)
٦٠	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم	(١/٢/١)
٩٨	خطوات الاسلوب العلمي لاتخاذ القرارات	(١/١/٢)
١٠٠	تصنيف القرارات	(٢/١/٢)
١٩٣	الهيكل التنظيمي مصرف السلام	(١/١/٤)
١٩٤	الهيكل التنظيمي مصرف السلام	(٢/١/٤)
١٩٥	الهيكل التنظيمي مصرف السلام	(٣/١/٤)
١٩٦	الهيكل التنظيمي مصرف السلام	(٤/١/٤)
١٩٩	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(١/٢ /٤)
٢٠٠	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(٢/٢/٤)
٢٠١	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(٣/٢/٤)
٢٠٢	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(٤/٢/٤)
٢٠٣	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(٥/٢/٤)
٢٠٤	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(٦/٢/٤)
٢٠٦	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى	(٧/٢/٤)
٢٠٧	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية	(٨/٢/٤)
٢٠٨	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة	(٩/٢/٤)
٢٠٩	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة	(١٠/٢/٤)
٢١٠	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة	(١١/٢/٤)
٢١١	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة	(١٢/٢/٤)
٢١٢	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة	(١٣/٢/٤)
٢١٣	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة	(١٤/٢/٤)

٢٤١	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة والثلاثون	(٤٢/٢/٤)
٢٤٢	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة والثلاثون	(٤٣/٢/٤)
٢٤٣	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة والثلاثون	(٤٤/٢/٤)
٢٤٤	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة والثلاثون	(٤٥/٢/٤)
٢٤٥	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأربعون	(٤٦/٢/٤)
٢٥١	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الأولى	(١/٣/٤)
٢٥٨	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الثانية	(٢/٣/٤)
٢٦٦	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الثالثة	(٣/٣/٤)
٢٧٢	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الرابعة	(٤/٣/٤)

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	صفحة
.١	الاستبانة	٢٩٣
.٢	محكموا الاستبانة	٢٩٩

المقدمة

تشتمل على:

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط واتخاذ القرارات المستقبلية، ويعتبر التحليل المالي أداة رقابية لتقييم القرارات المالية التي سبق اتخاذها وهو بذلك يعتبر نوع من الرقابة اللاحقة للنشاط المالي فهو أداة للكشف عن مواقف القوة والضعف في المركز المالي.

إن التحليل المالي أصبح من الأمور الهامة جداً في الآونة الأخيرة من مختلف الجهات فالمستثمر يحتاج إلى التحليل المالي في اتخاذ قرار الاستثمار، والإدارة تحتاج إلى التحليل من أجل اتخاذ القرارات المختلفة سواء في جانب التوسع أو جانب زيادة الإنتاج بزيادة خطوط الإنتاج المختلفة. وكذلك تحتاجه الإدارة وأصحاب المشاريع لتقييم الأداء أو استخلاص مؤشرات التقدم فيه ويعطى أصحاب المشروع مؤشر الرضاء عن الإدارة المنوط بها العمل على ترقية الأداء فمن خلال التحليل المالي يظهر جلياً مدى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإدارة من عدمه، وكذلك فإن مؤسسات التمويل المختلفة فإنها تحتاج إلى التحليل المالي للمشروعات لتقديم التمويل والدعم اللازم لها، الأمر الذي أدى إلى ظهور طائفة كبيرة من المحللين الماليين وأصبحت تحتاجهم كل الوحدات الاقتصادية في أداء عملها ومن هذا المنطلق يري الباحث ضرورة دراسة هذا الموضوع الحيوي الذي من الأهمية بمكانة إذ تستفيد منه كل الأطراف في اتخاذ قراراتهم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بالتحليل المالي وقلة المعرفة بما يقدمه من معلومات تساعد في عملية اتخاذ قرارات استثمارية سليمة مما ينعكس على نجاح وفشل البنوك، وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. هل الاهتمام بالقوائم المالية وتحليلها يساعد في اتخاذ القرارات؟
٢. هل معلومات القوائم المالية الناتجة عن التحليل المالي وحدها كافية في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
٣. هل أساليب التحليل المالي المطبقة تسفر عن معلومات مالية تؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة؟
٤. هل التحليل المالي يجنب المنشأة الخسائر المستقبلية الناتجة عن الأخطاء في اتخاذ القرارات؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التحليل المالي وضرورة الاهتمام به لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة، ويمكن تصنيفها إلى:

الأهمية العلمية: تتبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية التحليل المالي ودوره في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. إثراء المكتبات بموضوع الدراسة.
٢. مناقشة موضوع حيوي مرتبط بالتحليل المالي.
٣. إتخاذ القرارات الإستثمارية مرتبط بنتائج التحليل المالي.

الأهمية العملية:تتبع أهمية الدراسة العملية في الخروج بنتائج وتوصيات تستفيد منها إدارة البنوك ومنتخذي القرارات الإستثمارية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. يساعد التحليل المالي في زيادة استثمارات البنوك التجارية وذلك من خلال الوقوف على المراكز المالية ونتائج أعمال المشروعات المستثمر فيها.

٢. يوفر التحليل المالي الطمأنينة للمساهمين والدائنين والمستثمرين والمقرضين بشأن قراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

٣. الدراسة تصنف المعلومات والحقائق ذات الدلالة والموضوعية والحيدة والحياد.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للبنوك التجارية. وترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على أهمية التحليل المالي وأساليبه وأدواته.

٢. التعرف على كيفية التحليل المالي ومؤشراته والاستفادة من وضع تصورات للاستفادة منه.

٣. معرفة طرق التحليل المالي والمؤشرات المستخدمة وأيهما الأفضل لمتخذ القرار في البنوك.

٤. الخروج بعدد من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساعد في عملية اتخاذ القرار باستخدام نظام التحليل المالي.

٥. الوقوف على مجالات استخدام النسب المالية لأغراض التحليل المالي في المصارف السودانية.

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على إختبار الفرضيات الآتية:

١. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد علي القوائم المالية والتقارير المالية وتوحيد السياسات المحاسبية.

٣. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية ودقة نتائج التحليل المالي.

٤. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة التحليل المالي في المصارف السودانية وبين وضع استراتيجيات أداء سليمة

مصادر جمع البيانات :

١. مصادر أولية: الاستبانة

٢. مصادر ثانوية: وتتمثل في الكتب والدوريات العلمية والمجلات العلمية والرسائل العلمية والمؤتمرات.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها:

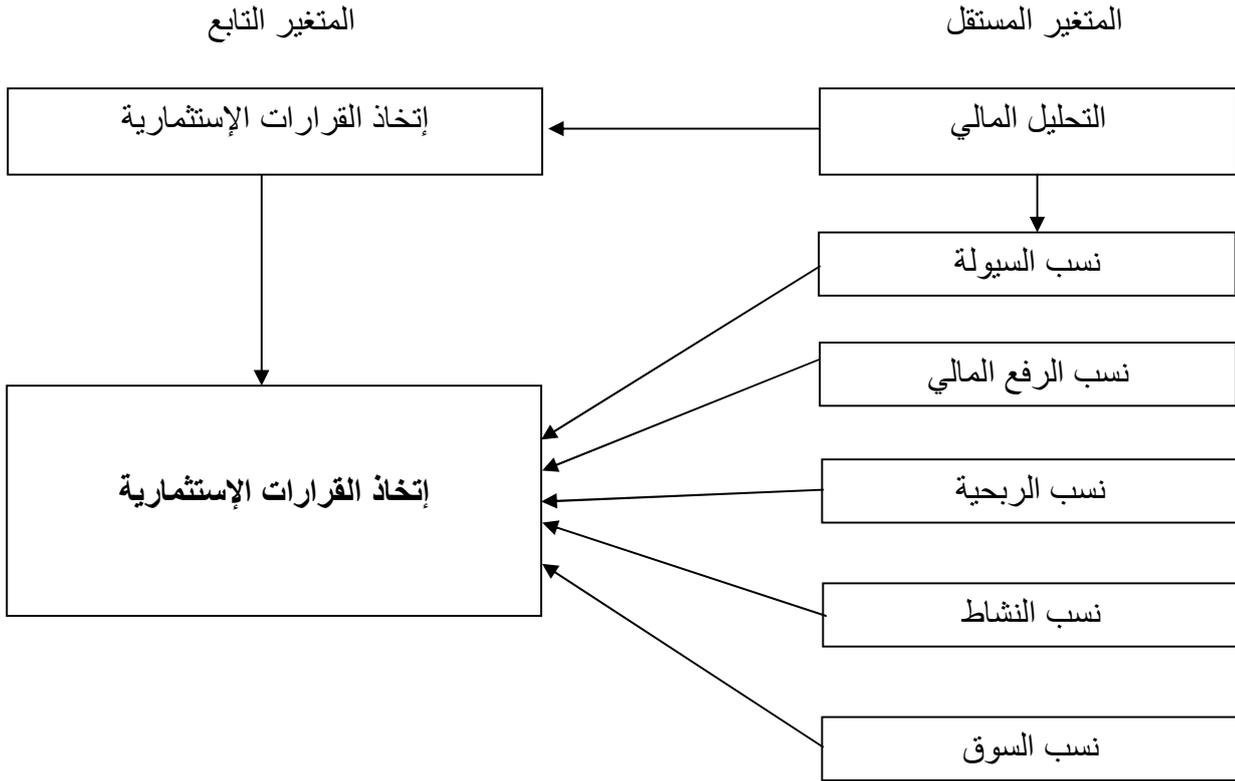
المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لصياغة مشكلة الدراسة واستنباط فروض حلها والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة فروض الدراسة بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي للدراسة الميدانية باستخدام التكرارات والنسب والجدول والرسوم البيانية.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: مصرف السلام

الحدود الزمانية: ٢٠١٧م

نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م

هيكل الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من مقدمه وأربعة فصول تشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، أما الفصل الأول فيتناول الإطار النظري للتحليل المالي من خلال مبحثين المبحث الأول هو مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي ، والمبحث الثاني يتناول أنواع وطرق ومؤشرات التحليل المالي. أما الفصل الثاني فتناول الإطار النظري للقرارات الاستثمارية خلال مبحثين: تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف اتخاذ القرارات الاستثمارية ،وتناول المبحث الثاني أنواع ومراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية. أما الفصل الثالث فتناول الإطار النظري للتقارير والقوائم المالية من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية الدورية، وتناول المبحث الثاني محتويات التقارير والقوائم المالية. أما الفصل الرابع تناول الدراسة الميدانية من خلال ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن بنك السلام وتناول المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية وتناول المبحث الثالث تحليل البيانات واختبار الفرضيات.وختم بخاتمة تشمل النتائج والتوصيات والملاحق .

ثانياً: الدراسات السابقة

يتناول الباحث مجموع من الدراسات التي تمت حول محاور موضوع بحثه والذي تمكن من الحصول عليها وهي :

(١) دراسة أشرف (٢٠٠٢م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في إبراز دور التحليل المالي في إعطاء مؤشرات عن أداء المشروع وتوفير المعلومات لكافة مستخدمي البيانات المالية مع تحديد أدوات التحليل المالي المناسبة لتقويم كفاءة الأداء.

هدفت الدراسة إلي توضيح أهمية التحليل المالي بإظهار أوجه القوة والضعف في أداء عمليات المشروع وتوضيح أهم المؤشرات والنسب لبيان كفاءة الأداء وتوضيح الفروض والمبادئ المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي لإعداد القوائم المالية لأغراض التحليل المالي، وإبراز أهمية التحليل المالي في مجال تشخيص الأداء ومن ثم معرفة نقاط القوة والضعف ومعالجة الانحراف.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

أن القوائم المالية المعدة علي أسس القياس المحاسبي تشمل المصدر الرئيسي لإجراء عملية التحليل المالي لتقويم الأداء، إن كفاءة الأداء تتحقق من خلال النمو الايجابي للمؤشرات المرتبطة بكفاءة عمليات المشروع، يوجه التحليل المالي إدارة المصرف إلي الاستثمار الملائم.

وقامت الدراسة بوضع توصيات أهمها:

(^١) اشرف خوفو عزيز، استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفي، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٢م).

ضرورة إتباع القوائم المالية الموضوعية لأسس القياس المحاسبي لأنها تمثل الأساس في استخدام التحليل المالي لتقويم الأداء المالي، ولتحقيق كفاءة الأداء يجب تتبع التطور الايجابي للمؤشرات المرتبطة بكفاءة الأداء.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على دور التحليل المالي في مجال تقويم الأداء في القطاع المصرفي مع ضرورة الاهتمام بإتباع القوائم لأسس القياس المحاسبي، وتركز دراسة الباحث في أنها تناولت أثر التحليل المالي على قرارات الاستثمار بالبنوك التجارية.

(٢) دراسة الهيثم (٢٠٠٥م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في تبيان إمكانية استخدام التحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي في ظل العولمة التي تواجهها تلك المصارف وأثرها على جذب العملاء واستغلال مواردهم.

هدفت الدراسة إلي الوقوف على أهمية دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية.

توصلت الدراسة إلي نتائج أهمها: لا تمثل القوائم المالية مصدراً كافياً لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة، يساعد التحليل المالي الإدارة علي القيام بوظائفها بكفاءة، عدم اهتمام إدارة بعض المصارف بالتحليل المالي، عدم وجود اتفاق حول استخدام أدوات التحليل المالي بالمصارف لاختلاف الظروف المحيطة بكل منها، اختلاف أهداف المستفيدين من نتائج التحليل المالي يؤدي إلي اختلاف وجهات النظر حول أكثر النسب المالية أهمية.

وخرجت الدراسة بتوصيات منها:

(^١) الهيثم الكندي يوسف، دور التحليل المالي في تقويم أداء المصارف السودانية، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، ٢٠٠٥م).

الاهتمام بالتحليل المالي وتخصيص إدارة للقيام بذلك وتوفير التدريب اللازم لها، أن يقوم البنك المركزي بإلزام المصارف بإجراء التحليل المالي والإفصاح عنه في تقارير منفصلة، الاستفادة من التقنية الحديثة للحصول على نتائج التحليل المالي بسرعة ودقة، الاهتمام بالبحوث العالمية الخاصة بعمليات التحليل المالي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على دور التحليل المالي في تقويم أداء المصارف السودانية ، وركزت دراسة الباحث على تناول أثر التحليل المالي علي اتخاذ القرارات الاستثمارية.

(٣) دراسة مني (٢٠٠٥)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في وجوب التزام شركات التأمين بالمعايير العالمية عند التحليل المالي.

هدفت الدراسة إلي دراسة محتويات القوائم المالية وتحليلها عن طريق المؤشرات المختلفة لتقويم الأداء الفعلي لشركات التأمين والتنبؤ بمستقبلها في ظل المؤشرات والاتجاهات المستقبلية التي يمكن التوصل إليها من خلال عمليات التحليل المالي للقوائم المالية.

خرجت الدراسة بنتائج عديدة أهمها:

إن نشر الوعي والثقافة التأمينية ضعيفة ولا تكاد تذكر حيث أظهر السوق نمو متذبذباً من أقساط التأمين مما يعني ضعف الوعي التأميني لدي الجمهور، إن التغطيات التي تقدمها شركات التأمين محدودة وتكاد تنحصر في التغطيات التقليدية خاصة السيارات حيث يشكل تأمين السيارات الجزء الغالب لنشاط السوق وهذا خلل في أوعية أو فروع قطاع التأمين، شركات التأمين يغلب عليها ضعف المقدرة المالية وضآلة رأس المال.

(^١) مني عبد السلام عبد السيد، دور التحليل المالي والرقابة المالية في أداء شركات التأمين، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥).

وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها:

الاهتمام بقطاع التأمين من خلال نشر الوعي التأميني، زيادة رؤوس أموال شركات التأمين وزيادة نسبة الاحتفاظ بأكبر قدر من الأقساط.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي دور التحليل المالي والرقابة المالية في أداء شركات التأمين، وركزت دراسة الباحث علي تناول أثر التحليل المالي علي اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

(٤) دراسة زهراء (٢٠٠٥م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في أن مستخدمي القوائم المالية لا يولون اهتماماً كبيراً للتحليل المالي عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية على الرغم من أهميته في قياس الفعالية والكفاءة المالية للشركات.

هدفت الدراسة إلي إظهار أثر التحليل المالي للشركات في تفعيل أسواق الأوراق المالية وتوضيح دور التحليل المالي في قياس وتقويم النشاط والأداء.

من أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة:

أهمية التحليل المالي لإدارة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية واستخدامه في قياس النشاط والأداء، وجود بعض القصور في جانب إمداد الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالمعلومات الفورية عن نشاطها وأدائها.

أما أهم التوصيات التي رفعتها الدراسة هي ضرورة زيادة الاهتمام بالمعلومات التي تفيد في التعرف علي مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية حتى يكون المستثمر علي دراية وعلم.

(^١) زهراء تاج الدين عبد القادر ، أثر التحليل المالي في تفعيل أسواق الأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥م).

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على تناول أثر التحليل المالي في تفعيل أسواق الأوراق المالية، وركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي علي اتخاذ القرارات الاستثمارية.

(٥) دراسة جمعة (٢٠٠٦م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك بعض المصارف الأهلية التي تواجه بعض الصعوبات حيث لم تتمكن من تحقيق إيرادات تكفي لمقابلة مسحوبات المودعين فمن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للقيام بالتحليل المالي للقوائم المالية لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية بالجماهيرية الليبية ومدى توافقها مع السياسات التي يفرضها مصرف ليبيا المركزي في هذا الشأن.

هدفت الدراسة إلي: توضيح أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في نجاح المصارف الأهلية بالجماهيرية الليبية، والوقوف علي أسباب نجاح المصارف الأهلية في حين تعثر البعض الآخر في ضوء إدارة السيولة والربحية وذلك من خلال الأساليب المتبعة ونسب السيولة والربحية في المصارف الأهلية الناجحة.

توصلت الدراسة إلي نتائج أهمها:

استخدام أساليب التحليل المالي تفيد في تقويم أداء إدارة السيولة والربحية بالمصارف الأهلية الليبية، من خلال التحليل المالي يتضح تقارب معدل العائد علي الودائع والأصول في كل المصارف الأهلية الناجحة والمتعثرة، يمكن للمصارف الأهلية تفادي المعضلات المؤدية إلي التعثر وعدم النجاح باستخدام أساليب التحليل المالي لمعرفة المستويات المناسبة للسيولة.

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

(^١) جمعة علي سويسي، التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية، بالتطبيق علي المصارف الأهلية الليبية، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٦م).

ضرورة إتباع المصارف الأهلية بالجاهيرية الليبية أساليب التحليل المالي للتعرف علي المستويات المناسبة للسيولة والربحية، ضرورة وضع معايير عامة لمتطلبات العمل المصرفي في ضوء المعايير التي يحددها مصرف ليبيا المركزي والأعراف الدولية والسعي وراء الوصول إلي مستوياتها، ضرورة وضع سياسات ائتمانية محكمة وواضحة يتم فيها الالتزام بأساليب إدارة الائتمان المعيارية وحساب كافة المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان والتحوط لها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهةها.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي التحليل المالي لتقويم الأداء في المصارف الأهلية بالجاهيرية الليبية، وركزت دراسة الباحث بتناول اثر التحليل المالي علي القرارات الاستثمارية بالبنوك التجارية السودانية.

(٦) دراسة صلاح (٢٠٠٦م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إقبال بعض المستثمرين في الاستثمار في سوق الأوراق المالية وفي عدم اعتماد بعض المستثمرين للأسس العلمية الحديثة للاستثمار في سوق الأوراق المالية.

كما هدفت الدراسة إلي تسليط الضوء علي سوق الأوراق المالية السعودية، والإسهام في زيادة الوعي ونشر وثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

تمكن المستثمرون الذين اتبعوا الأساليب العلمية من تحقيق أرباح عالية، حققت أسهم المضاربة خسائر فادحة للمستثمرين بلغت أكثر ٧٠% لبعض الأسهم، الأرباح الموزعة والمحقة هما من أقوى الدوافع للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في سوق الأوراق المالية.

(^١) صلاح شاطر محمد، أثر التحليل المالي والفني في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٦م).

كما خرجت الدراسة بتوصيات منها:

أهمية قيام مراكز التدريب ومراكز الاستشارات المالية الخاصة في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية حتى تتمكن من القيام بدورها في زيادة الوعي العلمي ونشر ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية، السماح للوسطاء الماليين وصناع السوق بالعمل داخل السوق الأوراق المالية مع وضع الضوابط والأحكام التي تنظم أنشطتهم، أهمية اتخاذ القرار من قبل هيئة السوق المالية وذلك بتجزئة أسهم الشركات القيادية وذلك حتى يتمكن صغار المستثمرين من الاستفادة من استثماراتهم في أسهم هذه الشركات.

انفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها للتحليل المالي وأثره علي اتخاذ القرارات الاستثمارية بينما اختلفت في دراسة الحالة فتناولت الدراسة سوق الأوراق المالي السعودي بينما تناولت دراسة الباحث البنوك التجارية السودانية.

(٧) دراسة ميشيل (٢٠٠٦م)^١

تناول الباحث في دراسته مدي استخدام النسب المالية في عملية تقويم الأداء والاستفادة من مؤشرات الأداء في اتخاذ قرارات الاقتراض والاستثمار علي البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية .وهدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي استخدام النسب المالية من قبل مسئولو الاقتراض في البنوك التجارية ومسئولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية في عملية اتخاذ القرارات الإقتراضية والاستثمارية ، كما هدفت إلي التعرف علي أهم النسب المالية المستخدمة من قبلهم في اتخاذ قرارات الإقتراض والاستثمار وأيضاً إلي معرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تتعلق باستخدام النسب المالية .

(^١) ميشيل سعيد سويدان ، مدي دقة النسب المالية في قرارات الإقتراض والاستثمار على البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية ، (عمان: رسالة دكتوراه في المحاسبة منشورة ، مجلة التجارة والتمويل ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٨م) ، ص ص ٣١٥-٣٢٠ .

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تقدم دليل عملي لبيان مدى استخدام المؤشرات المالية من قبل المستثمرين والمقرضين في عملية اتخاذ القرارات الإقراضية والاستثمارية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات في إبراز المؤشرات المالية المهمة والتي لها علاقة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة كقرارات الاستثمار والإقراض .

على ضوء ما تقدم تم اختبار الفرضيات التالية :

١. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستثمرين في البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية ومسئولي الإقراض في البنوك التجارية فيما يتعلق باستخدام النسب المالية في اتخاذ قراراتهم الإقراضية والاستثمارية .

٢. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستثمرين المؤسسين في البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية ومسئولي الإقراض في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بمدي استخدام لمجموعة النسب المالية في اتخاذ قراراتهم الإقراضية الاستثمارية .

اعتمد الباحث في منهجية الدراسة على المنهج الوصفي ، ومن خلال أهداف الدراسة ومراجعة الدراسات السابقة تم اشتقاق فرضيات الدراسة ، ولأغراض الفرضيات أعلاه ثم توظيف أسلوب استقرائي .

أهم نتائج الدراسة :

١. يعتبر التحليل المالي بالنسب مهم بدرجة كبيرة في المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض والاستثمار حيث بلغ الوسط الحسابي لمسئولي الإقراض (٤,٣١) ولمسئولي الاستثمار (٤,٥٧) .

٢. إن أهم خمسة نسب يقوم مسؤولي الإقراض باستخدامها في اتخاذ قراراتهم هي :
نسبة المديونية ، نسبة المطلوبات إلي حقوق الملكية ، نسبة السيولة السريعة ، نسبة صافي رأس المال العامل ، نسبة التدفق النقدي من العمليات إلي إجمالي المطلوبات .

٣. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٥% بين مسؤولي الإقراض ومسؤولي الاستثمار في استخدام النسب المالية .

٤. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٥% بين مسؤولي الإقراض ومسؤولي الاستثمار في استخدام النسب المالية التالية : نسب الربحية ، نسب السوق ونسب التدفق النقدي .

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ، فقد أوصت الدراسة بما يلي :-

١. إن تقديم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بالمزيد من الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية عن النسب المالية التي تهم مسؤولي الإقراض ومسؤولي الاستثمار .

٢. قيام الجهات الرسمية المختصة كسوق عمان المالي وغرف الصناعة والتجارة بالعمل علي إيجاد نسب نموذجية (معيارية) ونسب خاصة بالصناعة التي تنتمي لها الشركات ليتم المقارنة علي أساسها .

٣. إجراء دراسات عن مدي أثر النسب المالية التي تم حسابها من واقع البيانات المعدلة علي التنبؤ بأرباح الشركات ، وعن مدي تناسب تكاليف تعديل بيانات القوائم المالية مع المكاسب التي ينتظر أن يحصل عليها المحلل المالي .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها اهتمت في تقويم أداء البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية باستخدام النسب المالية التقليدية في تقويم أدائها دون التطرق إلي النماذج المتقدمة في هذا المجال ومن ثم الاستفادة من نتائج تقويم الأداء في عملية

اتخاذ القرارات الإقراضية والاستثمارية من قبل مسؤولي الإقراض والاستثمار وركزت دراسة الباحث في أنها اهتمت باستخدام بعض النماذج المتقدمة في تقويم الأداء في البنوك التجارية السودانية .

(٨) دراسة موسي (٢٠٠٧م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس دور التحليل المالي في تفسير محتويات القوائم المالية، حيث يصعب الاستفادة من القوائم المالية أو فهمها إن لم تجري لها عملية التحليل المالي وبالتالي يصعب الحصول علي مؤشرات تدل علي معرفة نقاط القوة والضعف لكي يستدل بها لعملية تقويم الأداء بالمنشآت.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي المعلومات والمؤشرات والنسب التي تساعد علي فهم وقراءة القوائم المالية، تأكيد فعالية القوائم المالية كمصدر أساسي للتحليل المالي، وتوضيح دور التحليل المالي في تقويم المنشآت.

خلصت الدراسة إلي مجموعة من أهمها:

إن التحليل المالي يحسن نوعية المعلومات ويقلل مخاطر الاستثمار، تحليل القوائم المالية يعمل علي تقويم ومقارنة أداء المنشأة الواحدة لعدد من المنشآت المماثلة خلال سنة مالية واحدة بالإضافة إلي تقويم ومقارنة أداء المنشأة الواحدة لعدة سنوات، معظم المنشآت العاملة في السودان لا تعتمد تقارير التحليل المالي في اتخاذ قراراتها.

بعد استخلاص النتائج أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها:

على المستثمرين استخدام التحليل المالي لتجويد نوعية المعلومات ومن ثم تقليل عنصر المخاطرة، علي مستخدمي القوائم المالية استخدام مؤشرات ونسب التحليل

(^١) موسي فضل المولي مالك، دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧م).

المالي للمساعدة في تحسين وتقويم الأداء المالي للمنشآت، ضرورة استخدام تقارير التحليل المالي من قبل المنشأة العاملة في السودان لأهميتها في ترشيد قراراتها.

اتفقت الدراستين علي استخدام التحليل المالي حيث ركز هذه الدراسة علي أثره علي تقويم الأداء، وركزت دراسة الباحث علي تأثير التحليل المالي علي قرارات الاستثمار.

(٩) دراسة طه (٢٠٠٧م)^١

تناول الباحث في دراسته تحليل القوائم المالية ودورها في تقويم الأداء بالشركات السودانية دراسة تحليلية تطبيقية بنك المزارع التجاري .

تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي :

بالرغم من أهمية التحليل للقوائم المالية يلاحظ عدم إرفاق جداول التحليل المالي بصورة موسعة مع القوائم المالية المنشورة وكذلك الأرقام التي توفرها القوائم المالية غير كافية كمقياس للأداء المالي ، بالإضافة إلي أن التحليل المالي للقوائم المالية لا يوفر معلومات ونتائج تساعد في تقويم الأداء المال للمصارف .

أهم نتائج الدراسة :

١. إن القوائم المالية تعدها إدارة البنك ، علي الرغم من أهميتها إلا أنها تاريخية لذلك يجب الأخذ في الاعتبار عند استخراج النسب المالية والتي يُبنى عليها التحليل المالي.

٢. أن الأرقام التي تظهرها القوائم المالية لا تعطي معلومات كافية لتقويم الأداء.

٣. لا يوجد استثمار جيد للأموال المتاحة للمصرف (مصرف المزارع التجاري) خصوصاً في السنوات الأولى للدراسة وهو ما اتضح من خلال انخفاض نسبة العائد علي الموجودات.

(^١) طه نور الدين اسحق عبد الواحد ، تحليل القوائم المالية ودورها في تقويم الأداء ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٧م).

أهم توصيات الدراسة:

العمل على تحسين قيمة الأرباح لضمان مردود ملائم عن الأموال المستثمرة، بجانب رفع معدلات العائد علي الموجودات.

ضرورة تخفيض مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف بما يسمح بإستثمارها في جوانب أخرى.

يجب علي إدارة المصرف الاهتمام باتخاذ القرارات المناسبة في مجال الاستثمار بناءً علي نتائج التحليل المالي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث علي أنها أثبتت أنه لا يمكن الاعتماد كلياً علي التحليل لأنه لا يوفر معلومات ونتائج كافية تساعد في تقويم الأداء المالي للمصارف كما أن معلومات القوائم المالية وحدها غير كافية لتقويم الأداء، كما تناولت الدراسة تحليل بيانات بنك المزارع التجاري ولم تطرق لبنك أم درمان الوطني رغم ذكرها في الدراسة التطبيقية، وركزت دراسة الباحث علي اثر التحليل المالي ودورة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

(١٠) دراسة رانيا (٢٠٠٧م)^١

تمثلت مشكلة البحث في تحديد مدي مساهمة التحليل المالي في تقويم أداء المصارف التجارية، وذلك من خلال تقويم مستوي السيولة وربحية نشاط المصرف بالإضافة إلي كيفية استخدام التحليل المالي في تقويم كفاءة المصرف في استغلال أمواله المتاحة.

هدفت البحث إلي إبراز أهمية التحليل المالي وكيفية استخدامه في تقويم الأداء بالقطاع المصرفي التجاري للوصول إلي مؤشرات ذات دلالة حتى يتم تحديد أوجه القوة والضعف في أداء العمليات المالية.

(^١) رانيا محمد عمر، دور التحليل المالي في تقويم أداء القطاع المصرفي التجاري السوداني، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين، ٢٠٠٧م).

توصل البحث إلي نتائج أهمها:

لم يغير المصرف من سياساته المحاسبية وأسس قياس وإعداد البيانات المالية علي مدي فترات الدراسة، يشير تدني نسب السيولة وتذبذب معدل العائد من الإيرادات وتدني معدل العائد إلي مدي فترات الدراسة، تشير نسبة حقوق الملكية إلي جملة القروض إلي أن الإدارة بدأت تخفض اعتمادها علي حقوق الغير في تمويل عملياتها بالمصرف.

توصل الدراسة لعدد من التوصيات أهمها:

العمل علي تحسين مستوي الإيرادات المحققة لضمان استثمار أموال المصرف بالشكل الملائم ولتحقيق أرباح مناسبة، ضرورة تلافي المخاطر التي يتحملها المقرضين والمودعين بالمصرف نتيجة تدني نسب السيولة وتذبذب معدل العائد من الإيراد وتدني معدل العائد من الأصول، استخدام أشخاص متخصصين في مجال التحليل المالي وأن تكون لهم الخبرة الكافية في هذا المجال حتى يكون من الممكن الحصول علي مؤشرات ذات الصلة بأداء المصرف ونشاطه.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي دور التحليل المالي في تقويم أداء القطاع المصرفي التجاري السوداني، وركزت دراسة الباحث علي تناول أثر التحليل المالي علي قرارات الاستثمار.

(١١) دراسة عادل (٢٠٠٧م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في قلة التداول في الأوراق المالية لا يوفر التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية. صعوبة اختيار المستثمر العادي للأوراق المالية كوسيلة استثمارية الشيء الذي أدي إلي ضعف التداول في الأوراق المالية. كم ونوع المعلومات المتوفرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية هي عبارة عن معلومات محاسبية وتتوفر في

(^١) عادل التجاني السوري، أساليب اتخاذ صناعة القرارات في الاستثمار في الأوراق المالية وأثارها علي حجم التداول للأوراق المالية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧م).

شكل بيانات، ولا تشكل في شكلها الخام معلومات تفيد المستثمر العادي في اتخاذ قراره الاستثماري وتحتاج إلي مختصين لقراءتها، مما يقود إلي عدم الاستثمار في الأوراق المالية الشيء الذي يؤثر في التسوق الثانوي وبالتالي في السوق الأولية مما يعيق التنمية الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلي تسليط الضوء علي سوق الخرطوم للأوراق المالية وما يعاينه من إشكالات في توصيل المعلومات للمدخرين والمستثمرين بعد إعادة تحليل البيانات المالية والإدارية والاقتصادية التي تتوفر له والتالي يمكن أن تسارع من وتيرة التعامل في السوق الثانوية وبالتالي التأثير علي السوق الأولية. تحديث الوسائل التي تمكن كمن صناعة القرار للمبادلات في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

إن البيانات والمعلومات المتوفرة والمتحصل عليها من سوق الخرطوم للأوراق المالية لا توفر البدائل المناسبة للمستثمر العادي ولا حتى المحلل المالي. إن درجة الشفافية والإفصاح العالي التي تطلبها المعايير المحاسبية الإسلامية في عرض المعلومات في القوائم المالية النهائية تمكن من الاستفادة القصوى منها بتحليل تلك البيانات مما يمكن المدخر العادي من اتخاذ القرار السليم.

أوصت الدراسة بتوصيات عديدة من أهمها:

الاهتمام بوضع معايير خاصة للقياس والتحليل للقوائم المالية للمصارف الإسلامية تمكن من قراءة القوائم المالية بشكل أفضل من خلال الاستفادة من كم البيانات المتوفرة ونوعها كالتحليل للاستثمار. تشجيع توفير الدراسات البحثية في تشخيص مشكل تطور ونمو الأسواق المالية والقرار الاستثماري.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي أساليب اتخاذ صناعة القرارات في الاستثمار في الأوراق المالية وآثارها علي حجم التداول للأوراق المالية ، وركزت دراسة الباحث علي أثر التحليل المالي علي قرارات الاستثمار.

(١٢) دراسة رانيا (٢٠٠٧م)^١

تمثلت الدراسة في أن اسلوب التحليل المالي رغم أنه من أقدم أساليب الأداء المالي استخداماً في دراسة المركز المالي والائتماني وتقييم الأداء، إلا أنه لا يتم استخدامه في قطاع الفنادق بالسودان وتستخدم معظم الفنادق في السودان الموازنات التقديرية في تقييم الأداء ولهذا جاءت الدراسة لتحديد إمكانية استخدامه في تقييم الأداء.

هدفت الدراسة إلي الوقوف علي تجربة استخدام تحليل القوائم المالية بالفنادق وتقديم مجموعة من أدوات التحليل المالي التي تمكن من الرقابة علي أعمال الفنادق والتعرف علي موقفها المالي.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

ثبت للباحث عدم استخدام الفنادق السودانية للتحليل المالي في تقييم أدائها المالي والإداري، لقد أمكن تقييم أداء الفنادق السودانية بصورة موضوعية باستخدام التحليل المالي وذلك من خلال الدراسة التطبيقية، تمكن الباحث من إجراء المقارنات بين الفنادق السودانية باستخدام اسلوب التحليل المالي وفي إطار موضوعي للمقارنة.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

ضرورة التركيز علي استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة لدراسة وتحليل القوائم المالية، ضرورة فتح قسم خاص بالتحليل المالي في كل فندق للاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تقنيات التحليل المالي، ضرورة وضع نماذج محددة

(^١) رانيا الصافي فضل، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع السياحة في السودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧م).

وواضحة من قبل وزارة السياحة والفنادق لتسهيل عملية المقارنة بين الفنادق المختلفة في السودان.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي بيان استخدام التحليل المالي في قطاع السياحة، واتفقت مع دراسة الباحث في تناولها للتحليل المالي واختلفت في بيان اثر الاستخدام والذي تناوله الباحث في إبراز تأثيره علي اتخاذ قرارات الاستثمار في البنوك التجارية السوداني.

(١٣) دراسة عزت (٢٠٠٨م)^١

إن تحديد تكاليف الجودة وطرق قياسها وتحليلها والرقابة عليها يمثل أهمية قصوى بالنسبة للمنشأة من أجل تحسين فرص الربحية بها وتمثلت مشكلة الدراسة في:

١. إن قياس تكاليف الجودة مازال يخضع للتقييم الشخصي من قبل القائمين علي الجودة.

٢. عدم وجود أساس ومعايير لقياس الدور الفعلي للجودة وأثرها في القرارات الاستثمارية.

هدفت الدراسة إلي: تعريف وتوضيح مفهوم تكاليف الجودة وطرق قياسها وتحليلها والرقابة عليها، بيان أثر تكاليف الجودة علي المنشأة، بيان اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد.

خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها:

أن التطبيق السليم لنظام الجودة يمكن المنشأة من تحقيق الفائدة وذلك من خلال التحسين المستمر في تكاليف جودة المنتج، تعتبر المقاييس المالية طريقة فعالة لتوفير

(^١) عزت كمال عبد الله، دور تكاليف الجودة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨م).

المعلومات التي تساعد في مراقبة برامج وتحسين وتطوير الجودة، الاهتمام بالتكاليف المستترة والتي لا تؤثر علي تكاليف المنتج ولا تظهر لنظام المحاسبة.

خرجت الدراسة بنتائج عدة أهمها:

يجب تجنب الجودة الرديئة من خلال التصميم الجيد للمنتج، ضرورة التحكم في نسبة كل نوع من أنواع تكاليف الجودة حتى تصل المنشأة إلي أفضل مستوى جودة بأقل تكاليف ممكنة، علي إدارة شركة فوز للمياه الغازية توعية المحاسبين بأهمية عناصر تكاليف الجودة وضرورة إبرازها بشكل مفصل عن بقية عناصر التكاليف الأخرى.

ناقشت الدراسة دور تكاليف الجودة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، والتي انتقلت مع دراسة الباحث في تناولها للقرارات الاستثمارية واختلفت من ناحية تأثير التحليل المالي على هذه القرارات.

(١٤) دراسة سوزان (٢٠٠٩م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المؤسسات الحكومية بالسودان لا تهتم بالتحليل المالي عند تقييم أداء العاملين والإدارات المختلفة، نسبةً لأنها لا تهدف إلي تحقيق الربح، السبب الذي أدى إلي الإسراف في الموارد المتاحة، وعدم الاهتمام بالمؤشرات المالية في عملية تقييم وتطوير الأداء.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أهم مؤشرات ونسب التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء بالوحدات الحكومية، عرض الإطار النظري للتحليل المالي ودوره في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام مواردها الاستخدام الأمثل.

توصلت الدراسة إلي نتائج عديدة من أهمها:

(١) سوزان دفع الله البشير، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للجامعات الحكومية السودانية ، دراسة حالة جامعة النيلين، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩م).

عجز موازنة الجامعة بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلي عدم التزام لجنة التمويل بالبنود المجازة في موازنة الجامعة، إن توفر المؤشرات المالية يساهم في التحديد الدقيق لبنود الإيرادات والمصروفات، حيث أن (٩٠%) من الإيرادات قد تم صرفها على بنود مختلفة للمصروفات حسب السياسة المالية للجامعة، يساعد التحليل المالي لحساب العهد والأمانات علي توفير معلومات مالية تساهم في اتخاذ القرارات بالجامعة.

وخرجت الدراسة بتوصيات مهمة منها:

إدخال نظام المحاسبة الالكترونية للتحليل المالي بالجامعة بغرض تقويم أدائها، التأهيل والتدريب والتحفيز للمحاسبين للمساعدة في رفع الكفاءة المالية بما يؤدي إلي التخطيط السليم لبنود الإيرادات والمصروفات، العمل على تسوية حسابات العهد والأمانات قبل نهاية السنة المالية حتى يتمكن المحلل المالي على الحصول على معلومات مالية صادقة ومعبرة عن الأداء المالي للجامعة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للوحدات الحكومية، وركزت دراسة الباحث على اثر التحليل المالي على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

(١٥) دراسة هاجر (٢٠٠٩م)^١

تناولت الباحثة في دراستها دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني . وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات يمكن عن طريقها تقويم كفاءة الأداء بالنسبة للمصارف السودانية .بالإضافة إلي مدى مساهمة نتائج التحليل

(^١) هاجر محمد صالح حسين ، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م)

المالي على زيادة كفاءة المؤسسات المالية المصرفية والتعرف على نواحي القوة والقصور في الأداء المالي .هدفت الدراسة إلي توضيح طرق استخدام التحليل المالي في المساعدة في رفع كفاءة أداء المصارف وذلك بالتركيز على النسب المالية وبيان أهميتها ، وكذلك التعرف على مدى اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي .

تمثلت فرضيات الدراسة في :

١. التحليل المالي يساعد في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية .
٢. معلومات التحليل المالي تمثل مصدراً كافياً للمعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة .
٣. إدارة البنك الزراعي السوداني لا تمنح اعتباراً كافياً لأهمية التحليل المالي .

اعتمدت الباحثة في دراستها علي المناهج الدراسية التالية :

المنهج الاستنباطي ، الاستقرائي ، التاريخي والمنهج الوصفي .

من خلال الدراسة توصلت الباحثة إلي نتائج أهمها:

١. التحليل المالي يساعد الإدارة في القيام بوظائفها بكفاءة ويوفر مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تقويم الأداء .
٢. تختلف وجهات نظر المستفيدين من نتائج التحليل المالي حول أكثر النسب المالية أهمية باختلاف أهدافهم من تلك النتائج .
٣. من خلال تحليل القوائم المالية للبنك الزراعي السوداني اتضح أنه لا يستخدم أساليب التحليل المالي بصورة واسعة في تحليل قوائمه المالية لتقويم الأداء المالي ومن ثم الاستعانة بنتائج التحليل كمؤشر في اتخاذ القرار .

بينما أهم توصيات الدراسة هي :

١. الاهتمام بالتحليل المالي حيث يجب علي إدارة البنك الزراعي السوداني تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي للقوائم المالية باستخدام أشخاص متخصصين .

٢. على إدارة البنك استخدام التحليل المالي بشكل أوسع حتى تتم الاستفادة من نتائجه في معرفة اتجاهات الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

٣. التدريب المستمر للعاملين في الإدارة المالية بالتركيز على التحليل المالي ورفع كفاءتهم والاستفادة من التقنية الحديثة في الحصول على نتائج دقيقة وسريعة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت بصورة أساسية على تقييم أداء المصارف السودانية باستخدام المؤشرات المالية التقليدية دون التطرق إلي استخدام المؤشرات المتقدمة (CAEL) لتقويم راس المال وركزت دراسة الباحث على اثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

(١٦) دراسة الطيب (٢٠٠٩م)^١

تناولت الباحث في دراسته دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي دراسة حالة بنك أم درمان الوطني وتتخلص مشكلة الدراسة في مدي إمكانية بنك أم درمان الوطني علي تحقيق الأرباح من أنشطته المختلفة ، (التمويلية ، الاستثمارية ، الخدمات المصرفية وغيرها من الأنشطة) ، بالإضافة إلي مدى قدرة بنك أم درمان الوطني علي الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وهذا ما يتضح من خلال استخدام التحليل المالي . وهدفت الدراسة لإبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي وذلك باستخدام اسلوب النسب المالية للحصول على مؤشرات تساعد في تقويم الأداء المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة .

(^١) الطيب مهدي إبراهيم الأمين ، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م)

تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي :

١. بنك أم درمان الوطني يستطيع تحقيق الأرباح من أنشطته المختلفة .
٢. بنك أم درمان الوطني له القدرة علي الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل .

اعتمد الباحث في دراسته علي مناهج دراسية عدة منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والتحليلي .

أهم نتائج الدراسة :

- إن بنك أم درمان الوطني قادر علي تحقيق الأرباح من أنشطته المختلفة .
- إن بنك أم درمان الوطني يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في أعوام الدراسة .
- تساهم الودائع الموجودة ببنك أم درمان الوطني في تمويل الأصول بصورة متزايدة خلال سنوات الدراسة .

أهم توصيات الدراسة :

- يجب على إدارة البنك إنشاء قسم خاص للتحليل المالي .
- على إدارة البنك مزيداً من الاهتمام باستخدام التحليل المالي بأسلوب النسب المالية لتقويم الأداء المالي بالبنك .

(١٧) دراسة سهام (٢٠١٠م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاستثمار بالأوراق المالية تحكمه قواعد عامة تتعلق بالعوائد المتوقعة من هذا الاستثمار والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. في وجود

(^١) سهام مجد علي ، أثر مخاطر الأوراق المالية علي قرارات الاستثمار المالي، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م).

سوق الخرطوم للأوراق المالية ما هو دور بنك الاستثمار المالي-السودان في جذب المستثمرين وأثر ذلك على قرارات الاستثمار المالي.

هدفت الدراسة إلي: معرفة أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار المالي ودور تنوع الأوراق المالية في تقليل تلك المخاطر، دراسة وتحليل وتقييم الأوراق المالية لاتخاذ قرارا الاستثمار المالي السليم، توضيح العلاقة بين المخاطر المتوقعة وقرارات الاستثمار المالي، معرفة الأنواع المختلفة للأوراق المالية ودور بنك الاستثمار المالي-السودان في توصيل المعلومات للمستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار المالي السليم.

خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

يشكل كل من العائد والمخاطرة مفهوميين مترابطين لا يمكن تفسيرهما بمعزل عن بعضهم البعض ويرتبطان فيما بينهما بعلاقة طردية، وعلي ضوءهما تتم المقارنة بين البدائل الاستثمارية. يفضل المستثمرين الاستثمارات غير المعرضة للمخاطر والتي يمكن تحويلها إلي نقد بأسرع ما يمكن. ينشط سوق الخرطوم للأوراق المالية بالأدوات المالية المتداولة فيها والطريقة التي تتم بها عملية التداول، البيئة التي تتم فيها العملية الاستثمارية أو ما يعرف بالاستثمار المالي.

أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أهمها:

على المستثمر الاستثمار في الشركات التي تكون أسهمها رائدة في السوق، كما يجب عليه تنوع محفظة الأوراق المالية، فالمحفظة المنوعة تكون مخاطرها قليلة. الاهتمام بتوعية المستثمرين واطلاعهم على التطورات والمتغيرات في الأسواق المالية. عدم إتباع الإشاعات والاستثمار حسب المنهج العلمي واختيار الأوقات المناسبة لشراء وبيع الأوراق المالية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي أثر مخاطر الأوراق المالية علي قرارات الاستثمار المالي ، وركزت دراسة الباحث علي اثر التحليل المالي علي القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

(١٨) دراسة حسن (٢٠١٠م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم الأخذ بالمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار التي تواجه الإدارة العليا بالمؤسسات، وما هو أثر المعلومات المحاسبية علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

هدفت الدراسة إلي: الدور الذي تلعبه المحاسبة كنظام للمعلومات في حث المستثمرين علي الإقبال للتعامل بسوق الخرطوم للأوراق المالية. مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والاستثمار في الأوراق المالية.

توصلت إلي عدد من النتائج أهمها:

تعمل المعلومات المحاسبية ذات الخصائص الجيدة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي جذب المزيد. يعتمد المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة كبيرة علي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ساعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية بصورة مباشرة علي قرارات الاستثمار .

خرجت الدراسة بتوصيات منها:

ضرورة مواكبة التطورات الحديثة والتقنيات المتزايدة فيما يختص بالمعلومات المحاسبية المساعدة في سرعة اتخاذ القرار. حتى تكون المعلومات أكثر ملائمة لقرارات الاستثمار فإنها يجب أن تنشر علي فترات دورية قصيرة حيث يعتبر التقرير الشهري هو الأكثر أهمية يليه الربع السنوي ثم النصف السنوي ثم السنوي.

(^١) حسن حماد بكر، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار ، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م).

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وركزت دراسة الباحث علي أثر التحليل المالي علي قرارات الاستثمار .

(١٩) دراسة (Ramesh & Jai) (٢٠١٠م)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هذه البنوك التعاونية قد تدهورت في الآونة الأخيرة وتسببت في فشل كامل للمتعاونين معها مما أدى إلي إفلاسها وإغلاقها نهائياً .

اختبرت الدراسة أربعة أنواع من البنوك التعاونية عن طريق تطبيق المعايير الآتية : الرؤيا المالية ، الفعالية ، طريقة الأداء ، في مقاطعة هاريانا في الهند وتم تطبيق التحليل المالي وتحليل (Z) .

توصلت الدراسة إلي أن البنوك محل الدراسة لم تعمل بصورة جيدة في كل العوامل المالية المأخوذة (عامل الربحية ، عامل السيولة ، عامل الفعالية ، عامل الإنمائية ، عامل المخاطرة والإفلاس) ، فالبنك يعمل في أحد هذه العوامل بصورة جيدة وفي الأخرى بصورة سيئة مما عرضها إلي حافة الإفلاس خلال فترة الدراسة .

أوصت الدراسة بمراعاة العمل بصورة جيدة لهذه البنوك دون تأخير في كل من : السياسات البنكية والاستراتيجيات البنكية ، كما يجب توفر المال الكافي والقوي البشرية لتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات ويجب أن تكون هنالك رؤيا واضحة تعمل في الحال حتى يمكنها مجابهة البيئة المالية الصعبة المنافسة لها .

(٢٠) دراسة عماد الدين (٢٠١١م)^٢

(١) Ramesh chander and jai chandel ,Financial Viability and performance Evaluation of co-operative credit Institutions In Haryana ,(India: International Journal of Computing and Busines Research , Volume ١ , N.١ December ٢٠١٠.)

(٢) عماد الدين شرابي، اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم بالاعتماد علي التحليل الفني ، (الجزائر ، بسكره : رسالة ماجستير غير منشور، جامعة محمد خيضر، ٢٠١١م).

تمثلت مشكلة الدراسة في عرض وتقييم منهج التحليل الفني وكذا إمكانية استخدامه في اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم عن طرق تحديد التوقيت المناسب للبيع والشراء ما يسمح للمستثمر بتحقيق أكبر عائد ممكن ، ونظرا لطبيعة الموضوع فقد استخدم لطلب المنهج التحليلي الإحصائي حيث تم تحليل البيانات التاريخية لسعر السهم من أجل محاكاة العملية الاستثمارية واختيار القدرة التنبؤية لمؤشرات التحليل الفني بالاعتماد على نماذج مصممة خصيصا لذلك الغرض ، وقد تم تطبيق ستة مؤشرات فنية على عشرين مؤسسة الأكثر سيولة والمدرجة في مؤشر السوق CAC ٤٠ لفترة اختبار تمتد إلى سنتين [٢٠٠٩-٢٠١٠].

خرجت الدراسة بتوصيات منها:

- يعد موضوع التحليل الفني واختبار قدرته التنبؤية موضوعا واسعا وذو عدة أبعاد لا يمكن الإحاطة بها في بحث واحد مما يجعلنا نقر بأنه لا يمكن تعميم نتائج هاهنا الدراسة على الأسواق الأمريكية أو الآسيوية أو أي سوق آخر، إذ ينبغي إجراء اختبارات مماثلة على هذه الأسواق .

- يجب التأكيد أن الاستثمار الناجح في الأسهم لا ينبغي أن يعتمد على مؤشرات التحليل الفني بل ينبغي كذلك الاستعانة بالتحليل الأساسي ، وكذا متابعة السوق التي عادة ما تتأثر بالأحداث الاقتصادية ، السياسية ، والكوارث الطبيعية حتى الشائعات في بعض الأحيان .

(٢١) دراسة ناهض (٢٠١١م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أهمية التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين ، معرفة مدى إدراك المستثمر في بورصة فلسطين للتحليل الفني ، معرفة مدى

(^١) ناهض خضر أبو الطيف، اثر التحليل الفني على قرار المستثمرين، (الجزائر بسكرة : رسالة ماجستير غير منشور، جامعة محمد خيضر، ٢٠١١م).

اعتماد المستثمر في بورصة فلسطين علي التحليل الفني ، معرفة شقة المستثمر في بورصة فلسطين بالمحلل الفني ، حيث أجريت الدراسة الميدانية علي مجموعة من المستثمرين الناشطين في شركات الوساطة العاملة في قطاع غزة ، وبلغ مجتمع الدراسة (٧٣) مستثمر الذين يحضرون جلسات التداول اليومية في شركات البورصة .

خرجت الدراسة بتوصيات أهمها:

- إن اعتماد المستثمر علي التحليل الفني يزيد من قدرته علي تحسين قراره الاستثماري ، ويتميز عن بقية المستثمرين إيجاباً.

(٢٢) دراسة طه (٢٠١١م)^١

تناولت مشكلة الدراسة انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناجم عن مواجهة منتج هذه المعلومات بظاهرة عدم التأكد والتعامل مع العديد من المتغيرات غير مؤكدة النتائج وانتشار ظاهرة التردد لدي المستثمرين، ويترتب علي ذلك إفصاح الوحدات الاقتصادية عن تنبؤاتها المالية خلال توفير معلومات إضافية تخفض من مخاطر اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلي: محاولة تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية باستخدام الأساليب الكمية والوصفية المناسبة، محاولة زيادة الثقة لدي متخذي القرار في المعلومات المحاسبية المقدمة إليه وبالتالي تجنب أو تخفيض درجة تردد متخذي القرارات في الأوراق المالية، التعرف علي طبيعة الإفصاح عن التنبؤات المالية التي تمارسها شركات المساهمة العامة المدرجة في الأوراق المالية.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها:

(^١) طه حسين يوسف، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م).

عدم إيداع القوائم المالية ربع السنوية لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمرين، ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك لوجود المخاطر السالبة فيه لمحدودية الإفصاح المالي وعدم وجود تنبؤات مالية، غياب الوعي الاستثماري بسوق الأوراق المالية والذي أدى إلي إجماع صغار المستثمرين عن عمليات الشراء في أسهم الشركات الكبيرة.

أما أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

ضرورة تفعيل هيئة سوق المال السوداني بحيث يتكون أعضائها من المهنيين والأكاديميين، ضرورة إنشاء معايير محاسبية تنظم السياسات لشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلي نشر الوعي الاستثماري.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، وركزت دراسة الباحث في إبراز تأثير التحليل المالي على اتخاذ قرارات الاستثمار في البنوك التجارية.

(٢٣) دراسة عفاف (٢٠١٤م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام التحليل المالي في اختيار المؤشرات المالية المناسبة لتقييم كفاءة الأداء المالي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مع تحديد نقاط القوة والضعف وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما مدى إمكانية استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمصرف الادخار؟
٢. ما مدى إمكانية استخدام التحليل المالي للتعرف على موقف السيولة بمصرف الادخار؟

(^١) عفاف عبد الله أحمد، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين ، ٢٠١٤م).

٣. ما هي القوائم المالية الملائمة لإجراء عمليات التحليل المالي المختلفة؟

هدفت الدراسة إلي إظهار أهمية التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية لمصرف الادخار وإعطاء مؤشرات على أدائه، كما هدف لإجراء تحليل مالي راسي وافي لقياس وتقويم الأداء المالي للمصرف.

توصلت الباحثة إلي نتائج عديدة أهمها: استخدام التحليل المالي الراسي يوضح مدي توازن الهيكل المالي للمصرف خلال العام، التحليل المالي الأفقي يبين درجة نمو المفردات وتمثيلها مقارنة بالأعوام السابقة، استطاع المصرف أن يحقق نمواً ايجابياً في كل مؤشراتته خلال فترة الدراسة.

وختمت الدراسة بتوصيات أهمها:

يجب استخدام التحليل المالي الراسي للمصارف وذلك لضبط هيكلها المالي، ضرورة استخدام التحليل المالي الأفقي للمصارف وذلك لمعرفة نمو المفردات ومدي تمثيلها مقارنة بالأعوام السابقة، مواظبة المصارف على إجراء التحليل المالي وإعداد تقارير دورية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف، وركزت دراسة الباحث على تناول أثر التحليل المالي على قرارات الاستثمار.

(٢٤) دراسة الجيلي (٢٠١٤م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية استخدام مؤشرات كمية لقياس كفاية رأس المال العامل بتحليل الهيكل المالي والسيولة والربحية، وما أثر السياسات الاستثمارية

(^١) الجيلي محمد الحسن، تقويم كفاءة أداء رأس المال العامل وأثره في القرارات التمويلية والاستثمارية في المصارف التجارية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٤م).

والتمولية والأساليب والخطط التي تستخدم في اتخاذ القرار على كفاءة رأس المال العامل.

هدفت الدراسة إلي: دراسة ما هي وأسس إدارة رأس المال العامل في المصارف، التعرف على مدى كفاءة الاستثمار في رأس المال العامل وتحديد الحجم المناسب الذي يؤدي إلي تحقيق الهدف المنشود، توضيح أثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل، مدى إتباع إدارة المصارف لأساليب التخطيط المالي الذي يساعد في التنبؤ بالاحتياجات المالية والفرص الاستثمارية المستقبلية.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

زيادة مصادر التمويل الخارجية للمصارف التجارية أثر علي كفاءة رأس المال العامل، انخفاض نسبة توظيف الموارد لكثير من المصارف، كما أنه بالرغم من زيادة نسبة التوظيف لبعض المصارف إلا أن ربحيتها تبدو ضعيفة، عدم تخطيط الهيكل المالي أدي لضعف معدلات العائد وزيادة المخاطر التمولية، سياسة الاستثمار في الأصول المتداولة واستخدام الخصوم المتداولة وذلك لصعوبة سياسات التمويل الإسلامي ولضعف الثقة في العملاء الذين ازدادت نسبة التعثر لديهم.

خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

دراسة وتخطيط الهيكل التمولي لرأس المال العامل من حيث اختيار مصدر التمويل المناسب الذي يزيد من كفاءة رأس المال العامل، العمل على زيادة الاستثمار في مكونات رأس المال العامل باتخاذ قرارات تؤدي إلي تعظيم ربحية رأس المال العامل، مراجعة سياسات الاستثمار والتمويل والعمل على إيجاد بدائل تمويلية إسلامية جديدة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على تقويم كفاءة أداء رأس المال العامل وأثره في القرارات التمولية والاستثمارية في المصارف التجارية، وركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

(٢٥) دراسة هزابره (٢٠١٦م)^١

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التقليل من المخاطر الائتمانية وماذا يمثل التحليل المالي لطالب الائتمان وكيف يمكن للتحليل المالي الكشف عن مخاطر الائتمان وكيف يمكن للتحليل المالي الكشف عن مخاطر الائتمان وما هي الأدوات التي يستخدمها التحليل المالي للكشف عن المخاطر التي يمكن ان يقع فيها.

هدفت الدراسة الي تحقيق التعرف على التحليل المالي وقوائمه والتعرف على المخاطر الائتمانية وأهمية التحليل المالي في البنوك ومعرفة دور التحليل المالي في الكشف عن مخاطر الائتمان المصرفي والتعرف على الأهمية التي يعطيها التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي؟

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

يعد التحليل المالي من أفضل أدوات التخطيط واتخاذ القرارات. للتحليل المالي دور هام في تحليل الوضعية المالية لطالب الائتمان وهذا ما يمكن البنك من تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها . عدم الافصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المقدمة لا تساعد على اجراء تحليل مالي جيد ودقيق.

خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

ضروره زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال التدريب والتاهيل المستمر للنتنبؤ بالمخاطر . الزام متعملي البنوك بتقديم القوائم المالية اللازمة لتسهيل عملية التحليل.

(^١) هزابره احلام، دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك التنمية المحلي، (الجزائر: رسالة ماجستير منشورة، جامعة مجد خيضر، ٢٠١٦م).

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتعرف على مخاطرة. وتركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي

المبحث الثاني: أنواع ومجالات التحليل المالي

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي

أولاً: نشأة وظهور التحليل المالي

تعتبر الثلاثينيات من القرن العشرين وبالتحديد مرحلة الكساد الكبير الذي الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك هي البداية الواضحة للتحليل المالي إذ انهارت كثير من المنشآت وانتشرت عمليات الغش والخداع مما أدى إلي ظهور الحاجة إلي دراسة محتويات القوائم المالية في إطار تحليلي علمي هادف يوضح ما بين الأرقام من علاقة سببية.^١

وبتطوير الصناعة وكبر حجم المشروعات لجأت بعض المشروعات إلي استخدام البيانات الفعلية المتوفرة من المحاسبة المالية كأساس للرقابة، حيث يمكن مقارنة بيانات العام الحالي مع العام السابق وملاحظة الانحرافات السالبة والموجبة واستخدام المؤشرات التي تساعد في تقييم الأداء واتخاذ القرارات وظهور ما يسمى (بالتحليل المالي) أو تحليل القوائم المالية.^٢

يلاحظ الباحث أن ظهور التحليل المالي ارتبط بتطوير الصناعة وكبر حجم منشآت الأعمال وظهور الحاجات إلي معلومات تساعد في تقييم الأداء المالي من خلال دراسة وتحليل القوائم والتقارير المالية بغرض اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً: مفهوم التحليل المالي

ليس هنالك تعريف محدد ومتفق علي بين الباحثين والكتاب ومنهم من عرفه بأنه "يعني بتحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية بهدف التنبؤ بما ستكون عليه

(١) وليد ناجي الحيايي ومجد عثمان البطمة، التحليل المالي، ط١، (عمان: دار حسن، ١٩٩٦م)، ص ١٣.

(٢) مجد محمود خير، أصول المحاسبة الإدارية- اتخاذ القرارات والرقابة، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥م)، ص

ربحية المنشأة إضافة إلي التعرف علي حجم المخاطر التي تتعرض لها تلك الربحية وتمثل تلك المعلومات الأساس في تحديد السعر الذي ينبغي أن يباع به السهم الذي تصدره تلك المنشأة"^١

يلاحظ الباحث بان التعريف السابق ركز علي أن التحليل المالي يساعد في التعرف علي المخاطر التي تتعرض لها الربحية وتحديد الأسعار التي يمكن أن تباع بها أسهم الشركة المصدرة.

وكذلك عرف بأنه "هو استقراء عناصر الموقف المالي لتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة وهو أداة لتفسير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها"^٢

يلاحظ الباحث من هذا التعريف انه اعتبر التحليل المالي أداة لتفسير وشرح القوائم المالية وعلاقة الأرقام الموجود بهذه القوائم.

وأيضاً عرف بأنه "عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري علي البيانات بهدف بلورة هذه البيانات إلي معلومات توضح مدلولاتها وتركيز الاهتمام علي الحقائق التي تكون مختفية وراء زحمة الأرقام وهو يساعد علي تقويم الماضي كما يساعد في استطلاع المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجبة الإلتباع من أجل حلها"^٣

كما عرف بأنه "عملية معالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء المؤسسات التجارية

(^١) منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق راس المال، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٢م)، ص ٢٨٣.
(^٢) عبد القادر حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٩٣م)، ص ١٠٣.
(^٣) مصطفى كامل متولي، بعض الأساليب الفنية في المحاسبة الإدارية، (القاهرة: عين شمس، ١٩٩٠م)، ص ٢٢٢.

والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"^١

يلاحظ الباحث بان التعريف يتفق مع سابقة بأنه مرآة تعكس ما وراء الأرقام، وتحويل الأرقام إلي بيانات لتساعدها في تشخيص وتقييم أداء المنشآت وحل المشكلات واتخاذ القرارات.

كما تم تعريفه بأنه "عملية يتم من خلالها اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات"^٢

يلاحظ من هذا التعريف لم يذهب بعيداً عن سابقه واعتبر أن التحليل المالي مؤشرات مالية تساعد في تقويم الأداء واتخاذ القرارات.

وكذلك عرف بأنه "وظيفة الإدارة المالية أو المدير المالي ويتضمن استخدام وتحويل البيانات المالية والمحاسبية إلي شكل يمكن استخدامه مرشداً لتقييم المركز المالي للمنشأة وتخطيط التمويل المستقبلي وتقييم الحاجة إلي زيادة الطاقة"^٣

ويلاحظ الباحث أن هذا التعريف أشار إلي أن عملية التحليل المالي من مهام المدير المالي بالمنشأة، ولكنه تطرق إلي أن التحليل المالي يخدم الجهات الداخلية فقط وأهم الأهمية للجهات الخارجية.

(١) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ص ١٤١.

(٢) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٣.

(٣) Gitman, L.J., **Principles of Managerial Finance**, (N.Y. Harper Row Publisher, ١٩٧٩), P ٢٥.

كما عرفه آخر بأنه " دراسة انتقادية للقوائم المالية بعد إعادة تبويبها التبويب الملائم لأغراض التحليل مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التي تشملها تلك القوائم وذلك باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل المالي بغرض توضيح أسباب ما حدث من نتائج وتقويم تلك النتائج وبيان الارتباطات بين عناصرها المختلفة علي أساس سليم بين المشروعات المتماثلة"^١

وعرف بأنه "عبارة عن دراسة القوائم المالية بعد إعادة تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباط بين عناصرها والتغيرات الطارئة علي هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاقاً مجموعة من المؤشرات التي تساعد علي دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشأة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"^٢

يلاحظ أن هذا التعريف يتفق مع سابقة بأنه لا بد من إعادة تبويب القوائم المالي باستخدام الأساليب الكمية لتكون ملائمة لاستخراج مؤشرات ونسب وعمل مقارنات علي أساس سليم واتخاذ قرارات سليمة.

وأيضاً تم تعريف التحليل المالي بأنه "عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الأرقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والأرقام المختلفة راسياً كانت أو أفقياً التي تشملها القوائم المالية في المركز المالي وقائمة الدخل خلال فترات مختلفة ثلاث فترات مالية علي الأقل للحصول علي نتائج أفضل من خلال هذه النتائج يمكن التعرف علي الاتجاه الذي تسير إليه الشركة إيجاباً أو سلباً"^٣

(١) رمضان محمد غنيم، دراسات في المحاسبة الإدارية، (القاهرة: وحدة المطابع والتصوير، ١٩٨٧م)، ص ١٣.
(٢) منير شاكرو وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ١٢.
(٣) كمال فتحي عبد اللطيف، التحليل المالي ما له وما عليه، (مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ١٥٩، ١٩٩٩م)، ص ٢٣.

يلاحظ أن هذا التعريف تطرق إلي أن التحليل المالي يمكن أن يكون راسياً وأفقياً وحدد الفترة التي يمكن عمل تحليل لها راسياً وأفقياً بثلاث فترات مالية علي الأقل لمعرفة الاتجاه الذي تسير فيه المنشأة.

وعرف كذلك بأنه "تشخيص الوضع المالي الحالي والماضي للوحدة الاقتصادية بقصد إعطاء مؤشرات عن وضعها مستقبلاً"^١

وعرفه كاتب آخر بأنه "التحليل الذي يستخدمه المستثمرون والمقرضون وغيرهم من المهتمين بالأمر المعلومات المحاسبية التي تنشرها المنشآت الاقتصادية من أجل اتخاذ قرارات مهمة كقرارات الاستثمار والاقتراض وغيرها، فالمستثمر مثلاً يحتاج بين الحين والآخر لاتخاذ قرار بشراء أسهم شركات أخرى أو شراء كميات إضافية أخرى من أسهم الشركات التي يساهم فيها أو بيع بعض وكل الأسهم التي لديه"^٢

ركز هذا التعريف إلي أن هنالك حاجة خارجية لتحليل القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية كغايات الاستثمار والاقتراض والتي بموجبها يستطيع المستثمر أن يتخذ القرار الاستثماري المناسب والصحيح.

ثالثاً: مراحل تطور التحليل المالي

مر التحليل المالي بالعديد من مراحل التطور يمكن عرضها علي النحو التالي:^٣

١. بداية الاهتمام بالتحليل المالي مع زيادة انتشار شركات المساهمة التي فصل فيها بين الإدارة والملكية وأدي ذلك إلي التركيز علي قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأكثر أهمية وذلك بتركيز التحليل علي مصادر التمويل طويل الأجل.

(١) Gup Benton E., Principle of financial management, (New York: Jon Wiley and sons, ١٩٨٣), P٣٤٧.

(٢) منصور السعيدة، المحاسبة الإدارية، (عمان: مؤسسة رام للتكنولوجيا، ١٩٩٣م)، ص ٤٥٣.

(٣) خليل الشماع، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات مع التأكيد علي الشركات، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٨م)، ص ٣٠٢.

٢. اتساع دور المصارف في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية أدى إلى اتساع التحليل المالي للتعرف على نقاط القوة والضعف في الموقف المالي للمشروعات وامتد التحليل المالي ليشمل تحليل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

٣. الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م والتي عرفت بفترة السداد الكبير للاقتصاديات الرأسمالية توجه الاهتمام نحو عمليات المشروعات وموقف السيولة بها خاصة أن غالبية المشروعات والشركات أعلنت إفلاسها بسبب عدم قدرتها على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها مما أدى إلى تحول اهتمام التحليل المالي إلى قائمة الدخل بشكل يفوق الاهتمام بقائمة المركز المالي.

٤. بعد الحرب العالمية الثانية أدى انتشار التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود إلى الاهتمام بقائمة المركز المالي مرة أخرى مع الاهتمام بتحليل قائمة الدخل بصورة متوازنة.

٥. التطور الحاصل في قائمة التدفق النقدي ودورها في التحقق من الوضع المالي والسيولة للمشروعات أدى إلى اتساع نطاق التحليل المالي ليشمل هذه القائمة بجانب المركز المالي وقائمة الدخل للوصول إلى المعلومات المطلوبة من التحليل المالي وحالياً يستخدم التحليل المالي جميع البيانات المحاسبية إلى جانب البيانات الخارجية ذات الصلة بالمشروع.

رابعاً: أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي في اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة للمشروع^١

(^١) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي - منهج علمي وعملي متكامل، (عمان: مؤسسة العراق للنشر، ٢٠٠٤م)، ص ٢٤.

فيما يري أحد الكتاب بأن الأهمية تتمثل في:^١

١. يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

٢. يساعد التحليل المالي لتقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط للمستقبل لأنشطة المشروع.

٣. يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

وتتزايد أهميه التحليل المالي نظراً لتعدد الجهات المستفيدة منه وتوضح أهميته من خلال ما يلي:^٢

١. يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.

٢. تستخدمه الجهات المسؤولة في المصارف التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء علي الوفاء بالتزاماتهم المترتبة علي التسهيلات الائتمانية المختلفة.

٣. يساعد التحليل المالي في تقويم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى.

(^١) عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر، ٢٠٠١م)، ص ص ١٥١-١٥٢.

(^٢) وليد ناجي الحيايي ومجد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٢.

٤. يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقويماً شاملاً يمكن من خلاله الحكم عليها وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياته الاقتصادية أم أنها متعثرة.

٥. يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج أعمالها المتعلقة بها من ربح أو خسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتلافي إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

٦. يساعد في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية والحكم علي مدي كفاءة إدارة المنشأة.

٧. معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة عموماً والوصول إلي القيمة الاستثمارية للمنشأة وبالتالي الحكم علي جدوى الاستثمار في أسهمها إن كانت شركة مساهمة عامة، وتوضيح الاتجاه العام لفعاليات المنشأة.

٨. يساعد في تقييم كفاءة السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والإنتاجية.

بشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المنشأة يساعد علي تحقيق الأغراض التالية:^١

١. معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة.
٢. تحديد قدرة المنشأة علي الاقتراض والوفاء بالديون.
٣. الوصول إلي القيمة الاستثمارية للمنشأة وجدوى الاستثمار في أسهمها.
٤. الحكم علي مدي صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
٥. الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية.
٦. الحكم علي مدي كفاءة إدارة المنشأة.
٧. توضيح الاتجاه العام لفعاليات المنشأة.

(^١) زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدمات، ط٢، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م)، ص ٧.

كما يري أحد الكتاب أن أهمية التحليل المالي تبرز من كونه أداءً رئيسية لتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة وانتهاج السياسات التي من شأنها الحفاظ علي المركز المالي للمنشأة.^١

ويري الباحث بأن أهمية التحليل المالي تتبع من المؤشرات التي تعطى للمهتمين بالقوائم المالية وخاصة المدراء الماليين لتعكس لهم ما تحتويه هذه القوائم من أرقام وإعطاء دلالات واضحة يتم علي ضوءها اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

هنالك عوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي منها:^٢

١. **التطور الصناعي الكبير:** لقد أدى هذا إلي الحاجة إلي راس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها، وهذا يتطلب ظهور شركات مساهمة للتغلب علي هذه المشكلة ومن ثم الفصل بين الإدارة والملكية، من حيث الاعتماد علي طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين مع ضرورة تقييم خاصة بأدائهم المالي.

٢. **الائتمان:** وهو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يصبح تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماتها لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض ويتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

٣. **أسواق الأوراق المالي:** تعرف علي أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية أو أصل معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال، ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال فقد أدى ذلك إلي التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزية.

(١) أبو القاسم محمد الشيخ، برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية، (الخرطوم: مكتبة الإدارة العامة، ٢٠٠٣م)، ص ٢.

(٢) منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ص ٨-٩.

٤. تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: إن نجاح شركات المساهمة في استثمار المدخرات يتوقف علي حماية المستثمر من تلاعب المدراء لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار قوانين للحماية خاصة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية.

خامساً: أهداف التحليل المالي

يحقق التحليل المالي عدة أهداف منها:^١

١. وسيلة فعالة لمعرفة الارتباط والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفرداته وأصوله وخصومه وإيراداته ومصروفاته.
٢. إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه للنقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي تأتي غالباً في شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة.
٣. التخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي وذلك من خلال إعداد التنبؤات المالية والتخطيط المالي.
٤. إظهار مدى نجاح المنشأة.

ويري آخر بأن التحليل المالي يحقق الأهداف التالية:^٢

١. معرفة المركز المالي للمؤسسة.
٢. معرفة مركزها في قطاعها الذي تنتمي إليه.
٣. مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.
٤. المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.

(^١) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية- الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (عمان: دار الحامد للنشر ، ١٩٩٩م)، ص ١٠٠.

(^٢) هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ص ١٦٥.

٥. اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.
 ٦. تحديد نسب نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.
 ٧. تحديد نسبة العائد المحقق علي أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
 ٨. توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
 ٩. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- ويهدف التحليل المالي إلي توفير البيانات ومعلومات تخدم أهداف جميع الأطراف التي لها مصالح مالية لدي المشروع ومن زوايا متعددة ذلك بهدف تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ما يساعد علي ترشيد قرارات هذه الأطراف المختلفة في المركز المالي للمشروع ويمكن حصر أهداف التحليل في الجوانب التالية:^١
١. يساعد علي تحديد المركز المالي والائتماني للمشروع.
 ٢. يساعد في التعرف علي القدرة الاستثمارية للمشروع.
 ٣. يهدف إلي تحديد مدي كفاءة سياسات التمويل.
 ٤. يهدف إلي تحديد القدرة الايرادية للمشروع.
 ٥. يعمل علي تقييم المركز التنافسي للمشروع.
 ٦. استنباط بعض المؤشرات التي توفر لإدارة المشروع أدوات التخطيط والرقابة المالية وتقييم الأداء.

(^١) خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١م)، ص ٩٤.

٧. يعمل علي تقييم قدرة المشروع علي الاستمرارية.

٨. يساعد في التنبؤ بمستقبل المشروع من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتجنب إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلي تحقيقها:^١

١. بيان وضع الشركة المالي بصورته الحقيقية.
٢. تحديد قدرة الشركة علي الاقتراض وخدمة ديونها من الفوائد.
٣. الحكم علي كفاءة المنشأة.
٤. تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة.
٥. معرفة وضع الشريحة في القطاع الذي تنتمي إليه.

فيما يحصرها كاتب آخر في:^٢

١. تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة.
٢. تحديد الانحرافات وذلك بمقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها.
٣. تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
٤. الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
٥. تحديد الفرص المتاحة أمام المنشأة والتي يمكن استثمارها.
٦. التنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجهه المنشأة.

سادساً: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

(^١) فيصل جميل السعيدة ونضال عبد الله، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، (بيروت: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص ١١٠.

(^٢) عدنان تايه وارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٢١.

١. **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة علي تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، وتهتم بهذا النوع من التحليل معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقترضين.

٢. **التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القروض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم علي سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل علي تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلي بها والاستثمارات في مختلف المجالات.^١

٣. **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا النوع من التحليل هم المقرضون وذلك بهدف التعرف علي الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشأة علي سداد التزاماته في الوقت المحدد لها.^٢

٤. **تحليل بعض الحالات الخاصة:** من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات والأصول والخصوم لكل مؤسسة بالإضافة إلي تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة.^٣

سابعاً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

(١) هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٢) عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر، ٢٠٠١م)، ص ص ١٥١ - ١٥٢.

(٣) هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص ص ١٥١ - ١٦٠.

تتعد الجهات المستفيدة من التحليل المالي وتسعي كل جهة منها إلي الحصول علي إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلي المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءاتها، فمنها من هو علي قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلي حقائق متعمقة، ومنها من هو علي معرفة سطحية ويحتاج إلي حقائق عامة سهلة الفهم، خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة.^١

ويمكن تقسيمها إلي:

١. **المستثمرون:** يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد علي المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، ولذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلي عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المستثمر المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا.^٢

٢. **إدارة المؤسسة:**

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها علي مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة في المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدي كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.^٣

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:^٤

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة علي الاستثمار.

(١) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، (الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، ٢٠٠٧م)، ص ٢٢.

(٢) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٤م)، ص ٥٣.

(٣) منير شاكر وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القارات، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ١٨.

(٤) أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البداية، ٢٠٠٤م)، ص ص ١٧٠ - ١٧١.

- التعرف علي الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمثابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلي مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة علي أوجه الاستخدام المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

٣. الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلي ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلاً التعرف علي ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.^١

٤. الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، وقد يكون الدائن بنكاً أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة

(^١) منير شاكراً وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩.

عامة بالتعرف علي مدي إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق وكذلك الفوائد.^١

ويري الباحث أن أصحاب الديون طويلة الأجل يهتمون بالتحليل المالي لمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوي الربحية وتغطيتها للفوائد السنوية، أما أصحاب الديون قصيرة الأجل فيهتمون بتحليل راس المال العامل والسيولة في المشروع.

٥. العاملون في المؤسسة: يمكن القول بصفة عامة أن الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:^٢

أ. المساهمون (الملاك)

ب. العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجرور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي إذا ما تم دفع توزيعات من الاحتياطيات. يدل هذا علي أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكيد من سلامة إدارة الأموال.

٦. المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلي الأهداف التالية:^٣

أ. التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعول بها.

(^١) رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية- مدخل إلي قرارات الاستثمار وسياسات التمويل،(عمان: دار الميسرة للنشر، ١٩٩٧م)، ص ص ٤٣ - ٤٤.

(^٢) عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص ٧٢.

(^٣) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار المستقبل للنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٢٨٥.

ب. تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

ج. مراقبة الأسعار.

د. غايات إحصائية.

٧. **المؤسسات المتخصصة:** وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي إما مبادرة منها أو بناء علي تكليف من احدي المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة، وقد تتولي الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب إلي مؤسسات متخصصة للقيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الائتماني في السوق، حيث تؤثر نتيجة التحليل المنشورة علي قدرة الوحدة الاقتصادية في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض.^١

٨. **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي في الأغراض التالية:^٢

أ. تحليل التغيرات السريعة علي أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.

ب. مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها علي السوق المالي.

ج. تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

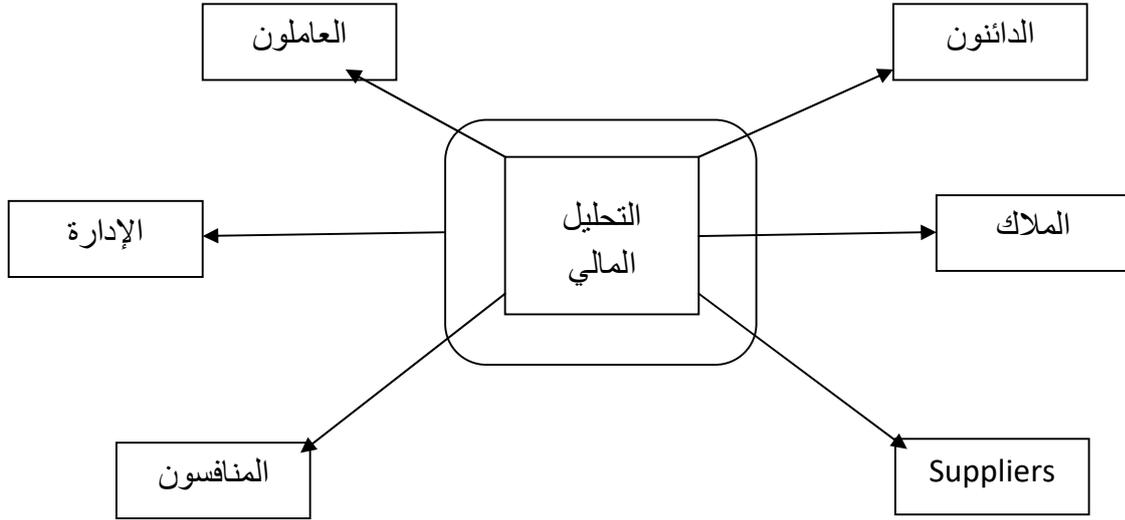
وفي ما يحصرها أحد الكتاب في الشكل التالي:

(^١) علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٢م)، ص ٧٢.

(^٢) هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص ١٦٤.

شكل رقم (١/١/١)

الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: سعد صادق بحيرى، إدارة توازن الأداء، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م)، ص ٢٨٠.

يتضح من الشكل السابق أن هنالك عدة جهات تستفيد من التحليل المالي وكل جهة تهتم بالتحليل من الواجهة التي تخدم مصالحها وتساعد في اتخاذ القرار المناسب بالنسبة لها.

ثامناً: خصائص المحلل المالي

في البداية يحسن القول أن المحلل المالي قد يكون شخصاً مفرداً في المنشأة متخصص في إعداد تقرير التحليل المالي، وقد يكون في وظيفة إدارية يناط بها مهام متعددة، إحداها التحليل المالي. وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل المالي يقوم كل موظف بجزء من نشاطات التحليل المالي، وفي ظل هذه الظروف والاحتمالات فإن

الخصائص التي سنذكرها تتعلق بكل من يمارس مهام التحليل المالي بشكل فعال وشامل.

وينظر إلي العاملين في مجال التحليل المالي أسوةً بالعاملين في مجالات الاستشارات والبحوث حيث أن نشاطاتهم وإن كانت تبدو لبعضهم دورية متكررة إلا أنها تعتمد علي الإبداع والابتكار والفكر المتعمق.

وجدير بالإشارة إلي أن القائمين بالتحليل المالي في معظم المؤسسات في منطقتنا العربية دون مستوى الطموحات، ودورهم محدود جداً في الحياة العملية للوحدات الاقتصادية، حتى الكبيرة منها. وبناء علي ذلك نري ضرورة وضع بعض الخصائص والسمات التي تميز المحلل المالي الفعال، كي تكون مرشداً للوحدات الاقتصادية عند تعيين المحللين الماليين لديها. ومنها ما يلي:^١

أ. التأهيل العلمي:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي ترتبط بالدراسات الجامعية في مجال المحاسبة وعلوم إدارة الأعمال المرتبطة بهما، ولهذا فان الحصول علي الشهادة الجامعية الأساسية في العلوم المذكورة يعتبر شرطاً أساسياً لممارسة التحليل المالي وحبذا لو كان ذلك مدعوماً بالدورات التدريبية في هذا المجال. ويعتبر أكثر ملائمة أن يكون المحلل المالي حاصلاً علي شهادة جامعية فوق الشهادة الجامعية الأساسية، سواء كان ذلك من جامعة أو معهد متخصص في هذه المجالات.

ب. الخبرات والمهارات العملية:

تكتسب الخبرات العملية بالممارسة، وتكسب المحلل المالي المهارات والقدرات اللازمة لإجراء التحليل المالي بدقة وسرعة، والقدرة علي الاستنتاج والربط بين الموضوعات المختلفة والمفاضلة بين البدائل، إضافة إلي القدرة علي الاهتمام بالعلاقات

(^١) وليد ناجي الحبالي، الأكاديمية العربية بالدنمارك، مرجع سابق، ص ص ٢٤ - ٢٧.

السببية بين المؤشرات المالية المختلفة، وبين مختلف عناصر القوائم المالية وبين أية عناصر أخرى في التقارير.

ومن المهارات اللازمة مهارة الحكم والاستفادة من المبادئ العلمية والتطبيقات العملية المرتبطة بها، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام المخططة والفعالية، وبعدها تشخيص المشكلات وبالتالي القدرة علي تفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتم التوصل إليها، ويرتبط بالقدرات والمهارات المذكورة مجموعة من المعارف الأساسية التي يجب علي المحلل المالي أن يحصل عليها، كمعرفته الوافية بكافة الجوانب الاقتصادية للقطاع الذي تمارس فيه المنشأة التي يعمل فيها، إضافة إلي معرفته التامة بكل أحوال المنشأة الماضية والحاضرة وتوجيهاتها المستقبلية والبيئة التي تعيش وتعمل فيها.

ج. الصفات الشخصية:

نظراً لطبيعة التحلي المالي فإن من يعمل في هذا المجال عليه أن يتحلي بصفات خاصة مميزة، من أهمها القدرة علي التعامل بالأرقام ولفترة طويلة دون كلل أو ملل إضافة إلي الموضوعية والبعد عن التحيز، والبعد عن السطحية والتوجه نحو العمق والتعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام، وإبداء الرأي الفني بعد بذل الجهد الكافي في العمل. وأيضاً التمكن من اللغة التي يعد بها تقريره، والتعامل مع الآخرين بأمزجتهم المختلفة ولذلك عليه أن يتمتع بقوة الشخصية التي تكسبه احترام الآخرين وتقدير عمله، وعليه أن يتمتع بالصبر وضبط النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن التعامل مع الآخرين.

ومما تقدم يري الباحث بأنه لا بد من توافر التأهيل العلمي والخبرات العملية بالإضافة إلي الصفات الشخصية السابقة ومجموعة حتى يكون هنالك محلل مالي كفاء وفعال.

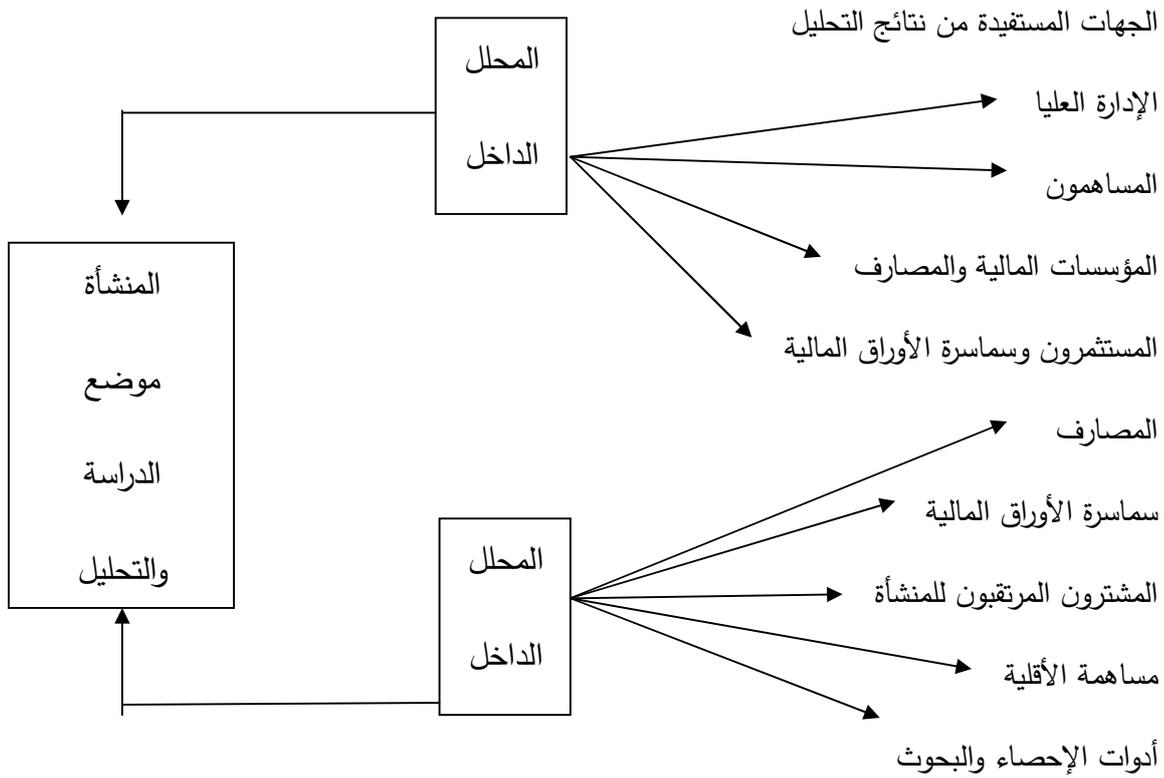
المبحث الثاني

أنواع ومجالات التحليل المالي

أولاً: أهمية المحلل المالي

يحتل المحلل المالي أهمية خاصة في التنظيم ويخدم عدة أطراف داخل وخارج المنشأة لما يتوافر له من بيانات ومعلومات عن المنشأة ومقدرته علي تحليل تلك المعلومات وتقديمها للجهات المستفيدة بطريقة يسهل فهمها والتعامل معها.^١

شكل رقم (١/٢/١) يوضح وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها



المصدر: محمد بدر، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف رسالة ماجستير غير منشورة

جامعة النيلين، ٢٠١٢م، ص ٤٤

(١) محمد بدر حامد، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، ٢٠١٢م)، ص ٤٣ - ٤٤.

يستنتج الباحث الأهمية القصوى للمحلل المالي لما يلعبه من دور في توصيل نتائج التحليل المالي لكافة الجهات السابقة الذكر.

ثانياً: مقومات التحليل المالي

لكي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لابد من توافر مجموعة من المقومات منها:^١

١. توحيد المصطلحات المستخدمة في إعداد القوائم المالية وتحديد مفهوم كل من هذه المصطلحات تحديداً واضحاً.

٢. توحيد الأسس المحاسبية المتبعة في تحديد نتيجة الأعمال.

٣. توحيد أسس تقويم الأصول بأنواعها المختلفة.

٤. توجيه الاهتمام إلي تحديد المعدلات النموذجية لكل صناعة علي حده أو لكل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي.

٥. إعداد جداول إضافية تشمل البيانات التشغيلية المتعلقة بالإجماليات التي تعرفها القوائم المالية وتعتبر هذه الجداول جزءاً مكماً للقوائم المالية.

ولكي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط تتمثل في الآتي:^٢

١. أن تتمتع المصادر والمعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية والموثوقية وأن تتسم بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة.

(١) رمضان محمد غنيم، دراسات في المحاسبة الإدارية- اتخاذ القرارات الإدارية والتحليل المالي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ب ت)، ص ١٥.

(٢) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٤٠.

٢. أن يسلك المحلل المالي منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي.

٣. أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها والبيئة المحيطة بها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية).

٤. أن لا يقف المحلل عند مجرد الكشف علي عوامل القوة ومواطن الضعف بل يسعى إلي تشخيص الأسباب واستقراء الاتجاهات المستقبلية.

مما تقدم يلاحظ الباحث أن عملية التحليل تعتمد في المقام الأول علي صحة ودقة البيانات والمعلومات المالية المقدمة من إدارة المنشأة محل التحليل، وأن يختار المحلل المنهج الذي يتبعه في عملية التحليل مراعيًا الهدف الذي من أجله يقوم بعملية التحليل، وحسب خبرة ودراية المحلل عن المنشأة ونتائج التحليل يقدم تقريره الذي يتضمن تشخيص لأسباب مواطن الضعف.

ثالثاً: أدوات التحليل المالي

إن لكل مؤسسة تسعي للوصول إليها وسائل شتي، ولكي تصل إلي هذه الأهداف عليها أن تستعمل أدوات تحليلية مناسبة من خلالها تحصل علي معلومات يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات، ومن هذه الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها:^١

أ. **التحليل المالي بالنسب:** يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية بهدف الخروج بمعلومات توضح الوضع المالي السائد في المؤسسة.

ب. **قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:** هذا النوع من التحليل يركز علي التعرف علي طرق الحصول علي الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف علي المصادر الداخلية والمصادر الخارجية وأهمية كل منها للعمل علي ملائمة هذه المصادر مع الاستخدامات.

(١) خالد محمود الكحلوت، مدي اعتماد المصارف التجارية علي التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، (غزة: رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥م)، ص ص ٢٥ - ٢٦.

ج. الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي: تساعد هذه الأداة التحليلية علي التعرف علي مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها والتعرف علي حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة.

هـ. الموازنات التقديرية: تقوم هذه الأداة التحليلية علي أساس التعرف علي الحجم المتوقع من الموجودات والمطلوبات والحقوق والاحتياجات المالية والتعرف علي حجم الأرباح المتوقعة.

و. تحليل التعادل: هذه الأداة التحليلية تهدف إلي التعرف علي مستوي المبيعات وعدد الوحدات المباعة حتى الوصول للربح قبل الفائدة والضريبة.

ز. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: هذه الأداة التحليلية تبين التغيرات التي تحدث في بنود القوائم المالية من سنة إلي أخرى خلال فترة محددة من سنة إلي سنة.

ح. مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلي رقم قياسي: إن هذه الأداة التحليلية تساعد في التعرف علي مدي أكثر من سنتين وذلك للتغلب علي عيوب المقارنة من سنة إلي أخرى.

رابعاً: خطوات التحليل المالي

يتم التحليل المالي علي ثلاث خطوات أساسية هي:^١

١. التبويب

ويعني ذلك تبويب الأرقام إلي مجموعات تضم جزئيات متجانسة تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة، ويهدف هذا التصنيف إلي ترتيب الحقائق بشكل يساعد علي التعرف علي طبيعة المجموعات وأهميتها النسبية وتحديد المشكلة واكتشاف العلاقات بين المجموعات.

(١) سمير أبو الفتوح صالح، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، (المنصورة: جامعة المنصورة، ٢٠٠٠م)، ص ٧٤.

٢. المقارنة

ويعني ذلك مقارنة المجموعات بعضها ببعض أو مقارنة عناصر كل مجموعة، وتهدف هذه المقارنة إلى اكتشاف دلالات معينة تثير اهتمام المحلل المالي بكشف النقص عنها ومعرفة طبيعة النقص وأسباب قيامها.

٣. الاستنتاج

يترتب على المقارنة توضيح العلاقة بين الحقائق موضوع الدراسة في التحليل المالي مما يؤدي إلى تحديد المشكلة وتشخيصها واقتراح وسائل العلاج.

خامساً: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويمكن حصر هذه المراحل في:^١

١. **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جداً أن يحدد المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

٢. **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

٣. **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

(١) أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٠م)، ص ٤.

٤. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد علي خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

٥. التوصل إلي الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيداً عن التحيز بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

٦. صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

فيما يري أحد الكتاب بأنه لا يوجد دليل ثابت يرشد المحلل المالي إلي الخطوات المثالية المتبعة في عملية التحليل المالي وتختلف هذه الخطوات من منشأة إلي أخرى ومن محلل إلي آخر حسب الهدف من العملية وأهميتها، ولا يشترط لأي نوع من أنواع التحليل المالي أن يمر بجميع الخطوات التالية والذي يعرف بمنهجية أو خطوات التحليل المالي:^١

١. التأكد من وجود التكاليف من الجهة التي ترغب في التحليل.
٢. التأكد من وضوح الهدف من التحليل.
٣. تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشمولة بعملية التحليل.
٤. إعادة تبويب القوائم المالية.
٥. اختيار أساليب وأدوات التحليل المالي الملائمة والمناسبة.
٦. استعمال المقاييس والمعايير للمقارنة بين الأرقام المعيارية والأرقام الفعلية.

(١) هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٧. إظهار النتائج والاستنتاجات.

٨. كتابة تقرير التحليل المالي.

مما تقدم يخلص الباحث إلي أن التحليل المالي يستهدف القوائم المالية المعدة علي الالتزام بالمبادئ والفروض والسياسات المحاسبية ويمر بعدة مراحل بداية من إعطاء التفويض ثم تحديد النطاق والهدف من عملية التحليل، ترتيب وتبويب وتصنيف بيانات القوائم المالية، استخراج النتائج وأخيراً كتابة تقرير يشمل ما تم من عمل.

سادساً: معايير التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الايجابي منها أو السلبي نذكر منها أهم المعايير:^١

١. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير علي مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المنشأة ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد علي الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي وإعداد تقييم مع السنوات السابقة وملاحظة مدي تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ، وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المنشأة والمقولة من قبل المحلل للمقارنة.

٢. **المعايير المستهدفة:** عبارة عن المعايير التي تعتمد علي الخطط المستقبلية للمنشأة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلاً لفترة ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدي تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً.

٣. **المعايير الصناعية:** وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المنشأة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة

(^١) عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع ٢٠٠٦م)، ص ١٠٢.

محلياً أو إقليمياً أو دولياً تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق في المنشأة عن الأداء المالي المقبول للمنشأة محلياً أو إقليمياً أو دولياً في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.

مما تقدم يري الباحث أنه لكي يتم تقييم المنشأة بشكل سليم وموضوعي لابد من الأخذ في الاعتبار المعايير سابقة الذكر لقياس النتائج في ظلها وتختلف حسب الاسلوب المتبع في التحليل وحسب خبرة المحلل نفسه.

سابعاً: خصائص المعايير

حتى يكون للمعايير معني وليكون مقبول لابد له أن يتصف بالخصائص التالية:^١

١. أن يتصف المعيار بالواقعية أي إمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.

٢. أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

٣. أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل من معني.

مما سبق يتضح للباحث أن المعايير يمكن تقسيمها إلي:

أ. **المعايير المثالية:** فهي التي تفترض الظروف المثالية للإنتاج عند أقصى كفاءة للتشغيل بدون أعطال أو توقف للألات أو أخطاء من العاملين، ومن هنا فإن المعايير المثالية قد تؤدي إلي مشاكل سلوكية لدي العاملين حيث تولد شعوراً بالإحباط لعدم التمكن من الوصول إليها في معظم الأحيان وبالتالي تجاهل تطبيقها من قبل العاملين.

(١) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ٢٩.

ب. المعايير العادية الطبيعية: هي معايير ممكنة وقابلة للتحقيق تأخذ الظروف المتوقعة للتشغيل وتسمح بالضياع الطبيعي، وتتخذ هذه المعايير عادةً كأساس للحوافز التشجيعية والمكافآت للعاملين بعد استشارتهم بوضعها.

وتستخدم المعايير للغايات التالية:^١

١. إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معني ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
٢. يستعمل كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

ثامناً: خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:^٢

١. هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
٢. يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
٣. يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
٤. هو نشاط مستمر في المنشأة.
٥. لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

تاسعاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرةً على النقاط التي يحتاج إليها استيضاحها وفي ذلك توفير

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

للوقت والجهد، وعليه عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره، وأن يحصل علي المعلومات اللازمة للتحليل من مصادرها الصحيحة، سواء كانت هذه المصادر داخلية أم خارجية، ويتوقف مدي اعتماد المحلل علي أي من هذه المصادر حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وحسب طبيعة المؤشرات المطلوبة سواء كانت مؤشرات كمية أو مؤشرات نوعية، وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:^١

١. البيانات الختامية المنشورة وغير المنشورة مثل: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
٢. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
٣. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
٤. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
٥. الصحف والمجلات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
٦. المكاتب الاستشارية.

إن المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي يجب أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تساهم في الوصول إلي نتائج يمكن الاعتماد عليها، ويمكن حصرها في:^٢

١. **الملائمة:** يقصد بها مدي ملائمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها، ويجب أن تكون المعلومات ملائمة لغرض معين.

(^١) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط١، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص ٥.

(^٢) وليد ناجي الحبالي، الأكاديمية العربية بالدنمارك، مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٣٠.

٢. إمكانية الاعتماد عليها: تعبر عن توفر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية تضع لدي مستخدميها ثقة نسبية فيها، وتجعله مطمئناً عند استخدامها.

٣. قابليتها للفهم من قبل المستخدم: يتم عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل متعارف عليه يفترض فهمها من قبل المستخدم وهنا نقصد المستخدم الرشيد، ويعتبر المحلل المالي مستخدماً رشيداً.

٤. القابلية للمقارنة: يقصد بالمقارنة تلك التي تتم بين هذه المنشأة وبين المنشآت الأخرى المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتسب إليه، وكذلك المقارنات التاريخية أو بالتوقعات المستقبلية التي يتم تقديرها سابقاً لهذه المنشأة.

٥. الشمولية: يقصد بذلك أن تتوفر كافة المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة في الوقت الحاضر وفي المستقبل للمحلل المالي.

٦. وهناك خصائص أخرى يجب توفرها في المعلومات من أهمها: الوضوح والمرونة والقابلية للتحقق والقابلية للقياس الكمي وإمكانية الوصول إليها.

عاشراً: أساليب التحليل المالي

تهدف عملية التحليل المالي وتفسير القوائم المالية من خلال تحديد أساليب التحليل المالي للبيانات إلي تمكين المحلل من تحديد جوانب القوة والضعف لدي الشركات سواء من الناحية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، وصولاً إلي التقييم الشامل للأداء، مع بيان الرؤيا الحديثة لدور المحلل المالي والتي تركز علي قيامه بتقييم الأوراق المالية بالإضافة إلي ربط ما يقوم به من تحليل بما يدور في الأسواق المالية. وسيتم توضيح الجوهر الحقيقي لعملية التحليل المالي من خلال التعرف علي أساليب التحليل المالي للبيانات المنشورة.

يمكن تصنيف التحليل المالي طبقاً للطريقة المستعملة لاستنباط واستكشاف العلاقات القائمة بين بعض بنود القوائم المالية حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة بهدف التعرف علي حقيقة الوضع المالي والخروج باستنتاجات مرتبطة بالغاية علي النحو التالي:

١ . التحليل المالي المقارن

يطلق علي أحياناً تحليل القوائم المالية المقارنة ويتم في هذا النوع من التحليل مقارنة قائمتين ماليتين لمشروع معين خلال فترتين ماليتين يتم من خلالها معرفة التغيرات التي قد تكون حدثت لبنود أو مفردات عناصر تلك القوائم والتي قد تكون في شكل زيادة أو نقصان.^١

٢ . التحليل المالي الأفقي

يتم في هذا النوع من التحليل دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية محل التحليل وملاحظة مقدار التغير سواء بالزيادة أم النقصان خلال فترة التحليل والتي تمتد لأكثر من سنتين ماليتين متتاليتين حيث تعبر السنة الأولى سنة أساس بالنسبة للبند محل التحليل وتنسب إليه قيم البند في السنوات التالية لتلك السنة.^٢

ويسمي بتحليل الاتجاه يتم من خلال دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية، وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن، وهذا التحليل يبين التغيرات التي تمت خلال الزمن، وهو عكس التحليل الراسي الذي يتصف بالجمود والذي يقتصر على فترة زمنية واحدة. ويلجأ إليه رجال الأعمال لتلافي صفة الجمود، حيث يتم دراسة البند أو العنصر أو النسبة المالية خلا عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في حركة البند أو النسبة خلال الفترة الزمنية محل المقارنة ولاتي تمكن المحلل

(^١) أحمد هاشم وموسي فضل الله ، تحليل البيانات المالية، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦م)،

ص٨٦

(^٢) المرجع السابق، ص ٩٠

المالي من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن أدائها المالي في المستقبل، ولذلك نجد أن المحلل المالي يستخدم في التحليل الأفقي بيانات منشورة لعدة فترات وتعامل الفترة المالية الأولى كسنة أساس، ليتم بعد ذلك إظهار قيمة كل بند من بنود القوائم المالية بنسبته إلي سنة الأساس.^١

٣. التحليل المالي الراسي

يتم في ظل هذا النوع من أنواع التحليل المالي التحليل راسياً من قمة القائمة المالية محل التحليل إلي قاعدتها لبيان العلاقة بين بنود القائمة المالية الواحدة حيث يتم اعتبار بعض الأرقام في القوائم المالية كأساس تنسب إليه الأرقام الأخرى، وذلك مثل جعل إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي كأساس تسب إليه كل بند من بنود الأصول على حده، أو إجمالي الخصوم أساساً تنسب إليه بنود الخصوم، أو المبيعات في قائمة الدخل أساساً تنسب إليه كل من تكلفة البضاعة المباعة وبنود المصاريف الأخرى بالإضافة إلي مجمل الربح وصافي الربح.^٢

ينطوي هذا التحليل علي دراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، كأن نقارن بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة، وبايضاح آخر يعني تحلي كل قائمة مالية علي حدي تحليلاً راسياً وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية علي قائمة الدخل، أو إلي مجموعة داخل القائمة المالية، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلي مجموعة القائمة نفسها.^٣

(١) خالد محمود الكلوت، مرجع سابق ، ص ٣١.

(٢) أحمد هاشم وموسي فضل الله ، مرجع سابق، ص ٩٢

(٣) خالد محمود الكلوت ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

٤ . تحليل النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أنواع التحليل المالي الواسعة الانتشار وذلك بسبب تعدد الأغراض التي تخدمها بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات، ويتم اشتقاقها عن طريق تحديد العلاقة بين بند وآخر من بنود القوائم المالية.^١

يتم استخدامه للوصول إلي معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمنشأة، حيث تعطي مؤشرات عامة حول اتجاهات التغيير في عناصر القوائم المالية من خلال التعمق ودراسة العلاقة بين عنصرين أو أكثر، لهذا تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداماً، وتتبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة علي التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة وتساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات.^٢

ويري الباحث بأن النسب المالية ليست هدف في حد ذاته ولكنها مؤشر يسترشد به المحلل المالي للوصول إلي هدفه، وأن استخدام النسب المالية يعتمد علي ما يوفره نظام المعلومات من بيانات مالية وغير مالية، كمية وغير كمية، لذلك لا بد للقائمين علي إعداد البيانات توخي الدقة والمبادئ والقواعد المحاسبية والشفافية.

وهناك من يري أساليب التحليل المالي كالاتي:

١ . التحليل المالي الراسي بالنسب: ويقوم علي أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.^٣

٢ . التحليل الأفقي بالنسب: وذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل علي مدار سنتين متتاليتين.^١

(١) أحمد هاشم وموسي فضل الله، مرجع سابق ، ص ٩٥

(٢) خالد محمود الكلحوت ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) Harrington. R.D, **Corporate Financial Analysis** ,(Decisions in Global environment, business one IRWIN , Fourth Edition. ١٩٩٣), P ٣٤.

٣. المقارنة مع الآخرين: وهي مقارنة النسب المالية المستخرجة من الشركة مع نسب مالية لشركات أخرى أو مع معدل الصناعة العام، أو مؤشر الصناعة العام في نفس الزمن.^٢

حادي عشر: أنواع التحليل المالي

تتعدد أنواع التحليل المالي بتعدد الجوانب التي ينظر بها إلي عملية التحليل المالي وقد أمكن تقسيمها إلي:^٣

١. من حيث نطاق عملية التحليل المالي إلي:

أ. التحليل المالي علي المستوى القومي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو دراسة وتقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة وتدخل ضمن عملية التقييم للظواهر والعمليات المالية الداخلة في مقاييس الاقتصاد الوطني ككل.

ب. التحليل المالي علي مستوى المشروع: هذا التحليل المالي يقصد به دراسة وتقييم نشاط المشروع سواء كان يهدف إلي الربح أو تحقيق عائد اجتماعي في ممارسة نشاطه خلال فترة زمنية معينة ويهتم أيضاً بالمشروع كوحدة اقتصادية من حيث الربحية والسيولة ودرجة التركيب الرأسمالي وذلك خلال فترة مالية سابقة واستخراج مجموعة النسب والعلاقات والاتجاهات بين المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة.

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٢) Home, C. J. **Financial Management and policy**, (McGraw- Hill, Ten edition, ١٩٩٥), P ٧٥٩.

(٣) محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٥م)، ص ص ٩٤-٩٥.

٢. من حيث الشمولية ينقسم التحليل المالي إلى:

أ. التحليل المالي الشامل: يقصد به عملية دراسة وتقييم المشروع ومركزه المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

ب. التحليل المالي الجزئي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو دراسة وتقييم جزء معين من نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل راس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل.

٣. من حيث وقت وقوعه ينقسم إلى:

أ. التحليل المالي التاريخي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو دراسة وتقييم نشاط المشروع أو مركزه المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون ثلاثة سنوات مالية سابقة.

ب. التحليل المالي المستقبلي: يقصد به دراسة وتقييم نشاط المشروع أو مركزه المالي أو كليهما معاً خلال فترة زمنية لاحقة كأن تكون ثلاثة سنوات قادمة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات ومعدلات النمو التاريخية للمشروع.

٤. من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل إلى:

أ. التحليل المالي الخارجي: وهو عملية دراسة وتقييم نشاط المشروع وتحديد مركزه المالي خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المشروع.

ب. التحليل المالي الداخلي: وهو عملية دراسة وتقييم نشاط المشروع وتحديد مركزه المالي خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل المشروع.

يلاحظ الباحث أن هذا التفصيل لأنواع التحليل المالي جاء شاملاً وغطي كل الجوانب التي يمكن أن يغطيها التحليل المالي.

ثاني عشر: مشاكل التحليل المالي

هنالك بعض المشاكل التي تتعلق بالقوائم المالية وأخري تتعلق بالتحليل المالي في ظل التضخم ويمكن تفصيل هذه المشاكل علي النحو التالي:^١

١. المشاكل المتعلقة بالقوائم المالية تتمثل في الآتي:

أ. الميزانية العمومية في لحظة إعدادها لا تعكس التغيرات التي حدثت في بنودها من يوم لآخر، ويقصد بذلك إمكانية قيام الإدارة ببعض التصرفات قبل إقفال الميزانية العمومية ويؤدي ذلك إلي أن القوائم المالية لا تعكس حقيقة الأمور.

ب. تؤثر المعالجة المحاسبية لبعض الأصول كالمخزون والإهلاك علي نتائج قائمة الدخل وعلي المركز المالي، ومن ثم فإن التحسن الذي تسفر عنه نتائج التحليل في سنة ما قد لا يرجع إلي تحسن أوضاع المنشأة بل قد يرجع إلي تغيير المعالجة المحاسبية المتبعة.

ج. لا تعكس القوائم المالية الكثير من التغيرات التي تؤثر علي المركز المالي ونتائج العمليات، ذلك إما لأن هذه التغيرات يصعب تحديدها بمبالغ نقدية كالسمعة الجيدة التي يتصف بها أفراد الإدارة، أو لأن المبادئ المحاسبية تقضي بعدم إظهار تلك التغيرات في القوائم المالية.

د. تظهر بنود الميزانية بقيمتها الدفترية، وهذا يعني أن قيمة البنود علي الأخص المخزون السلعي والأصول الثابتة قد تبعد كثيراً عن قيمتها الاحلالية السائدة في السوق.

هـ. القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة قد تكون صفراً رغم أنها لا تزال في خطوط الإنتاج وتسهم في تحقيق الأرباح.

(١) منير صالح هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، ط٢، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٩١م)، ص

٢. المشاكل المتعلقة بالتضخم:

من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مبدأ يقضي بإظهار الأصول في الميزانية وفقاً لقيمتها الدفترية وقد يكون هذا المبدأ مقبولاً في ظل الظروف الاقتصادية العادية، إلا أن الالتزام به خلال فترات التضخم والكساد يجعل التحليل المالي عديم الجدوى ولا يمكن الاعتماد علي نتائجه كأساس لتقييم الأداء.

فيما يضيف بعض الكتاب أن هنالك مشكلات تتعلق بمعايير الحكم علي النسب المالية لأنها لا تعني شيئاً في حد ذاتها وإنما يجب مقارنتها مع نسب أو معايير أخرى لتحديد مستوى أو وضع المشروع بالنسبة للمشاريع الأخرى المماثلة أو تحديد ما مدي النجاح الذي يحققه، وبهذا فان هذه المعايير تعاني من بعض الانتقادات مما يؤثر علي نتائج التحليل المالي ومن هذه الانتقادات ما يلي:

أ. إن النسب والمعدلات التي تصلح لأحد المشروعات ذا الكفاءة العالية لا ينبغي أن تتخذ معيار لقياس كفاءة أداء المشروعات الأخرى خاصة المشروعات التي تنقصها الكفاءة الفنية والإدارية.^١

ب. صعوبة المقارنة في ظل اختلاف نوعية وحجم المعلومات المستخدمة في التحليل كذلك الطرق المحاسبية المستخدمة والقيم الدفترية والسوقية للموجودات واختلاف الأصول وعمر الشركة وعمر الموجودات وتنوع المستوي التكنولوجي المستخدم لدي المشاريع مما يقلل من أهمية هذه المقارنة.^٢

مما تقدم يستنتج الباحث بأن ما تحتويه القوائم المالية من أرقام قد لا تعكس حقيقة الوضع القائم بدقة وواقعية لان هنالك تغيرات قد تطرأ في تغير بعض المعالجات المحاسبية الذي قد يؤدي بدوره إلي تحقيق نجاحات غير حقيقة، ويظهر لنا جلياً أن

(^١) صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، (عمان: دار مجدلاوى للنشر، ١٩٩٨م)، ص ٤٢٣.

(^٢) Omar L. Carey and Musa M.H., **The Essentials of Financial Management**, (New Jersey: Research and Education Association, ١٩٩٠), P ٢١.

نتائج التحليل المالي قد لا تعطي صورة صادقة عن حقيقة الموقف في فترة التضخم والكساد.

الفصل الثاني

الإطار النظري للقرارات الاستثمارية

تناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف اتخاذ القرارات الاستثمارية

المبحث الثاني: أنواع ومراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف اتخاذ القرارات الاستثمارية

أولاً: مفهوم القرارات

القرار في اللغة معناه : " المكان المنخفض يجتمع فيه الماء . و - . الرأي يُمضيه من يملك إمضاهه و - نغمة موسيقية تتكرر في كل جزء من أجزاء اللحن الموسيقي . قر - قرا : بردو - بالمكان قرا ، وقرارا ، وقرورا : أقام ، تقول قررت في هذا المكان طويلا . و - سكن وأطمأن. قرّ عينه : سُرّ ورضي ، فهو قرير العين . ويقال : قر بهذا الأمر عينا. وفي التنزيل العزيز: " كي تقرّ عينها ولا تحزن " . وفي الحديث : " قاروا الصلاة " : أسكنوا فيها ولا تتحركوا ولا تعبثوا .

وقرر العامل على عمله . و - فلانا بالذنب : حملة على الاعتراف به . ويقال قرر فلانا على الحق : جعله معترفاً به مزعناً له . وقرر المسألة أو الرأي : وضعه وحققه . وتقرر الأمر : استقر وثبت . و - الرأي أو الحكم : أمضاه من يملك إمضاهه^١ كلمة قرار باللغة الإنجليزية (Decision) مشتقة من الأصل اللاتيني والتي تعني البت النهائي والإدارة المحدودة لصنع القرار بشأن ما يجب فعله للوصول بوضع معين إلى نتيجة محددة ونهائية.^٢

القرار في الاصطلاح معناه : هناك تعريفات متعددة لمعني القرار وضعها مفكرو الإدارة ، وأن جميعها يؤكد على أن القرار الإداري يقوم على عملية المفاضلة ، وبشكل واعي ومدرك ، بين مجموعة بدائل ، أو حلول (على الأقل بديلين أو أكثر) متاحة لمتخذ

(^١) إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط (د.م.ن.د.ت) ، ص ٧٥٩ .

(^٢) الست عبد الله الفضل ، أثر عملية اتخاذ القرارات الإدارية على العملية التعليمية والتربوية ، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، ٢٠٠٢ م)، ص ٥ .

القرار الاختيار واحد منها باعتبارها أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار^١ .

فتم تعريف عملية اتخاذ القرارات بأنها : " الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبدل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر

فالاختيار يقوم على أساس بعض المعايير مثل : اكتساب حصة أكبر من السوق ، تخفيض التكاليف ، توفير الوقت ، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات. وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ وفي ذهن القائم بالعملية بعض هذه المعايير ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة."^٢

كما تعتبر عملية اتخاذ القرارات من المهام الرئيسية للإدارة الناجحة المدركة لكافة جوانب المشكلة التي بصددها قرار حيالها . كما تم تعريفها بأنها : اتخاذ القرار هو العملية التي تقود إلى اختيار البديل الأفضل من بين البدائل الأخرى،

بوجه هام ، يجب أن يدرك المدير كل جوانب المشكلة ، ليأتي الحل الفعال والذال على مخرج بين ما حدث والذي سوف يأتي مستقبلا .

" Decision Making is process of choice leading to the selection of one alternative rather than others. More generally , it involves problem solving activity that Comes into play when the Manager realizes that a significant Gap exists between what is and what Should be ".^٣

(^١) منعم زميري الموسوي ، اتخاذ القرارات الإدارية - مدخل كمي (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م) ، ص .

(^٢) جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ م)، ص ١٠٤ .
(^٣) – Martin .J. Ganon ، " Mangement Avintegrated Frame work ٢ nded., edition " . Boston / Toronto : litle ,Brownand Company , ١٩٧٧ . p ٣٧ .

كذلك اتخاذ القرار فن وعلم .. فهو فن لأن القرار يتطلب نوعين من البيانات بيانات موضوعية وأخرى شخصية، وعلى متخذ القرار أن يؤلف بين هذه البيانات ويراعيها جميعا عند اتخاذ قراره الإداري ، كما أن اتخاذ القرار علم لأن كثير من القرارات الإدارية المعقدة يمكن أن تبسط لدرجة كبيرة ، عن طريق استخدام النماذج الرياضية الحديثة والمتقدمة في معالجتها ، مثال ذلك أننا نجد أن كثير من المنشآت تفحص جزء (عينه) من إنتاجها - وليس كل الإنتاج - وبناء عليه تقرر مدى جودة هذا الإنتاج من عدمه، واعتماداً على الأساليب الإحصائية الممثلة في أسلوب العينات الإحصائية والمدى المعياري ... وغير ذلك.^١

هناك عدة تعريفات تناولت مفهوم القرار فقد عرفه البعض بأنه "جوهر العملية الإدارية وهو سلوك أو تصرف منطقي يمثل الحل والبدل الذي تم اختياره لحل المشكلة".^٢

هذا التعريف يشير إلى ارتباط القرار بالأداء التنظيمي للمنشأة ويمثل وسيلة لاختيار البديل الأفضل لحل المشكلة .

يرى البعض أن القرار " ما هو إلا الناتج النهائي لحصيلة جهود متكاملة من الآراء والأفكار والاتصالات والتشاور والتمحيص والدراسة التي تتم في مختلف مستويات المنظمة".^٣

التعريف يركز على توضيح مفهوم المشاركة في اتخاذ القرارات من حيث الإجماع على نوعية القرار .

(^١) ليستراي هينجر وسيرج ماتولتش ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة ومراجعة وتقديم : أحمد حامد حجاج . كمال الدين سعيد ، سلطان محمد سلطان ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٤ م) ، ص ٢٢ .
(^٢) زكي مكي إسماعيل ، نظم المعلومات الإدارية ، (الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، ٢٠٠٩ م) ، ص ١٣٩ .
(^٣) حسين حريم ، السلوك التنظيمي ، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ م) ص ٢٩٩ .

يرى البعض بأن القرار " هو مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره انسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها " .^١

يستنتج الباحث من هذا المفهوم بأن القرار وسيلة من الوسائل التي من خلالها تتحقق مرامي وأهداف الوحدة الاقتصادية .

يرى البعض بأن القرار "عبرة عن اختيار لسلوك معين من بين أكثر من بديل للسلوكيات أو التصرفات المنتظرة " .^٢

يرى الباحث بأن هذا المفهوم يركز علي توافر المعرفة والوعي الكافي بالسلوكيات البديلة .

يرى البعض بأن القرار " هو ذلك البديل الذي تم اختياره بين مجموعة بدائل اعتمادا علي المنطق والأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالبدائل الممكنة . كما يستخدم القرار الجيد "

الأساليب الكمية في المفاضلة بين بدائله للوصول إلى البديل الأفضل".^٣

يستنتج الباحث أن هذا التعريف يركز علي توضيح القرار الجيد من حيث الحلول والأساليب وتوافر المعلومات.

يرى آخر بأن القرار "هو الذي يتخذ علي أساس رشيد ، وبطريقة منهجية أي أن هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول للقرارات الجيدة " .^٤

(^١) زكي مكي إسماعيل ، مبادئ الإدارة ، (الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، ٢٠٠٩م) ، ص ٢٤٤ .

(^٢) سعيد يس عامر . وعلي محمد عبد الوهاب ، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة ، (القاهرة : د . د . ، ط ٢ ، ١٩٩٨م) ، ص ٣٩٤ .

(^٣) سليمان مصطفى الدلاهمة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(^٤) علي شريف ، الإدارة المعاصرة ، (الإسكندرية : الدار الجاشعية ، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م) ، ص ٢١٥ .

يرى الباحث أن التعريف يركز علي مفهوم الأسلوب العلمي التي تتبعه الوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتها .

في تعريف آخر يرى البعض أن القرار الجيد ذلك القرار الذي يتم اتخاذه في ضوء البيانات والمعلومات المالية المتاحة لدى متخذ القرار عند اتخاذه ، آخذين بعين الاعتبار أن هذا القرار قد لا يحقق أهدافه المرجوة في المستقبل إذا طرأت ظروف لم تكن متوقعة ومأخوذة في الحسبان أثناء عملية اتخاذ القرار ، حيث لا يمكن اعتبار متخذ القرار مسئولاً عن الأمور المستقبلية المفاجئة .^١

يرى الباحث أن هذا المفهوم يوضح عناصر القرار الجيد والتي تتكون من :

- توافر البيانات والمعلومات المالية .
- أخذ الظروف في الحسبان .
- تحقيق الأهداف .

مما تقدم يستنتج الباحث بان القرار هو الاختيار الأجود البدائل بطريقة منظمة ومنهجية مع الأخذ في الاعتبار البيانات والمعلومات المتاحة المرتبطة بالبدائل الأخرى والبيئة المحيطة بها .

ثانياً مفهوم اتخاذ القرارات :

إن تعريف اتخاذ القرارات عملية معقدة خاصة إذا علمنا أن القرارات لا تخضع إلى أي أطر خاصة أو قواعد محددة، وهي تعتمد على الحالة الذهنية لمتخذ القرار والمعلومات المتعلقة بالجانب الذي يتخذ فيه القرار.

(^١) أسامه الحارث ، المحاسبة الإدارية ، (عمان : دار الحامد للنشر ، ٢٠٠٤ م) ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .

وغالبا ما تكون القرارات المتميزة والمؤثرة على مختلف الساحات وقد ولدت من رحم المواجهات المحتملة أو الأزمان المتشعبة لذلك لا يمكن اعتبارها مرجعا جامعا لعملية صنع القرار وتعريفه.

يقول " علي رضا " أن أدق تعريف للقرار هو أنه اختيار إجراء معين لمواجهة مشكلة ما . وهناك تعريف آخر للقرار وهو أنه " الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من عدة بدائل محتملة " ^١ .

ومن وجهة أخرى " أن القرار الإداري هو نتيجة لعملية تقييم المنافع المحتملة لكل بديل من البدائل المتاحة واختيار أفضلها " ^٢ .

ويرى آخرون بأنه " سلوك واع ومنطقي وذو طابع جماعي ويمثل الحل أو البديل الأمثل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول متاحة لحل المشكلة ويعتبر هذا البديل الأكثر كفاءة وفاعلية بين تلك البدائل لمتخذ القرار" ^٣ وفي تعريف آخر " هو الاختيار بين البدائل بحيث يصل الإداري إلى نتيجة معينة عما يجب أن يؤديه وعما يجب ألا يؤديه في موقف معين ووقت معين وأنه يمثل نوع من السلوك أو الاتجاه نختاره من بين الكثير من البدائل وفي بعض الأحيان لا ينعكس السلوك في شكل أفعال وتصرفات معينة ولكن الكشف عن هذا القرار بتطبيق أدوات معينة تساعد على تنفيذ القرار فينتج عنه القواعد أو الأوامر أو الأدوات المستخدمة أو بعض الوقائع المحددة" ^٤

(^١) علي عبد رضا ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد ٣٠ ذو العقدة ١٤١٩ هـ ، ص ، ١٤١ .

(^٢) محمد محمود خيرى ، اتخاذ القرارات والرقابة ، (مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٥ م) ، ص ، ٤٣ .

(^٣) ناظم سويدان ومحفوظ جودة ، اتخاذ القرارات الإدارية ، (عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، بدون سنة نشر) ، ص ، ١٤٠ .

(^٤) محمد سعيد عبد الفتاح ، إدارة الأعمال ، (الإسكندرية ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧١م) ، ص ، ٢١٣ .

وكذلك عرفت بأنها "عبارة عن التصرف الإنساني في مواجهة موقف معين ونتيجة متأنية لتقويم دقيق لكل عوامل ومتغيرات وأبعاد هذا الموقف" ^١

وقد ذكر الهواري أن "أساس اتخاذ القرارات هو وجود البدائل لأنه يخلق مشكلة ويتطلب الأمر الاختيار بين البدائل لكن هذا الاختيار بين البدائل لا يعتبر موازيا لاتخاذ القرار ، لأن الاختيار اللاشعوري يخرج عن مفهوم القرار لانعدام التفكير" ^٢ .

ويقول عادل حسن " أن اللحظات الأخيرة في عملية الاختيار بين البدائل لا تعطي مفهوما متكاملًا لعملية القرار لأنها لا تأخذ في الاعتبار الوقت والجهد الذي يسبقها فالوقت تتمثل في الماضي الذي بدأ فيه ظهور المشكلة وجمع البيانات حولها والحاضر الذي تم التوصيل فيه إلى بدائل والاختيار من بينها والمستقبل الذي تم فيه تنفيذ القرار وتقييم النتائج" ^٣ .

وبالرغم من أنه لم يتم التوصل لصيغ ثابتة للمفاهيم المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات وذلك للطبيعة المتغيرة لبيئة هذه العملية ، إلا أن هنالك مدارس فكرية مختلفة تناولت بالدراسة هذه العملية ، حيث أوضح كاسر المنصور أنه نتيجة للتطور في مفهوم اتخاذ القرار فقد ظهرت نظريات اهتمت بدراسة القرارات الإدارية كالنظرية الكلاسيكية في اتخاذ القرار والنظرية السلوكية في اتخاذ القرار .

فالنظرية الكلاسيكية في اتخاذ القرار تسمى " نظرية القرار الرشيد " وهي " تمثل النموذج المغلق في اتخاذ القرار وقد سادت مفاهيمها حتى بداية القرن العشرين وتفترض أن المدير في أي نظام يقوم بتصرفات رشيدة لتحقيق أهداف المنظمة من خلال القرارات الرشيدة التي يتخذها" ^٤ .

(^١) علي السامي ، الإدارة العلمية ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ م) ، ص ، ٥ .

(^٢) عادل حسن ، صنع القرار الإداري ، الإسكندرية ، (موسوعة شباب الطليعة ، ١٩٧٩ م) ، ص ، ٢٦٦ .

(^٣) سيد الهواري ، الإدارة والأصول والأسس العلمية ، (بيروت ، مطابع النكري ، ١٩٦٦ م) ، ص ص ، ٧٥ - ٧٦ .

(^٤) كاسر نصر المنصور ، نظرية القرارات الإدارية ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ م) ، ص ، ١٦ .

أن عملية اتخاذ القرار هي عملية منظمة ورشيطة وبعيدة كل ابعء عن العواطف العشوائية ، حيث أنها تبني على الدراسة والتفكير المنطقي والموضوعي وصولاً إلى القرار المرضي أو المناسب^١ .

عليه يرى الباحث وضع مفهوم شامل لعملية اتخاذ القرار على أساس أنها عملية تمارس على مختلف المستويات الإدارية بمنشآت الأعمال والخدمات وتنطوي على اختيار بديل واحد من بين عدة بدائل متاحة لمساعدة متخذي القرارات الإدارية وذلك للوصول إلى نتائج نهائية ومنطقية تتناسب المنشأة المعينة.

ثالثاً: عملية اتخاذ القرارات

يرى البعض أن عملية اتخاذ القرار هي جوهر عمل القيادة الإدارية ، وهي نقطة انطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات التي تتم داخل المنظمة في علاقتها مع البيئة الخارجية ، كما أنها عملية تتأثر بعوامل سيكولوجية نابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين وجميع الأشخاص الذين يساهمون في اتخاذ القرار ويتأثرون به ، وتتأثر بعوامل اجتماعية نابعة من بيئة القرار تمتد في الماضي والمستقبل وعملية ديناميكية مستمرة^٢.

من التعريف يستنتج الباحث بأن عملية اتخاذ القرار تتصف بالآتي:

أ . ترتبط بالأداء التنظيمي للمنظمة.

ب . تتفاعل مع البيئة المرتبطة بها.

ج . تتأثر بالعوامل السلوكية والاجتماعية.

(^١) محمد فريد الصحن وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(^٢) عصام الدين برير وأدم عوض الله ، اتخاذ القرارات الإدارية عند مديري الجامعات وعلاقتها ببعض السمات الشخصية ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الثاني ، ٢٠١١م ، ص ١٧٥ .

عرف البعض بأن عملية اتخاذ القرار هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ معين ، فقد يترتب علي القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي قرارات جديدة.^١

يرى الباحث أن هذا التعريف يركز القرارات المتكررة الروتينية ولكنه تجاهل أنواع القرارات الأخرى .

عرف البعض بأن عملية اتخاذ القرارات احدي الوظائف الرئيسية لإدارة المنشأة وتواجه الإدارة بعدة مشاكل وأمر كثيرة تحاول إيجاد الحلول المناسبة لها بعد دراستها وتحليلها وتقييمها جيداً.^٢

عرف البعض عملية اتخاذ القرار بأنها ما هي إلا عملية مفاضلة بين عدة بدائل متاحة على ضوء الموارد المتاحة والمحدودة لاختيار احدها على اعتبار أنه يحقق الفرصة بأقل تكلفة وبأكبر كفاءة.^٣

يرى الباحث بأن التعريف يركز على البدائل والمعايير والموارد المتاحة في الوحدة الاقتصادية التي تتصف بالندرة وكيفية استغلالها بالإضافة للأهداف التي تعمل الإدارة على تحقيقها.

عرف البعض عملية اتخاذ القرارات تعني المفاضلة بين البدائل الممكنة واختيار الأفضل من بينها لمواجهة موقف معين في فترة زمنية محددة وهي تتصل بالقرارات التي تصدر لمواجهة موقف معين واتخاذ القرار لا بد أن يتيح فرصة الاختيار بين أكثر من بديل.^٤

(^١) احمد محمد زامل ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(^٢) احمد حسن ظاهر ، المحاسبة الإدارية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ م) ، ص ٣٤٩ .

(^٣) خليل عواد أبو حشيش ، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ م) ، ص ١٨ .

(^٤) سونيا محمد البكري، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة، (الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الإشعاع ، ١٩٩٧ م)، ص ٩ .

مما تقدم يستنتج الباحث أن عملية اتخاذ القرار القائم على أساس بعض المعايير والمفاضلة بين بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر على أن يحقق الأهداف بأقل تكلفة وأكبر كفاءة وفعالية ممكنة .

رابعاً: مفهوم الاستثمار

يقصد بالاستثمار^١ : " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها حالياً يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي ، وذلك بغرض الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي " . ويقصد به كذلك : " التخلي عن أموال يمتلكها (فرد - مؤسسة) في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ، ، وكذلك تعوضه عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم ، مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذه التدفقات " يقصد بالاستثمار أيضاً^٢ التخلي عن أموال يمتلكها (فرد - مؤسسة) في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

(أ) القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول .

(ب) النقص المتوقع في القوى الشرائية لتلك الأموال بفعل عامل التضخم .

(ت) المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها وكما وهو متوقع لها " .

(١) محمد مطر ، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية ، (عمان: مؤسسة الوراق ، ١٩٩٩ م) ، ص ٩ .

(٢) زيد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، (عمان: دار وائل ، ١٩٨٨ م) ، ص ١٣ .

وأيضاً عرف الاستثمار بأنه: " إرجاء الاستهلاك إلى فترة مستقبلية ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار ^١ .

وعرف أيضاً بأنه " التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية" ^٢

وعرف كذلك بأنه " عملية الأنفاق الرأسمالية في مشروع ما بغرض تحقيق نمو أرباح وزيادة المبلغ المستثمر ^٣

تعتبر قرارات الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها إدارة المشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه وتم تعريف قرار الاستثمار على أنه ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة ، والتضحية في الوقت الحاضر استناداً على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقييم والمقارنة بغية التحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً ^٤ .

يعتبر قرار الاستثمار من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة . وعرف أيضاً بأنه قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية ولمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه وتنتوقع الإدارة من تنفيذه أرباح مستقبلية ولكنها أرباح غير مؤكدة الحدوث" ^٥ . كما عرف بأنه "يمثل مجموعة الموارد المالية التي ينشطر أو يتقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة الموارد الرأسمالية المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير إمكانيات استغلالها تحقيقاً للغرض أو الأغراض التي خصصت من أجل تحقيقها" ^٦

(^١) عبد الغفار حنفي ، أساسيات في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١ م) ، ص ٦ .

(^٢) محمد صالح الحناوي وآخرون ، تحليل وتقييم الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢ م) ، ص ٢ .

(^٣) عبد الفتاح دياب حسن ، إدارة التمويل في مشروعات الاستثمار (القاهرة: مطبعة النيل ، ١٩٦٦ م) .

(^٤) عبد الشكور عبد الرحمن موسى ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(^٥) المرجع السابق ، ص ص ، ٦١ - ٦٢ .

(^٦) عبد الحي مرعي ، أساسيات المحاسبة الإدارية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ١٩٩٨ م) ، ص ٢٩٦

من خلال التعاريف السابقة يرى الباحث تعريفات القرار الاستثماري بالرغم من تعددها إلا غالبيتها تتفق في أن القرار الاستثماري يعتبر من القرارات الأكثر أهمية والأكثر خطورة في حياة المشروع ، نظرا لما يتضمنه من أموال ضخمة يخاطر بها المشروع في سبيل الحصول على عوائد أو أرباح مناسبة يتوقع حدوثها في فترات زمنية مستقبلية .

خامساً: خصائص قرارات الاستثمار

أن قرارات الاستثمار بطبيعتها ترتبط بالأجل الطويل ، كما تحتاج إلى إنفاق مبالغ مالية ضخمة قد يكون من الصعب استردادها إذا لم ينجح المشروع الاستثماري وكما أن قرارات الاستثمار تمثل درجة من الخطورة على حياة المشروع الاستثماري ، حيث أن المستقبل يسوده عنصر المخاطرة وعدم التأكد ويمكن عرض هذه الخصائص بصورة عامة من خلال الآتي :

- إن قرارات الاستثمار تتضمن عنصر المخاطرة وعدم التأكد لأن قرارات الاستثمار ترتبط بالمستقبل وهذا يجعل العائد أو الربح المتوقع من الاستثمار غير مؤكد الحدوث .
- أن مخاطرة قرارات الاستثمار تكمن في صعوبة واستحالة الرجوع فيه دون تكبد خسائر كبيرة ، لذا يجب أن تحظى قرارات الاستثمار بالدراسة المتخصصة والمتعمقة على أساس علمي وسليم والتي تكفل نجاح القرار بصورة سليمة في المستقبل.
- تتعرض قرارات الاستثمار للعديد من المشاكل كالتنبؤ بالمبيعات وكيفية تحديد معدل العائد على الاستثمار ومعدل تكلفة رأس المال^١

وهناك خصائص لقرارات الاستثمار ترتبط بهيكلية التمويل وهي كالآتي:

(^١) المرجع السابق ، ص ص ٦٣ - ٦٤ .

- قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة وهذا يؤثر على حياة المشروع الاستثماري والعائد المتوقع وهذا يستوجب التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لفترة زمنية طويلة .
 - قرارات الاستثمار تتضمن تخصيص قدر من الموارد المتاحة بغرض خلق طاقات إنتاجية جديدة أو التوسع في الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها وتحسين كفاءتها الإنتاجية بهدف الحصول على عائد أو ربح يمتد لفترة زمنية طويلة .
 - أن اتخاذ قرارات الاستثمار يترتب عليها إغراق مقدار كبير من أموال المنشأة في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة ويحتاج ذلك للبحث عن مصادر للتمويل كالفترض ، وتتحمل المنشأة تكاليف ثابتة في حالة الإحلال أو التوسع ينتج عنها رفع مستوى التعادل إلى مستوى أعلى من المستوى المعتاد لفترة زمنية طويلة .
 - أن اتخاذ قرار استثماري في مشروع معين يضيع على المنشأة فرصة استثمار أموالها في بدائل استثمارية أخرى كان من الممكن استثمارها في أنشطة أخرى .
- يستنتج الباحث إلى أن طبيعة قرار الاستثمار يحتاج تمويل ضخم ولا ينتظر أن يعطي أي عائد في المدى القصير إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة ويرتبط هذا القرار بدرجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد ، عليه يرى الباحث ضرورة الاهتمام بدراسة خصائص قرار الاستثمار لغرض تخطيط المشروعات الاستثمارية وبالتالي يجب أم تحظى قرارات الاستثمار بالاهتمام والدراسة اللازمة والتخطيط على أساس علمي سليم

سادساً: مفهوم القرار الاستثماري

هناك تعاريف عدة للقرار أو عملية اتخاذ القرار الاستثماري نذكر منها :

يتمثل القرار - أي قرار - في الاختيار من بين بدائل عدة وذلك لتحقيق هدف معين" ١

إن القرار يقوم على المفاضلة، وبشكل واعي ومدرك، بين مجموعة بدائل، أو حلول متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره انسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار، وفي أحيان معينة قد يكون القرار رفضاً لكل البدائل أو الحلول المتاحة للاختيار وعدم القيام بأي عمل محدد ومن ثم يكون القرار هو لا قرار، والسبب الذي يدفع إلي عدم اتخاذ قرار ربما يعود إلي احد أمرين هما: ٢

* عدم تبين أو وضوح كل البدائل المتاحة للاختيار أو المفاضلة .

* عدم الرغبة في اختيار بديل محدد تقادياً للالتزام أو (الارتباط) بعمل قد يؤدي إلي الضرر بمصالح متخذ القرار .

"اختيار البديل الأمثل من بين عدة بدائل بمعنى انه لو هناك بديل واحد للحل فلا داعي لاتخاذ قرار في ذلك" ٣ .

ومن هنا يمكن الاستنتاج ان عملية اتخاذ القرار على مجموعة من العناصر أهمها:

* متخذ القرار .

* موضوع القرار وأهدافه .

* البدائل الممكنة (علي الأقل بديلين).

* الاختيار الواعي والمدرك للبدائل المتاحة .

(١) محمد إبراهيم عبدالرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، (مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ٢٠٠٨) ص ٩٠ .

(٢) منعم زمزير الموسوي ، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات (عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠٠٩) ، ص ١٣ .
(٣) عصام محمد البحصي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة في فلسطين مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة .
٢٠٠٦م) ، ص ٦٧ .

سابعاً: أهمية اتخاذ القرار

يرى البعض بان عملية اتخاذ القرار تعتبر من أهم العمليات الشائعة في مختلف المستويات الإدارية بأي منشأة ، وهي عملية يقوم بها المديرون علي مختلف المستويات بصفة دائمة وذلك بما يكفل للمنشأة تحقيق أهدافها . وتعتمد كفاءة القرارات بصفة عامة على المعلومات المتاحة لمتخذي القرار بالإضافة إلى الأساليب التي تم إتباعها لاتخاذ هذه القرارات.^١

كما أشار آخرون إلى أن اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية ، ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها ، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها ، وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام ، والأفراد الذين تحتاج لديهم للقيام بالأعمال المختلفة ونطاق الإشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية والاتصال .. وعندما يتخذ المدير وظيفته القيادية فإنه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه رؤوسيه وتنسيق مجهوداتهم أو استثمار دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضا تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال ، والتعديلات التي سوف تجربها علي الخطة ، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت .

وهكذا تجرى عملة اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها"^٢

(^١) محمد فهمي طلبة آخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

(^٢) اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها (٢٠٠٦/٧/٤م) ، تاريخ الاطلاع ، (٢٦/١١/٢٠١١م) ، أنظر على الشبكة

العالمية . <http://www.islammemo.cc/٢٠٠٦/٧/٤/٤٢٤٥.html>

يرى البعض أن أهمية القرارات ترجع إلي ارتباطها بالإنسان ونشاطه اليومي بتحقيق أهدافه التي ينشدها ، وبنفس القدر تأتي أهميتها بالنسبة للمنظمة وبكل مستوياتها سواء كانت منظمات عالمية أو تجارية أو صناعية أو خدمية " .^١

مما تقدم يرى الباحث أن أهمية اتخاذ القرارات تكمن في مدى تأثيرها في حياة الأفراد والوحدات الاقتصادية سواء كانت خاصة أو عامة ويتوقف ذلك علي درجة جودة المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار فكلما زادت درجة جودة المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل . حيث أن أهمية اتخاذ القرار تعتمد في كل مراحلها علي توفير ما يتوفر لدي متخذ القرار من معلومات .

ثامناً: معايير اتخاذ القرار

يمكن تقسيم عملية اتخاذ القرار إلي قسمين رئيسيين:^٢

القسم الأول: المقارنة المعيارية : تنظر هذه المقارنة إلي عملية اتخاذ القرار بكونها عملية عقلانية ومنظمة مبنية على أسس تحليلية وتهتم بالدرجة الأولى في كيفية اتخاذ القرار بدلا من كيفية تطبيقه بصورة عقلانية ، وحسب هذه المقارنة يتم ابتكار واستخدام وسائل وتقنيات متقدمة يستعان بها في عملية اتخاذ القرار ومن أمثلة هذه الوسائل "بحوث العمليات "

القسم الثاني: المقارنة الوصفية: تعتبر هذه المقارنة عكس المقارنة الأولى وهي تهتم بتفسير عملية اتخاذ القرار من وجهة نظر تطبيقية تشرح نظرية القرار حسب ما هو مطبق في الواقع ، وعلي هذا السياق فن المقارنة تع أكثر منطقية . ولقد اعتمدت علوم الإدارة تقليديا على المقارنة المعيارية وتخلت كليا عن المقارنة الوصفية وهذا ما يفسر

(^١) زكي مكي إسماعيل مبادئ الإدارة مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(^٢) مجيد الشروع .و سليمان سفيان ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ - ٣٩

فشل العديد من الأنظمة المعلوماتية بالرغم من أهميتها وعلي هذا السبب يجب الموازنة بين الأفكار المعيارية وواقع أو خصائص المقارنة الوصفية .

تاسعاً: طرق (أساليب) اتخاذ القرارات

هناك عدة طرق أو أساليب لاتخاذ القرارات منها: ^١

أ . **طريقة الاعتماد على الخبرة السابقة:** وتعني هذه الطريقة لاستفادة من الشخصية السابقة وعلي خبرات الآخرين في اتخاذ القرارات وتتطلب هذه الطريقة الاحتفاظ بالقرارات السابقة ونتائجها حتى يمكن تقرير ما يجب أو لا يجب عمله في المستقبل

إلا أن لهذه الطريقة بعض العيوب منها ما يلي :

- عدم تشابه المواقف والأمور الجديدة التي تواجه المديرين مع المواقف . والتغلب علي هذا العيب فانه يجب علي المديرين إدخال تعديلات علي القرارات التي تم اتخاذها في الماضي .
- نقص البيانات والمعلومات أو عدم وضوحها بالنسبة لما حدث في الماضي وصعوبة التوصل إلى القرارات السابقة . وللتغلب علي هذا العيب يجب القيام بجهد نظامي بحيث يتم كتابة جميع المواقف والقرارات سواء ملفات أو مجلات أو كتب أو تقارير منشورة .

ب. **طريقة المحاكاة:** وتعني هذه الطريقة بناء نماذج والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات مثل استخدام الخرائط أو إجراءات إعداد ميزانية تقديرية أو إجراءات الاختيار والتعيين .

ج . **الطريقة الكمية:** وتعني هذه الطريقة استخدام المحاسبة أو الطرق الإحصائية مثل نظرية الاحتمالات والبرمجة الخطية والتي تستخدم علي نطاق واسع عند تخفيض الموارد أو المدخلات يمكن أن يحقق الهدف المرغوب فيه . ويهدف المدير من استخدام

(^١) أحمد حسن الزهري ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .

هذه الطريقة إلى تعظيم الربح . ويعتمد استخدام الطريقة الكمية أساس علي المعلومات . فلكي تتخذ القرارات يجب الوصول علي المعلومات المناسبة قبل أن يحدث أي شيء وأثناء التنفيذ وبعد التنفيذ . كما أن الحاسوب يقوم بعدد كبير من العمليات الحسابية بشكل مفيد شريطة أن تكون البيانات الداخلة إليه سليمة وبالتالي يساعد الحاسوب في اتخاذ القرارات .

د . **الطريقة العلمية:** تعني هذه الطريقة الاعتماد على حقائق منظمة وبيانات مصنفة عن طريق عدد من الخطوات المنطقية حيث يحاول المدير عندا تواجهه المشاكل البحث عن المعلومات المتوفرة التي تساعد في حل تلك المشاكل .

خطوات اتخاذ القرار "وفقا للطريقة العلمية :

تتمثل الخطوات العلمية لاتخاذ القرار في الآتي: ^١

- ١ . تحديد وتشخيص المشكلة أو الموقف أو الهدف الذي يرتبط تحقيقه بتنفيذ القرار:
- تجميع وتحليل وتقييم البيانات الشاملة والدقيقة "الكمية أو الرقمية أو النوعية " المرتبطة بالموقف أو المشكلة أو الهدف سواء كانت هذه البيانات :
- داخلية متعلقة بالمنشأة .
- خارجية متعلقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالمنشأة .
- متعلقة بالمنشآت المماثلة أو المنافسة .
- ١ . استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في تحليل وتقييم تلك البيانات .
- ٢ . قدرت وخبرة وكفاءة القائم بالتشخيص على استخدام تلك الأساليب الرياضية في تحليل وتقييم تلك البيانات .

(^١) المرجع السابق ، ص ص ٢٢٩ - ٢٣١

٣ . إيجاد وطرح كافة البدائل أو الحلول الممكنة للمشكلة ، ويجب أن تكون هذه البدائل واقعية وقابلة للقياس وتساهم في حل المشكلة وتراعي ظروف وإمكانيات المنشأة .

٤ . تقييم البدائل المختلفة والمفاضلة بينها ، ويتم ذلك في ضوء مزايا وعيوب كل بديل وتقييمها من حيث العائد والمخاطرة المرتبطة بها ، في ضوء ظروف وإمكانيات المنشأة .

٥ . اختيار انسب وأفضل البدائل تم الوصول إليه لعلاج المشكلة أو لمواجهة الموقف .

٦ . مراقبة ومتابعة القرار أثناء وبعد تنفيذه وتقييم النتائج المتوقعة وذلك .

- مقارنة النتائج المتوقعة بالنتائج الفعلية .
- الكشف عن الانحرافات بين الأداء المقدر والأداء الفعلي .
- تحديد أسباب الانحرافات .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج الانحرافات .

شكل رقم (١/١/٢) يوضح خطوات الأسلوب العلمي لاتخاذ القرارات :

تشخيص المشكلة	تحليل المشكلة	تحديد البدائل	اختيار الحل	تقييم شامل	الإعداد والمتابعة
تعريف المشكلة	تصنيف المشكلة	وضع الحلول	مقارنة الحلول	تقييم شامل للحل	وضع خطة
تحديد الهدف	تحديد البيانات	تصور نتائج	استخدام معايير		التنفيذ
دراسة الاغراض	جمع الحقائق	الحلول	محددة		النتيئة بالمشكلات
	تحليل البيانات				تحديد الحل البديل
	فحص الاسباب				

المصدر: د. سعيد يس عامرو د. علي محمد عبدالوهاب ، الفكر المعاصر في التنظيم والادارة ، (القاهرة : د. ن ، ط ٢ ، ١٩٩٨م) ، ص ٤٢٢ .

يتضح من الشكل أن خطوات اتخاذ القرارات لا بد أن تبدأ بتشخيص للمشكلة المراد وجود حل لها يستوجب القرار ثم تحليل هذه المشكلة وجمع الحقائق عنها، وتحديد بدائل عدة لحل المشكلة واستخدام معايير مناسبة لاختيار البديل أو الحل الأمثل، ثم يتم بعد ذلك وضع خطة لتنفيذ الحل ومتابعتها وتحليل النتائج.

هناك مدخلين أساسيين لكيفية صناعة القرارات هما ^١:

المدخل الأول : هو المدخل الفطري لصناعة القرار الذي يعتمد على الخبرة السابقة والبصيرة والحكم الشخصي لصناع القرار ، ودون أي محاولة لتعريف المشكلة الداعية للقرار وعدم تحديد بدائل تمكن من الوصول للحل السليم للمشكلة المطروحة الطريقة الفطرية وطريقة المحاولة والخطأ وطريقة إتباع الرؤساء والقادة " .

المدخل الثاني : هو المدخل العلمي الذي فيه تحدد المشكلة بعناية ومن ثم تحليلها وتحديد البدائل الممكنة واختيار البديل الأمثل من بينهما.

كما أن هناك عدة معايير لصناعة القرار الرشيد يجب مراعاتها وهي ^٢ :

١ - الكفاءة أو القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة بأفضل الشروط زمنيا وكميا أو نوعيا أو تكلفة .

٢ - معيار القبول وله وجهان :

أ . قبول العاملين والمعنيين بتنفيذ القرار فالقبول يحقق الالتزام والتأمين .

ب . قبول المجتمع يصاحب مصلحة المنتفعين أو المتأثرين .

٣ - معيار السلامة والأمن وأن عدم الاهتمام بهذا قد يؤدي إلى حوادث لا تحمد عقباها وهو يركز على جوانب القيمة التي تمنع أو تحد من وقوع الحوادث .

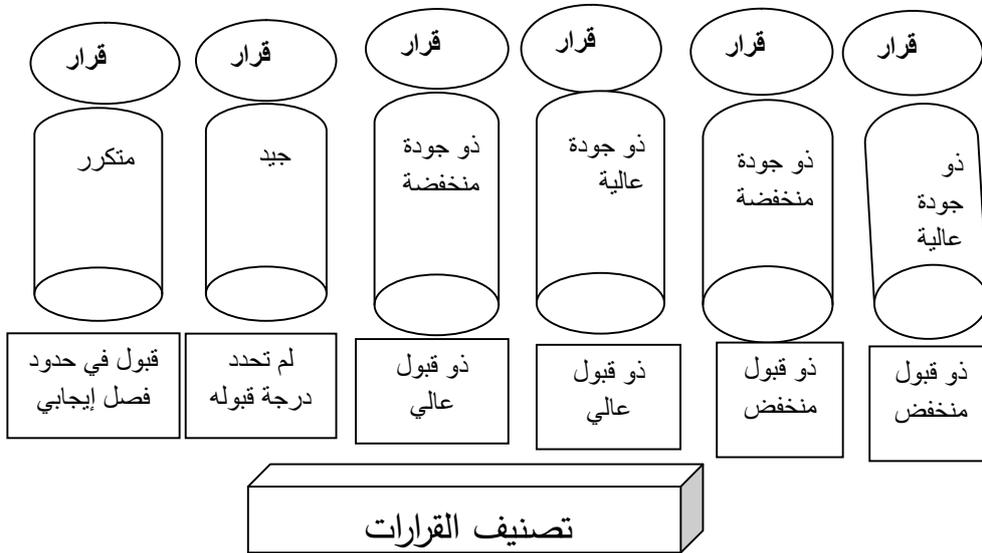
(^١) المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

(^٢) عبد المنعم محمد علي إدريس ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

إن اختيار البدائل التي يقوم الفرد بجمعها تتأثر بضغط المواقف والقيود الإنسانية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية . ومن هنا نجد أن صناعة القرار تتأثر بظروف التأكد وبموامل داخلية تتمثل في قدرة التفكير والتصور والطاقة والخبرة والاتجاهات والخلفية والقيم السائدة والموقف الذي يفرض صناعة القرار ، ويتأثر أيضا بموامل خارجية مرتبطة بالأفراد والبيئة الخارجية كتدخل الدولة والقوانين واللوائح ^١ .

كما أن القرارات تتصف بأنها عملية متكررة ومستمرة في حياة الفرد أو المشروع أو الدولة ، ويرتبط القرار بالجهود الذهنية المبذولة فيه وكفاءة المعلومات الداخلية فيه وصحة البيانات المستخدمة على التنبؤ بالمستقبل ؛ وهذه العناصر هي التي تحدد جودة وقبول القرار ، حيث أن هناك قرارات ذو جودة عالية ولكن قبولها للتنفيذ منخفض ، وقرارات ذات قبول عالي وجودتها منخفضة ، وقرارات أخرى ذات قبول عالي وجودة عالية ، وأخرى تتضمن قبول منخفض وجودة منخفضة ^٢ .

شكل رقم (٢/١/٢) يوضح مستويات القرارات التي تصنع من حيث الجودة والقبول :



المصدر: د. محمد علي أحمد الطويل ، الإدارة المعاصرة - المداخل - المشاكل - الكفاءة ، (طرابلس ، القاهرة ، لندن : الفرجاني ، ط٢ ، ١٩٩٧م) ، ص ٢١٧ .

(١) محمد علي أحمد الطويل ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) المرجع سابق ، ص ٢١٦ .

من خلال الشكل (٢/١/٢) يرى الباحث أنه لكي يكون القرار ذو جودة عالية وقبول عالي ، لابد من بذل الجهد الكبير للحصول على المعلومات الخاصة بقرار معين ، والقدرة على التنبؤ بالظروف المستقبلية ، ومعرفة التغيرات التي تحدث في بيئة القرار

عاشراً: نماذج اتخاذ القرار

نظراً لأهمية القرارات في نجاح الإدارة والمنظمات على اختلاف أنواعها ، فقد سعى بعض الكتاب إلى توضيح وتفسير طريقة اتخاذ القرارات ، واقتروا عدداً من النماذج لاتخاذ القرارات ونستعرض فيما يلي أهم هذه النماذج .

١ . **النموذج العقلاني** : يرى البعض بأن هذا النموذج يفترض أن متخذي القرارات موضوعيين تماماً ولديهم معلومات كاملة وإنهم يأخذون في الاعتبار جميع البدائل ويحسبون بدقة جميع النتائج والآثار الخاصة بهذه البدائل . هذا النموذج يدعى معظم المديرين أنه النموذج الذي يتبعونه في اتخاذ قراراتهم^١ .

يرى آخر بأن هذه النموذج تعرض إلى العديد من الانتقادات منها :^٢

- أ . انه من غير الممكن علي متخذي القرار أن يفكر في كل البدائل وتقييمها .
- ب . يعتبر الباحثون أن وجوبه العقلانية الواسعة التي تتميز بالدقة والقدرة على البحث عن كل البدائل بأنها عملية غير ممكنة .
- ج . يستخلص أن مفهوم العقلانية يفقد المواصفات الواقعية كلياً .

٢ . **النموذج التوفيقي** : يقترح هذا النموذج كبديل للنموذج العقلاني ويتصف بالنموذج الذي يقترّب من الواقعية ويصف عملية اتخاذ القرار من وجهة نظر تطبيقية وباستعمال هذا النموذج فإن متخذ القرار يتمتع بمقدرة كبيرة حيث يأخذ بعين الاعتبار مجموعة قليلة من العوامل التي يمكن السيطرة عليها ، وهذا الاختصار في نظر الباحثين

(١) علي شريف ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) مجيد الشرع وسليمان سفيان ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

مطلوب لما يسمونه بالعقلانية المحدودة أي أن قدرة متخذ القرار علي معالجة المعلومات وحل المشاكل مرتبطة بقدراته النفسية والجسدية^١ .

٣ . **النموذج السلوكي** : يعترف هذا النموذج أن المديرين لا يتوفر لديهم دائما معلومات كاملة سواء عن الموقف ، أو نتائج التقييم ، وبالتالي تتناقص قدرتهم في التوصل إلى القرار الأمثل^٢ .

٤ . **نموذج سايمون** : لقد ميز سايمون بين نموذجين لاتخاذ القرارات:^٣

أ . النموذج الراشد وبموجب هذا النموذج يقوم الإداري بالخطوات التالية المتتابعة :

- تعريف المشكلة .
- وضع حلول بديلة ، وتقييمها .
- اختيار الحل الأنسب .
- التنفيذ والمتابعة .

قد أكد سايمون أن الرشد الكامل مناقض ومخالف للواقع . واقترح الرشد المحدودة لأن المدير يواجه قيودا ومحددات كثيرة في عملية اتخاذ القرارات ، منها قيود الشخصية وأخرى بيئية تقلل من درجة الرشد في عملية اتخاذ القرارات ، ومنها مقدار المعلومات المتوفرة ، وعامل الزمن .

ب . **النموذج المرضي** : ويتصف هذا النموذج بثلاث خصائص :

- معالجة محدودة للمعلومات .
- استخدام الحكم على أساس التجربة العلمية وليس المعرفة العلمية .

(^١) مجيد الشرع وسليمان سفيان ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(^٢) علي شريف ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(^٣) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٢-٣٠٣ .

بموجب هذا النموذج يتوخى الإداري الوصول إلى قرار معقول (مرضي وليس مثالي) ، ويتوقف عن البدائل عند توصله إلى بديل معقول يقتنع أنه مناسب على الرغم من احتمال وجود بدائل أفضل . يرى سايمون أن النموذج الثاني هي الطريقة السائدة في اتخاذ القرارات الإدارية في شتى المنظمات بسبب صعوبة حصر البدائل الممكنة ، ومعرفة جميع نتائج كل بديل ، وبسبب الوقت والذكاء الذي تتطلبه عملية اتخاذ مثلي بطريقة راشدة ، وبسبب وجود عوامل غير رشيدة كمثل قيم ومشاعر متخذ القرار .

حادي عشر: الرشد في اتخاذ القرارات

لقد أشار بعض الكتاب والمفكرين إلى صعوبة تحقيق الرشد الكامل في اتخاذ القرارات ، لعدة عوامل متغيرات . فقد أشار سايمون إلى القيود والمحددات المعرفية للرشد والمتمثلة في عدم مقدرة عقل الإنسان على تعريف وتحديد المشكلة بوضوح ودقة متناهية ، وعدم المقدرة على تحديد البدائل الممكنة ومعرفة جميع نتائج كل بديل ، وإجراء المعالجات ، وعامل الزمن .^١ ويؤكد سايمون إن هذه المحددات أو المعوقات تقلل من درجة الرشد في اتخاذ القرار . وهذه المعوقات ليست ساكنة وإنما تتميز بالحركية لأنها تتبع من البيئة التي تخذ فيها القرار . وعلى هذا تتأثر عملية اتخاذ القرارات تعتمد على الموقف وشخصيات متخذي القرارات في نفس الوقت.^٢

يضيف الكاتبان Schoen ,Durand إلى ذلك مقيد ومحدد آخر وهو " تأكيد القرار " فهما يشيران إلى أن الأبحاث والدراسات قد دلت على أ متخذ القرار حينما يقوم بوضع البدائل يميل إلى تفضيل بديل معين في بداية عملية البحث عن البدائل ويشعر الفرد بان هذا البديل هو المفضل الذي يصلح لحل المشكلة ، ولكنه بدلا من اختياره فورا من البداية ، يميل متخذ القرار إلى الاستمرار في عملية البحث عن البدائل ، وفي النهاية يتبنى البديل الذي فضله من البداية ، ولكنه سيشعر بثقة اقل فيما أو تسرع واتخذ القرار

(١) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .

(٢) سعيد يس عامر . وعلي مجد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٤٣٨ .

ويشير تأكيد القرار إلى اختيار بديل كان مفضلاً في المراحل المبكرة من اتخاذ القرار ، عوامل نفسية تحدد طبيعة عملية التفكير لدى متخذ القرار فالعقل الإنساني يعمل وفق مبادئ معروفة تسبب في إصدار أحكام خاطئة وأيضاً عوامل تتعلق بشخصية متخذ القرار مثل القيم والاتجاهات وغيره التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار ولا تساعد على تحقيق الرشد الكامل .^١

ثاني عشر: خصائص (مواصفات) القرار الرشيد

هناك عدة خصائص يجب توافرها في القرار لكي يكون رشيداً منها:^٢

- أ . مبني علي الطريقة العلمية في اتخاذه .
 - ب . يتخذه مدير ناجح (فعال) في منشأة ناجحة (فعالة) .
 - ج . له آثار ونتائج جوهرية إستراتيجية .
 - د . يوازن بين مصالح المنشأة ورضا العاملين فيها .
 - هـ . يحقق أفضل النتائج الايجابية للمنشأة .
- هذا ويتوقف نجاح اتخاذ القرار علي عدة أمور من بينهما:^٣
- أ . تقسيم القرارات الواجب اتخاذها إلى أنواعها وأشكالها المختلفة .
 - ب . دراسة البيئة الداخلية أو النظام الداخلي للمنشأة ومكوناته وأجزائه المختلفة .
 - ج . مهارة المدير وقدرته علي طرح كافة البدائل القابلة لان تكون محلاً لاتخذ القرار ، مع عدم إهمال أي بديل منها لأنه ربما يكون أفضلها .

(١) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

(٢) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

(٣) المرجع السابق ، ٢٤٦ .

د . دقة المدير في المفاضلة بين البدائل المطروحة .

هـ . تقييم أداء المنشأة وإدارتها المختلفة في ضوء أداء المنشآت المماثلة وكذلك في ضوء البيئة والظروف الخارجية المحيطة بالمنشأة .

و . مراجعة القرارات الإدارية التي يتم اتخاذها من خلال المعلومات المرتدة وذلك أثناء التشغيل وعند الحصول على النتائج النهائية .

ثالث عشر: العوامل التي تحكم عملية اتخاذ القرارات

تتمثل العوامل التحكم عملية اتخاذ القرارات في الآتي:^١

١ - طبيعة المشكلة موضع القرار وحجمها فكلما كانت المشكلة بسيطة كلما كان القرار سهلاً وكلما كانت أكبر أو أعمق كلما احتاجت لدراسة أكبر .

٢ - الوقت المتاح للمشكلة كلما كان الوقت المتاح لدراسة المشكلة أكبر كلما كان القرار مدروساً وأقرب إلى الصواب بخلاف اتخاذ القرار بصورة متسارعة .

٣ - نمط المنظمة وسياسيا اتخاذ القرارات في المنظمة من حيث أسلوب المشاركة في اتخاذ القرارات وتفويض السلطات .

٤ - نوع العاملين : المقصود بها درجة الوعي بينهم بحيث يمكن أن يكون التفويض مجدياً أو المشاركة مجدية من خلال تقديمهم لآراء ومقترحات أفضل .

٥ - الموقف المادي وإمكانية المنظمة وتؤثر الإمكانيات كثيراً في اتخاذ القرار يجب أن يكون القرار متوافقاً مع الموارد المتاحة للتنظيم حتى يمكن تحقيقه .

٦ - نوعية القرار وأهميته .

(١) زكي مكي إسماعيل ، مبادئ الإدارة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

يرى الباحث بان عملية اتخاذ القرار تحكمها عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية للمنشأة .

رابع عشر: المعوقات التي تؤثر علي عملية اتخاذ القرار

تواجه عملية اتخاذ القرارات العديد من المعوقات التي تحول دون فاعليتها ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي :^١

- نقص المعلومات وعدم دقتها وحدائتها وغياب الأجهزة والأساليب الحديثة لحفظها وتنسيقها .
- الازدواجية والتضارب في القرارات التي تتخذها الدوائر المتقاربة في الاختصاص
- ضعف الوعي التخطيطي .
- فقدان التنسيق .
- غياب نظم الاتصال الفعالة مما يؤدي إلى بعثرة الجهود والجهل بالقرارات التي تتخذ من قبل الأقسام وللشعب التابعة للمنظمة الواحدة .
- عدم الاهتمام لعنصر الوقت وغياب أساليب الدولة الزمنية والمتابعة الدورية للقرارات في المبادرة والمواجهة الجريئة للمشاكل والظروف العصبية .
- كثرة الاعتبارات الاجتماعية والتأثيرات الشخصية التي تصنعها الجماعة الضاغطة والهيئات المهنية والتي تؤدي بدورها إلى عدم الالتزام بالموضوعية في اتخاذ القرارات .
- عدم مرونة القوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسات .
- ضعف الرقابة وعدم متابعة تنفيذ القرارات الإدارية وبسبب ذلك تنفذ بطريقة خاطئة .
- المركزية الشديدة وعدم تفويض في عملية اتخاذ القرارات مما يضعف روح المسؤولية .

(^١) زكي مكي إسماعيل، مبادئ الإدارة، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥ .

- محدودية الرشد الإنساني في عملية اتخاذ القرارات ولذا يرجع إلى :
 - صعوبة معالجة المعلومات .
 - عدو قدرة متخذ القرار علي احتواء كافة المعلومات .
 - عوامل البيئة الخارجية .
 - العوامل النفسية والشخصية .
 - عوامل الزمن حيث أن الإطار الزمني المتاح لحل المشكلة قد لا يسمح بإتباع الخطوات يجب إتباعها في اتخاذ القرارات .
 - وجود العديد من الأهداف التي تتعارض فيما بينها أحيانا .
 - عدم كفاية نظام الاتصالات أي عجز متخذ القرار علي الاتصالات بالخبرات والكفاءات المتخصصة يؤدي هذا إلى اختياره اقل قيمه من القرار الذي لم يعرفه.
- يرى الباحث كلما اكتملت مكونات وعناصر عملية اتخاذ القرار يؤدي ذلك إلي نتائج سليمة . وبالمقابل كلما شابت عملية اتخاذ القرارات المعوقات تحول دون فاعليتها .

خامس عشر: العناصر المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

يتأثر القرار بالعديد من المؤثرات ويمكن أن تتسبب في إعاقة اتخاذها بالصورة الصحيحة أو احتمال أنها تواجه بالكثير من المعارضة سواء من المنفذين وذلك لتعارض مصالحهم أو من المتعاملين من خارج المنشأة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم ومن هذه المؤثرات^١

تأثيرات البيئة الخارجية: تشكل المنشأة خلية من خلايا المجتمع التي تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة وظروفها ومن أهم هذه الظروف ، ظروف اجتماعية ،

(^١) علي حسن شرفي ، نظرية القرارات الإدارية ، مدخل كمي في الإدارة ، (عمان ، دار الميسرة ، ١٩٩٧ م ،) ص ص ٢٩-

ظروف اقتصادية ، ظروف سياسية ، تقنية والقيم والعادات إضافة إلى مجموعة القرارات الصادرة من منظمات أخرى تعمل في نفس المجال .

تأثير البيئة الداخلية: يتأثر القرار بالبيئة الداخلية في المنظمة من حيث حجم المنظمة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها ويظهر هذا التأثير في نواحي أساسية متعددة ترتبط الناحية الأولى بالظروف الداخلية المحيطة بعملية اتخاذ القرار ، والناحية الثانية بتأثير القرار على العاملين في المنظمة ، أما الناحية الثالثة فتتعلق بالموارد المالية والبشرية والفنية ، ومن أهم العوامل المؤثرة على عملية صناعة القرار الهيكل التنظيمي للمنظمة وطرق الاتصال وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة وإمكانيات الأفراد وقدراتهم ومدى تدريبهم ومدى توافر المستلزمات التنفيذية والمادية والمعنوية والفنية . كذلك لا بد من الإشارة إلى أن القرارات التي يتخذها المدير عادة قد تتأثر بقرارات مدراء آخرون مما يجعل متخذ القرار في أحيان كثيرة متأثراً بقرارات غيره من المدراء .

سادس عشر: أهداف القرارات :

على الرغم من أن أهداف القرار غالباً ما تكون مشتقة من أهداف المنظمة ذاتها إلا أنه يمكن القول بأن الأهداف المباشرة للقرار تتضمن الآتي:^١

١ - إعادة التوازن بين العناصر المادية وتجد المادية داخل المنظمة من خلال القضاء على الانحراف الناشئ عن مشكلة حدثت وأدت إلى الانحراف .

٢ - يحقق القرار حسن استخدام الموارد المتاحة ، فإن أي قرار يتخذ يتم فيه مراعاة الآتي :

(أ) النتائج المتوقعة منه .

(ب) الموارد المتاحة لتنفيذ هذا القرار .

(١) إبراهيم درويش ، محمد حسن يس ، المشكلة الإدارية وصناعة القرار ، (القاهرة: دارمطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د ت) ، ص ٣٤ .

- ٣ - تنمية خبرات ومهارات الأفراد من خلال تعويدهم على اتخاذ قرارات في مواقف مختلفة وهذا ما يمكن أن نطلق عليه تنمية مهارات الأفراد عن طريق اتخاذ القرارات .
- ٤ - سيادة روح التعاون بين الرؤساء والمرؤوسين خصوصا حينما تتخذ القرارات على أساس مفهوم المشاركة .
- ٥ - التأكد العملي لتحديد السلطات والمسؤوليات من خلال التحديد الواضح لمراكز اتخاذ القرارات في المنظمة .
- ٦ - تنمية القدرات التخطيطية والمهارات الابتكارات لدى المديرين نظرا لتعلق القرارات بالمستقبل وما يتطلبه ذلك المستقبل من قدرات المديرين على التصور والتخطيط .
- ٧ - حسن الاستفادة من البيانات والمعلومات المتاحة في مجال حل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية على مستوى المنظمة.^١

(^١) إبراهيم درويش و محمد يس "مرجع سبق ذكره" ص ٣٥

المبحث الثاني

أنواع ومراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

أولاً: أنواع القرارات

يمكن تبويب القرارات التي تتخذها الإدارة بمستوياتها الإدارية المختلفة من وجهات نظر متعددة على النحو الآتي:

١. من حيث الهدف من القرار^١

أ . قرارات تخطيطية : هي القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والسياسات وتحديد الإجراءات والتصرفات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. هذه تتطلب تقديرات للتكاليف والإيرادات المستقبلية، باعتبارها تحدد مجموعة من الإجراءات التي سوف تتبعها المنشأة لتحقيق أهدافها، لا تتأس على الماضي بل تتأس على توقعات الإدارة بما سيحدث في المستقبل وتتضمن هذه القرارات ما يلي :

- إنتاج وتسويق منتج جديد .
- التوقف عن إنتاج وتسويق منتج قائم فعلا .
- التوسع في الطاقة الإنتاجية .

ب . قرارات رقابية: تتبع هذه القرارات من وضع الخطط موضع التنفيذ، وحصص النتائج الفعلية لتحديد مدى تحقيق الأهداف فإذا لم تكن هذه الأهداف قد تحققت فإن القرارات الرقابية يجب أن تتخذ لعمل شيء مختلف أو تغيير الخطط أو الأهداف أو تعديلها إلى مستويات يمكن تحقيقها. تتضمن القرارات الرقابية ما يلي على سبيل المثال :

(^١) أحمد محمد زامل ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠-٥١ .

- تحديد الإجراءات الكفيلة بتحقيق حجم مبيعات فعلية يتساوى مع المبيعات المخططة .
- تحديد الإجراءات الكفيلة باستخدام العمال بشكل أكثر كفاءة بحيث لا تزيد التكاليف الفعلية عن المخططة .
 - تحديد مدى الحاجة إلى إجراء تعديلات في مشروعات البحث والتطوير للوصول إلى النائج المخططة .

يرى الباحث أن القرارات التخطيطية والرقابية من القرارات الموجهة التي تخدم أهداف محددة ومنوط بهما التخطيط السليم والرقابة الفاعلة في تحقيق الأهداف. مستوى التداخل بينهما يتمثل في القرارات الرقابية تعتمد على محصلة النائج الفعلية من النائج المخططة.

٢ . من حيث طبيعة القرار ودرجة تكراره : ^١

أ . **قرارات محددة ومبرمجة** : فالقرارات المحددة المنظمة المبرمجة، هي روتينية ومتكررة ، مع مرور الزمن تطور المنظمة إجراءات محددة للتعامل مع هذه القرارات مثل التقرير مدة الإجازة التي تمنح للموظف ، أو مقدار علاوته السنوية.

ب . **القرارات غير المنظمة وغير المبرمجة**: فهي جديدة واستثنائية وغير مكررة، وبالتالي لا توجد إجراءات قاطعة ومحددة للتعامل مع مثل هذه القضايا والمشكلات ، مثل إعادة تنظيم دائرة معينة، أو إنشاء برنامج جديد ، أو تعديل في سياسات المنظمة . وفي حل مثل هذه لقضايا والمشكلات غير المتكررة ، يميل المديرون لاستعانة بالاجتهاد والحكم والحدس، والإبداع .

يرى الباحث أن هذين النوعين من القرارات التي تحتاج إلى خبرة كافية في التعامل في شتى الظروف وتحتاج إلى الدراية الكاملة بنوعية المعلومات الضرورية التي يمكن الاعتماد عليها .

(^١) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٩-٣٠٠ .

٣ . من حيث ظروف اتخاذ القرار : يمكن تبويب القرارات في ضوء ما يمكن تحديده من احتمالات للأحداث المختلفة المناظرة لكل بديل إلى :^١

أ . قرارات في حالة التأكد التام : تكون لدى متخذ القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره .

ب . قرارات في حالة المخاطرة : تتميز هذه المرحلة بتوفير معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ ، أي أنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل علي وجه الاحتمال ، وتلعب هنا قدرة متخذي القرار علي تقدير الاحتمالات دورا أساسيا في فعاليات القرارات المتخذة .

ج . قرارات في حالة عدم التأكد: إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إداريا ومن الأفضل هنا اجتناب مثل هذه الحالات لا القضية تصبح مقامرة غير مؤتمنة العواقب ، ويمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي وغيره لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذه الحالة .

يرى الباحث بأن مثل هذه القرارات التي تأخذ تقلبات الظروف في الحسبان ، مما يعطي نتائج سليمة في المحصلة النهائية والإدارة التي تراعي مثل هذه الظروف في قراراتها تعتبر من الإدارات الناجحة .

٤ . من حيث الفترة الزمنية : يمكن تبويب القرارات في ضوء الفترة الزمنية التي يعطيها القرار إلى نوعين:^٢

(^١) مجيد الشرع و سليمان سفيان ، المحاسبة الإدارية اتخاذ قرارات ورقابة ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م) ص ص ٤٣-٤٤ .

(^٢) أسامه الحارث ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

أ . قرارات قصيرة الأجل: وهي قرارات تعطي فترة زمنية قصيرة غالبا ما تكون فترة مالية (تشغيلية) واحدة أو أقل . مثل قرار قبول طلبيات البيع الخاصة التي يتقدم بها الزبائن، أو قرار التوقف عن إنتاج منتج معين .

وتتصف هذه القرارات بأن أثارها تتحقق خلال فترة تشغيلية واحدة كما أنها تتعلق بشكل أساسي بمتغيرات النشاط وليس بالأنشطة الرئيسية للمنشأة .

ب . قرارات طويلة الأجل (الموازنات الرأسمالية) : وهي قرارات تتعلق بالطاقة الإنتاجية للمنشأة ، وهي تعطي فترات مالية تشغيلية عديدة مثل القرارات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة أو قرارات التوسع بفتح فروع جديدة ويحتاج هذا النوع من القرارات عادة إلى إنفاق مالي كبير وتحمل تكاليف يصعب تجنب حدوثها في الأجل القصير .
ويطلق علي هذه القرارات بقرارات الإنفاق الرأسمالي أو الموازنة الرأسمالية .

يرى الباحث أن هذه القرارات تعتمد على عامل الزمن ولم تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى مما يؤدي إلي زيادة المخاطرة في النتائج . علي مستوى الأفق الزمني القصير يمكن تدارك مثل هذه المخاطر . أما الأفق الزمني الطويل يحتاج إلى توفير معلومات مناسبة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية وذلك للتقليل من المخاطر الكبيرة التي من الصعب تداركها واحتمالها .

٥ . من حيث آثار الفرار والنتائج المترتبة عليه : يمكن تبويب القرارات في ضوء آثار القرار والنتائج المترتبة عليه إلى نوعين هما:^١

أ . القرارات التشغيلية : تعني بعملية تحويلات مدخلات معينة من الموارد إلى مخرجات مرغوبة وهي لا تعني بصفة عامة بما يجب أن تكون عليه تلك المخرجات فان القرارات التشغيلية يتخذها المديرون غالبا ما يعملون في المستويات الدنيا والوسطى وتتسم القرارات التشغيلية بطبيعة روتينية ، هذا يعني أنها متكررة .

(١) علي شريف ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ - ٢٢٦ .

ب . القرارات الإستراتيجية: فهي إستراتيجية بطبيعتها ، لأنها تتضمن مستقبل المنظمة ككل ، وتؤثر تأثيراً طويلاً ، ولا يمكن اتخاذها بصورة روتينية . تتميز القرارات الإستراتيجية بدرجة مرتفعة من الخطورة وعدم التأكد .

وعلى ذلك تختلف القرارات الإستراتيجية عن القرارات التشغيلية في أنها :

- تربط بين المنظمة وبيئتها .
- تشمل جزءاً كبيراً من المنظمة .

يرى الباحث أن القرارات التشغيلية مرتبطة بالأنشطة اليومية فعادة تتخذ كلما دعت الضرورة لها . أما القرارات الإستراتيجية فهي قرارات عادة ما تتخذ بأمر يتعلق بوجود المنشأة وبقائها .

٦ . من حيث درجة شمول القرار:^١

أ . قرارات شاملة : القرارات الشاملة هي التي تمتد آثاره ونتائجها إلى معظم وحدات المنظمة وتغطي العديد من جوانبها ، مثل القرارات التي تتعلق بالعلوات والرواتب وساعات العمل وغيرها .

ب . القرارات الجزئية : فتشمل وحدة معينة أو مستوى واحد من المنظمة أو فئة معينة من الموظفين ، مثل قرار ترفيع موظف معين أو إعادة تنظيم قسم معين .

القرارات ذات الطبيعة الاستثمارية: لا يخرج القرار الاستثماري في طبيعته عن أي قرار آخر من حيث كونه اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة .

ثانياً: أنواع القرارات الاستثمارية

تتمثل أنواع القرارات الاستثمارية في الآتي :^١

(^١) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ .

أ . قرار الشراء: يتخذ المستثمر قراره بالشراء عندما يشعر بأن قيمة الأداء الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد من سعرها السوقي، ويترتب على ذلك ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها في السوق بالاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والسهم .

ب . قرار عدم التداول: هذا القرار له علاقة مباشرة مع قرار الشراء حيث يترتب على الحالة السابقة والناجمة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة ، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من مكان لديهم حوافز الشراء ، وكذلك من كان لديهم حوافز البيع أيضا للتوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول . حيث أن (س = ق) أي أن القيمة السوقية تساوي (قيمة الأداء الاستثمارية) لان المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية وكما تنتفي لديه أيضا ولو مؤقتا المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة .

ج . قرار البيع : بعد أن تتم حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق فتختلف رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجية الخاص بالقرار ، أي أن المستثمر يرى بأن (س) السعر السوقي ما زال اقل في تلك اللحظة من (ق) وهكذا يرتفع السعر عن القيمة مولدا بالتالي حافزا لدي غيرة للبيع قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع .لذلك يخلق ظرفا جديدا ينعكس على آلية السوق ليصل الي نقطة يصبح فيه المعروض من الأداة أكثر من الطلب عليها فيتجه السعر السوقي للأداة الاستثمارية للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة.

(^١) جمال جويدان الجمال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥-٢٤٦ .

يرى الباحث أن مجمل قرارات الاستثمار تتوقف على حالة نقطة توازن السوق من حيث السعر السوقي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان الظروف والمخاطر المتعلقة بالأسعار . كما يري أن حركة التداول في أسواق رأس المال تتأثر بما ينشر من أرقام وحقائق محاسبية ، إذ أن للمعلومات المحاسبية التي تطرح في السوق لها تأثير على حركة التداول في أسواق رأس المال من حيث قرار الشراء والبيع أو عدم التداول .

٢ . أسس اتخاذ القرار الاستثماري :

لا بد للمستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار وتوظيف الأموال أن يأخذ بالاهتمام الأسس والاعتبارات التالية:^١

أ . **العائد المتوقع** : تشير الشواهد إلى أن هدف المستثمر دوما تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة بغرض استمرار النشاط الاستثماري ، وحيث أن المستثمر يضحي ببعض ماله في الوقت الحاضر إنما يطمح أن يحقق مستقبلا عائدا مقابل هذه التضحية علي شكل أرباح أما إذا كانت نتيجة الاستثمار خسارة فعلية ألا يستمر في ذلك الاستثمار لأنه سيستنزف من أمواله الكثير ولن يحقق له عائدا ايجابيا .

ب . **درجة المخاطرة المتوقعة** : بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع .

ج . **اختيار الزمن المناسب** : على المستثمر أن يختار الوقت المناسب للقيام بالعملية الاستثمارية وكذلك اختيار الأداة الاستثمارية الأكثر سيولة ، فيجب على المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار وقت تحقيق العائد واسترداد المبالغ المدفوعة .

ولكي يكون متخذ الاستثماري مطمئنا لا بد أن تتوفر بعض الأساسيات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ومنها :

(١) أحمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م) ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

- **السيولة** : وتعني السيولة توفر الحد المطلوب من التقوية الجاهزة لمواجهة أي طارئ أو مصروف مفاجئ .

- **الربحية** : لا شك أن هدف المستثمر تحقيق عوائد مجزية لتوظيف أمواله وهذا العائد هو الربحية المتوقعة من توظيف الوحدة الواحدة من رأس المال .

الثقة والأمان : لا بد من التعامل بمبدأ الثقة والأمان بحيث تكون البيئة آمنة ومستقرة وبالتالي يختار المستثمر مراعاة الأسس التي يبني عليها الاستثمار المتمثلة في المنفعة التي يحققها في المستقبل والتنبؤ بدرجة المخاطر المحتملة حدوثها بالإضافة إلى عامل الوقت .

٣. المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار :

ولكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار ، لا بد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار وهي^١ :

أ . **مبدأ الاختيار** : إن المستثمر الرشيد يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له . كما يفرض هذا المبدأ علي المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة .

ب . **مبدأ المقارنة** : أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة .

ج . **مبدأ الملائمة** : يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلاءم رغباته وميوله ، ويقوم هذا المبدأ علي أساس أن الكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الرئيسية لقرار الاستثمار وهي :

(^١) زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ _ ٢٩ .

- معدل العائد علي الاستثمار .
- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار .
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار .

د . **مبدأ التنوع** : يلجأ المستثمرون إلى تنوع استثماراتهم للحد من مخاطر الاستثمار ، أي توزيع المخاطر الاستثمارية .

ثالثاً: مراحل اتخاذ قرارات الاستثمار

معظمنا يتفق أن القرار الجيد هو القرار الذي تمت دراسته جيداً قبل إصداره بمعنى إننا قبل أن نتخذه فإننا نكون قد درسنا جميع الخيارات المتاحة لنا ونظرنا في كل ناحية وفهمنا كل مضمون من مضامينه وعليه فإن اتخاذ القرار مدروس يتطلب الكثير من التفكير ومع ذلك فإن معظم القرارات تتخذ باستخدام قدر يسير من التفكير الحقيقي¹

المرحلة الأولى : تشخيص المشكلة :

من الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

المرحلة الثانية : جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهماً حقيقياً واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمسألة محل القرار ذلك إن اتخاذ القرار الفعال يعتمد علي قدرة المدير في الحصول علي أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنياً من مصادرها المختلفة ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها ثم

(¹) sgarra.wordpress.com ، مدونة صالح محمد القرا .

يقوم بتحليلها تحليلًا دقيقًا ويقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب .

وقد صنف بعض علماء الإدارة أنواع البيانات والمعلومات التي يستخدمها المدير بالآتي :

١-البيانات والمعلومات الأولية والثانوية .

٢-البيانات والمعلومات الكمية .

٣-البيانات والمعلومات الأولية .

٤-الأمور أو الحقائق .

المرحلة الثالثة : تحديد الحلول المتاحة وتقويمها :

ويتوقف عدد الحلول ونوعها على عدة عوامل منها : وضع المؤسسة، والسياسات التي تطبق ، والفلسفة التي تلتزم بها، وإمكانياتها المادية ، والوقت المتاح أمام متخذ القرار، واتجاهات المدير (متخذ القرار) وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع ، الذي يعتمد على التفكير الابتكاري الذي يركز على التصور والتوقع وخلق الأفكار مما يساعد على تصنيف البدائل المتوافرة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها .

المرحلة الرابعة : اختيار الحل المناسب للمشكلة :

وتتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارها موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار تؤائم هذه المعايير :

١- تحقيق الحل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة فغي تحقيقها .

٢- اتفاق الحل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها .

٣- قبول أفراد المؤسسة للحل واستعدادهم لتنفيذه.

٤- درجة تأثير الحل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد المؤسسة

٥- درجة السرعة المطلوبة في الحل والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة .

٦- مدى ملائمة كل حل مع العوامل البيئية الخارجية.

٧- القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية توما يمكن أن تفرزه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل .

٨- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة .

٩- كفاءة الحل والعائد الذي سيحققه إتباع الحل المختار .

المرحلة الخامسة : متابعة تنفيذ القرار :

يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار لأحسن النتائج وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليبري درجة فاعليتها، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله

وعملية المتابعة تنمي لدي متخذي القرارات أو مساعديهم القدرة علي تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد تعلي اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها، ويضاف إلي ذلك إن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد علي تنمية تروح المسؤولية لدي المرؤوسين وحثهم علي المشاركة في اتخاذ القرار .

وتشير نظرية القرارات إلى عدد من الخطوات العلمية التي يجب أن يقوم بها متخذو القرارات للوصول إلى قرار رشيد ومن أهم قرار رشيد ومن أهم هذه الخطوات :-

تحديد المشكلة التي يبحث لها عن حل وذلك بشكل واضح ودقيق وكذلك تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة في ظل عدد من الفروض والتصورات ثم جمع المعلومات المالية وغير المالية عن البدائل الممكنة لحل المشكلة وذلك بالدقة في الوقت المناسب والملائمة لكل بديل وأخيرا تقييم البدائل في ضوء المعلومات التي سبق تجميعها واختيار البديل الأفضل لها^١.

من هذا المنطلق يمكن القول أن المستثمر حينما يقوم باستقطاع جزء من دخله الحالي مقابل الحصول على عائد مناسب في المستقبل فذلك يعني أنه يضحي بالقيمة الحالية المؤكدة لمبالغ معينة (حاضرا) مقابل الحصول على قيمة أكبر غير مؤكدة مستقبلا وعلى ذلك فالمشكلة التي تواجه المستثمر تتعلق بالهدف من الاستثمار : هل يريد عائدا أكبر مع درجة عالية من المخاطرة ؟ أم يريد عائدا أقل درجة منخفضة من المخاطرة ؟

وهذا يفترض من المصارف دراسة أنواع الاستثمار التي تحقق لها الهدف من الاستثمار وخصائص كل نوع والعائد والمخاطرة من وراء كل نوع . فقد ترغب البنوك في استثمار أموالها في شكل أراضي ومباني وآلات (الاستثمار المالي هو استثمار طويل الأجل ، أصول ثابتة) أو شكل أوراق مالية كالأسهم والسندات (الاستثمار المالي هوة استثمار قصير الأجل) أيضا يمكن أن ترغب المصارف في استثمار مدخراتها في سهم معين لشركة معينة أو أسهم مختلفة (وهو استثمار فردي) حتى لو تعددت أنواع الأسهم ، أو تريد أن تستثمر أموالها في أنواع مختلفة مثل الأراضي ، الأسهم ، الذهب ، العملات (استثمار متعدد أو متنوع) وهذا النوع من الاستثمار المتنوع يعامل معاملة محفظة الأوراق المالية وهو ليس قاصرا على الأوراق المالية فقط وإنما يشمل أي نوع من الأصول التي يراد الاستثمار فيها بشرط التنوع والتعدد في أنواع الاستثمار وهو في ذلك يقوم بنوعين من التحليل هما التحليل الأساسي والتحليل الفني .

(^١) نظير رياض الشحات ، مرجع سابق ، ص ، ١٤٣ .

ولهذا يقوم المستثمر بدراسة المشروع الذي استثمر فيه أمواله وذلك بالرجوع إلى التقارير المالية التي تصدر في نهاية السنة والتقارير الدورية (ربع سنوية) وإيجاد مجموعة من النسب المالية والعلاقات والاتجاهات بين بنود القوائم المالية خلال سلسلة زمنية معينة وذلك لهدف التعرف على درجة نمو المشروع ومقدرته على تحقيق الأرباح مستقبلا .

ثم يتوسع في التحليل عن طريق دراسة الصناعة التي ينتمي إليها المشروع الذي قد يستثمر فيه أمواله من حيث طبيعة الصناعة ودرجة الطلب على منتجاتها والمشكلات الفنية أو المالية التي تواجه مثل هذا النوع من النشاط^١ .

وأخيرا يقوم المستثمر بدراسة النشاط الاقتصادي الكلي مثل مؤشر إجمالي الناتج القومي أو الناتج الصناعي والسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة عند فرض الضرائب أسعار الفائدة ومعدل التضخم والبطالة .

وعلى ذلك فالتحليل الأساسي يحتاج إلى استخدام نظرية الاحتمالات والنماذج الاحتمالية في قياس مدى حساسية الاستثمار المرغوب فيها للعوامل التي قد يتعرض لها المستثمر وأيضا تحليل المدخلات والمخرجات في بيان علاقة المشروعات بعضها ببعض وأثر ذلك على الأرباح المستقبلية .

وخلاصة القول فالتحليل الأساسي بمستوياته الثلاثة يهدف في النهاية إلى التوصيل إلى القيمة الذاتية للاستثمار ومدى قربها أو بعدها عن القيمة السوقية له . هذا وبمعنى قيام كل مستثمر بدراسة كل نوع من أنواع الاستثمار في ضوء التحليل الأساسي والفني يصل إلى المرحلة الأخيرة من مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري وهي تتعلق باختيار الاستثمار الأفضل وذلك عن طريق قيام المستثمر بالموازنة بين القيمة للاستثمار والقيمة السوقية له وأخيرا عن طريق قيامه بالموازنة بين العائد والمخاطرة والعكس صحيح وأيضا عن طريق قيامه بالموازنة بين القيمة للاستثمار والقيمة السوقية له وأخيرا

(^١) محمد حسن عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ، ٤٤ .

يقوم المستثمر بالموازنة بين الاستثمار الفردي (نوع واحد من الاستثمار) أو الاستثمار المتنوع (المحفظة) .

مما سبق يلاحظ أن المعلومات المحاسبية لها أثر في اتخاذ القرار الاستثمار وذلك بتوفير مجموعة من المعلومات المالية التي المساعدة متخذي القرارات في تقويم بدائل الاستثمار و اختيار البديل الأفضل وما سترتب على ذلك من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية .

فالتقارير المالية ما زالت تستخدم لجانب مصادر أخرى عند قيام المستثمر بالتحليل الأساسي كمصدر من مصادر المعلومات ، كما أن تحليل القوائم المالية واستخراج مجموعة من النسب والعلاقات والاتجاهات لعناصر القوائم المالية خلال سلسلة زمنية تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها المستثمرون عند القيام باتخاذ قرار الأوراق المالية أو بيعها .

وبهذا الصدد تشير لجنة معايير المحاسبة أن الهدف من التقارير المالية هو توفير المعلومات المالية (أولا) للمستثمرين الحاليين والمتوقعين (ثانيا) الدائنين . ثم غيرهم من المستفيدين ، وهذا يعني أن المستثمر يعتبر هو المستفيد الأول بالرعاية نظرا لقدرته المحدودة في الحصول على المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار إلا عن طريق التقارير المالية .

ويعني هذا أن الوظيفة المالية تشمل الأجزاء التالية :-

١. قرار الاستثمارات طويلة الأجل أي إقرار الفرصة الاستثمارية التي تستفيد منها المنشأة وحجم الطاقة الإنتاجية وحجم ونوع مختلف الأصول الثابتة .

٢. قرار الاستثمار قصير الأجل أي قرار حجم الاستثمار في المخزون السلعي وفي حسابات العملاء وفي النقدية ... الخ^١ .

٣. قرار هيكل التمويل الملائم (الأنواع المختلفة من الأصول) التي يتفق مع هيكل الأصول والذي يجعل تكلفة الأموال أقل م يمكن .

٤. قرار مصادر التمويل طويل الأجل سواء كانت مصادر تمويل ذاتي من رأس المال أو احتياطات أو فائض أو ربح غير موزع أو مصادر خارجية بالافتراض طويل الأجل.

٥. قرار مصادر التمويل قصير الأجل سواء كان الافتراض في شكل ائتمان تجاري (شراء الأجل) أو في شكل ائتمان مصرفي .

وأهم المعلومات الملائمة لقرارات الاستثمار وأنواعها ما يلي:^٢

أ - معلومات مالية :

* **تاريخية:** وهي معلومات مستخرجة من القوائم المالية عن سنوات سابقة مثل الإيرادات من المبيعات ، والدخل الصافي .

* **حالية :** وهي معلومات متاحة ومنشورة وقت اتخاذ قرار بيع أو شراء الأوراق المالية مثل الأرباح الموزعة والعائد على السهم .

* **مستقبلية :** وهي معلومات متوقعة وغير مؤكدة ويتم نشرها بمعرفة إدارة الشركة أو بواسطة المحلل المالي مثل (التنبؤ بالأرباح والتنبؤ بالعائد والمخاطرة على السهم) .

(^١) المرجع السابق ، ص ، ٤٦ .

(^٢) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤١٦ هـ) ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

* **داخلية** : وهي معلومات ليست متاحة للنشر ويعتبر نشرها غير قانوني لأنها قد تضر بالشركة أو المصرف (مثل تعثر المصرف في سداد الديون والفوائد المستحقة عليه) .

ب - معلومات غير مالية :-

* **تاريخية**: وهي معلومات تتعلق بكمية الإنتاج وحجم المبيعات من الاستثمارات عن السنوات الماضية .

* **حالية** : وهي معلومات تتعلق بظهور منتج جديد أو تحسين في المنتج الحالي المستثمر فيه .

* **مستقبلية** : وهي معلومات تتعلق بالإعلان عن فتح فروع جديدة لتسويق استثمارات جديدة .

* **داخلية** : وهي خاصة بالشؤون الداخلية للمصارف كغير أحد أعضاء مجلس الإدارة .إن المصارف بصورة عامة تعمل على تطوير وتنمية سوق المال عن طريق تنشيط الأسواق المالية سواء كانت الأسواق الأولية أو الثانوية وذلك بتشجيع تملك الأوراق المالية وتداولها ويساعد ذلك في تنمية الوعي الادخاري والاستثماري لدى جمهور المتعاملين ومن ثم تعبئة الأموال اللازمة لتمويل المشروعات والمنشآت في المجتمع .

المصارف من خلال تواجدها في قلب الأسواق المالية تقوم بعمل الدراسات المتعلقة بالأوراق المالية والتعامل داخل البورصات والقيام بالاتصالات ومتابعة التطورات المالية والنقدية والقوانين والسياسات المختلفة التي تؤثر على الأسواق المالية المحلية والدولية وتساعد المصارف شبكة الاتصالات التي تربط المصارف بعملائها والأسواق المالية وإمكانيات انسياب المعلومات المالية بسرعة عن تحركات أسعار الأوراق المالية وحالة السوق .

كما يمكن للمصارف أن تحقق تكامل بين السوقين المالي والمصرفي وتقدم الكثير من الخدمات التي تؤدي إلى تنشيط الاستثمار في أسواق المال عن طريق الآتي:^١

أ - الضمان تغطية الاكتتاب في الأوراق المالية : تقوم المصارف بضمان الإصدارات من الأوراق المالية وتتحمل مخاطر ذلك بدفع قيمة الأوراق المالية للشركة المصدرة والقيام فيما بعد ببيعها للجمهور وربما اقتصر دور المصارف على تقديم المساعدة والرعاية اللازمة لعملية بيع الأوراق المالية الجديدة نظير عمولة معينة .

ب - محفظة الأوراق المالية : تعمل المصارف على تكوين محفظة الأوراق المالية وتقوم بإدارتها لتنشيط التعامل في البورصات .

ج - حماية مصالح المستثمرين : تشتري المصارف الأوراق المالية التي سبق أن بيعت للعملاء ثم تقوم بعرضها وإعادة بيعها لعملاء آخرين .

د - شراء وبيع الأوراق المالية : يقوم المصرف بدراسة وتحليل الأوراق المالية نيابة عن العملاء لما يحقق مصالح عملائه .

هـ - ترويج الأوراق المالية : تعمل المصارف على دراسة وترويج الأوراق المالية والاتصال بالوكلاء والسماسة للقيام بتوزيع وبيع الأوراق المالية في المناطق المختلفة وتشجيع المستثمرين والمؤسسات على الشراء - مما ينشط الأسواق الثانوية.

و - حفظ الأوراق المالية : تقوم المصارف بحفظ الأوراق المالية وتحصيل قيمتها نيابة عن العملاء وكذلك تسجيل الأوراق المالية في البورصات والاحتفاظ بسجل المساهمين وإصدار شهادات الأسهم .

المقومات والمبادئ الأساسية لقرار الاستثمار في الأوراق المالية^١ .

(^١) عبد الرزاق رحيم جدي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، (عمان ، دار أسامة للنشر ، ١٩٩٨ م) ، ص ، ص ٢٤٠ - ٢٤٤ .

ينصب اهتمام المستثمر متخذ القرار الاستثماري على الكيفية التي يوظف بها أمواله (المدخرة أو المقترضة) التوظيف الأمثل ، بهدف الحصول على عوائد ملائمة لمستوى المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال . ولهذا فالقرار الاستثماري الرشيد يجب أن يكون خلاصة سلسلة من الدراسات والتحليلات التي من شأنها خلق هذا القرار . ولذا يعتبر القرار الاستثماري من أخطر وأصعب القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى المستثمر الفرد أو المؤسسة ^٢ .

إن مفهوم قرار الاستثمار في الأوراق المالية لا يخرج في طبيعته عن أي قرار استثماري آخر ، من حيث كونه عملية اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة . ولكي يتوصل المستثمر إلى اختيار البديل الملائم عليه بالاسترشاد بالمدخل العلمي لاتخاذ القرارات والذي يقوم على عدة خطوات أهمها :

- ١ . تحديد الهدف الأساسي من العملية الاستثمارية .
- ٢ . تحديد وحصر البدائل الاستثمارية المتاحة .
- ٣ . دراسة وتحليل البدائل الاستثمارية المتاحة .
- ٤ . الموازنة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة على ضوء نتائج التحليل .
- ٥ . اختيار البديل الاستثماري الملائم حسب ميول المستثمر ورغباته المتعلقة بنتائج التحليل المتمثلة في العائد والمخاطرة والسيولة .

من المدخل العلمي لاتخاذ القرارات هذا يمكن استنباط عدة معايير ومبادئ تعتبر من المقومات والمبادئ الأساسية لنجاح أي قرار استثماري وذلك على النحو التالي :

١ . **مبدأ تعدد الخيارات** : إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة

(^١) محمد مطر وزياد رمضان - مرجع سابق - ص : ٢٩ .

(^٢) محمد صالح الحناوي و رسمية قرياقوص ، أساسيات الإدارة المالية والتمويل ، (الإسكندرية :الدار الجامعية، ١٩٩٦ م) ، ص ١٧٧ .

يقوم باختيار ما يناسبه ويحقق أهدافه منها ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار البديل الاستثماري الملائم الذي يتفق مع الإستراتيجية الاستثمارية . وكلما تعددت الفرص الاستثمارية المتاحة كلما توفرت المرونة الكبيرة لهذا المستثمر لاتخاذ لقرار الاستثماري الناجح والرشيد الذي يحقق أهدافه . وتتم عملية المفاضلة هذه بالاستعانة بما يعرف " التحليل المالي " لكل بديل ومقارنة نتائج تحليل هذه البدائل الاستثمارية بعضها البعض لاختيار البديل الاستثماري المناسب الملائم . وهنا يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه الخبرة والدراية الكافيتين أن يستعين بفئات الاستشاريين والمحللين الماليين المتخصصين (محللو الاستثمار _ مدراء المحافظة الاستثمارية المحترفون وغيرهم) .

٢. مبدأ الملاءمة : إن المستثمر الرشيد عندما يقوم باختيار البديل الاستثماري المناسب من بين البدائل الاستثمارية المتعددة والمتاحة يسترشد بمبدأ يعرف ب " منحى التفصيل " وهو يعبر عن رغباته وميوله ودرجة اهتمامه بنتائج التحليل المالي (الذي تم إجراؤه على تلك البدائل الاستثمارية المتاحة) والمتمثلة في العناصر التالية :

أ. عنصر الربحية : حيث يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية ب " معدل العائد على الاستثمار " الذي يتوقع تحقيقه من أمواله المستثمرة .

ب. عنصر الأمان : حيث يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الأمان ب " المخاطرة " التي يكون مستعدا لتحملها في نطاق العائد المتوقع .

ج. عنصر السيولة : حيث يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر السيولة ب " مستوى السيولة " التي يرغب أن تتمتع بها أدواته الاستثمارية المختارة .

رابعاً: أهداف الاستثمار ومخاطره :

تتمثل أهداف الاستثمار في :

أ. تحقيق العائد أو الربح ، أي كان نوع الاستثمار من الصعب أن نجد مستثمرا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه الرئيسي تحقيق العائد أو الربح .

ب. تنمية الثروة ، يتحقق هذا الهدف عندما يقوم المستثمر بالإففاق والاستهلاك الجاري على أمل تكوين وتنمية الثروة في المستقبل .

ج. توفير السيولة لمواجهة الاحتياجات المتوقعة ، إن اختيار المستثمر للأدوات الاستثمارية المناسبة يمكنه من تحقيق السيولة التي تفي بالتزاماته الأمر الذي يجنبه العجز المالي والاحتفاظ بجزء من النقدية في صندوق المشروع لمواجهة الطوارئ. د. المحافظة على قيمة الموجودات ، وعندما يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماره وحتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها ^١ .

يرى الباحث أن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق الربح وتكوين الثروة وتتميتها والمحافظة على قيمة الموجودات مهما كان نوع الاستثمار وأن الأشكال الرئيسية للاستثمار تتمثل في مشروعات استثمارية جديدة ، مشروعات استثمارية توسعية ، مشروعات إحلال وتحديث وتجديد . مما يعني استثمار أموال كبيرة لخلق طاقات إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها أو تحسين الكفاءة الإنتاجية .

ومهما كان نوع الاستثمار فإن المستثمر يسعى دوماً لتحقيق الأهداف التالية ^٢ :-

- تحقيق العائد الملائم .

(^١) طارق حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ م) ، ص ١٣ .

(^٢) عبد الشكور عبد الرحمن موسى ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

- استمرارية الدخل وزيادته .
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع .
- ضمان السيولة الأزمة .
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة .
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي فضلا عن زيادة الدخل القومي .
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر والزيادة نموه وتطويره .
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي الإشباع حاجة المواطنين والحد من الواردات وزيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات .
- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد .
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد في الدولة بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم لأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة .
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة .
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة .
- القضاء على كافة أشكال البطالة وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية لخطرة التي تفرزها البطالة .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية .

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي .
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي .
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منه قوة فاعلة تؤكد أمن الوطن^١

يلاحظ الباحث أن تحقق أهداف الاستثمار هو دليل على نجاح المشروع الاستثماري ، كما أن استمرارية المشروع الاستثماري ترتبط بمدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

(^١) عبد الشكور عبد الرحمن موسى ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

الفصل الثالث

الإطار النظري للتقارير والقوائم المالية

تناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية الدورية

المبحث الثاني: محتويات التقارير والقوائم المالية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية الدورية

أولاً: مفهوم التقارير المالية والقوائم المالية:

تعتبر التقارير المالية من مخرجات النظام المحاسبي النهائي، لذلك يصعب التفريق بين مفهوم كل من القوائم المالية والتقارير المالية . ولكن نجد أن مجلس معايير المحاسبة المالية أشار إلى أن القوائم المالية تعتبر أساس التقارير المالية حيث أنها تحتوي على معلومات يتم توصيلها إلى المستفيدين منها خارج المنشأة^١.

فالقوائم المالية إذا تعتبر جزء لا يتجزأ من التقارير المالية والتي تحتوي بجانب القوائم المالية على أجزاء أخرى .

ويقول أحد الكتاب^٢ أنه من الضروري التمييز بين القوائم المالية والتقارير المالية ، فيقول أن التقرير الدوري يضم كافة المعلومات التي تلتزم المنشأة بتقديمها دورياً سواء كانت في شكل قوائم مالية أم غير ذلك من أشكال تقديم المعلومات ، أما القوائم المالية فتتمثل في مخرجات نظام المحاسبة المالية وهي بذلك تحتوي على عرض عام تعكس موارد الشركة والتزاماتها والتغير الذي يطرأ على هذه الموارد والالتزامات خلال فترة معينة .

ويقول آخر^٣ أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية وبجانب احتوائها على القوائم المالية فإنها تحتوي على عدد كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والنشاط التسويقي للمنشأة

(١) FASB، SFAC ،NO.١،P.٥.

(٢) محمد أحمد العظمة ويوسف عوض العادلي والمحاسبة المالية ج٢ - المحاسبة عن مصادر الأموال والتقارير المالية للشركات المساهمة و،(الكويت : منشورات ذات السلاسل ١٩٩٥ م) ، ص

(٣) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، القوائم المالية والتقارير المالية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ١٩٩٣ م ، ص ٥

والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على المنشأة ، هذا بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة .

والقوائم المالية تنقسم إلى نوعين^١ :

١. القوائم المالية الأساسية

٢. القوائم المالية المكملة

فالقوائم المالية الأساسية يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية وتوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة ، وتشمل بصفه عامة على كل من :

- قائمة المركز المالي " الميزانية" .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة الأرباح المتبغاة .

أما القوائم المالية المكملة فتعتبر قوائم إضافية تقوم الوحدات الاقتصادية بإعدادها إما بصورة اختيارية أو بناء على توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة ، ومن أمثلة هذه القوائم :

- قوائم القيمة المضافة .
- قوائم مالية معدة بالتغير في مستويات الأسعار .
- قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تشكل وحدة اقتصادية واحدة .
- قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات الأنشطة المتعددة .

(^١) عبد الله أحمد طه ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧-٤٨ .

أما التقارير المالية فبجانب القوائم المالية بنوعها فغالبا ما تشتمل على :

- تقرير مراقب الحسابات .
- تقرير مجلس الإدارة .
- تقرير الإدارة التنفيذية .

ويقول الشيرازي أن القوائم المالية هي أهم جزء من أجزاء التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة أعمال المشروع خلال فترة معينة ، والمركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه خلال تلك الفترة ^١ .

ويظهر مما سبق ذكره أن التقارير المالية هي الأصل والقوائم المالية تعتبر الفرع من هذا الأصل ، بمعنى أن التقارير المالية في نهاية كل سنة مالية وتعرف في هذه الحالة بالتقارير المالية السنوية وقد تبعد كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وتسمى بالتقارير المالية الدورية وفيما تعرف مفهوم التقارير المالية الدورية .

ثانياً: مفهوم التقارير المالية الدورية :

أدى انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة إلى حاجة الملاك إلى وسائل تمكنهم من مراقبة ومتابعة أعمالهم في الشركات التي يملكونها ، بالإضافة إلى حوجه أطراف أخرى غير الملاك للمعلومات عن هذه الشركات حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الاستشارية بصورة سليمة ، كل ذلك أدى إلى الحوجه إلى تطوير إعداد التقارير المالية وأصبحت الحوجه ماسة لإعداد هذه التقارير عن فترات تقل عن السنة لعدم وفاء التقارير السنوية بحاجة المتهمين بالمعلومات التي ترد فيها فأصبحت الحاجة إلى إعداد التقارير الدورية ضرورية وجدت اهتماما من الكثير من المنظمات المهنية والعلمية والكتاب والدارسين والمهتمين بمجال المحاسبة ، وكل هذه الأطراف عكفت على تعريف

(١) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : منشورات ذات سلاسل ، ١٩٩٥ م) ، ص ٢١٠ .

التقارير المالية الدورية ، وسوف يستعرض الباحث التعريفات المختلفة للتقارير المالية الدورية.

تعريف معايير المحاسبة الدولية : "المعيار الدولي رقم (١٣) التقارير المالية الدورية " عرفت معايير المحاسبة الدولية التقرير المالي الدوري بأنه تقريراً مالياً يحتوي إما على مجموعة من البيانات المالية كما هو مبين هي معيار المحاسبة الدولي رقم (١) من البيانات المالية المختصرة لفترة دورية^١.

وهذا التعريف ورد في المعيار الدولي رقم "٣٤" الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية وهذا يوضح بجلاء اهتمام الأوساط المحاسبية بهذا النوع من التقارير .

ووفقاً لما جاء في المعيار الدولي رقم "٣٤" فإن الفترة الدورية أو الفترة المؤقتة هي^٢ فترة تقدم حولها التقارير المالية وتكون أقل من سنة مالية كاملة (شهر، ثلاثة شهور أو ستة شهور).

ويعرفها الشيرازي بأنها عبارة عن قوائم مالية إضافية أو قوائم مالية مكملة غير أساسية تقوم الشركات بإعدادها إما طواعية أو غير ذلك لمواجهة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة^٣

وعرفها Gordan Shilling بأنها^٤ "تقارير مالية يتم إعدادها لفترة أقل من عام" .

ويرى أحد الكتاب أن هذا النوع من التقارير والاهتمام به يرجع إلى ضغوط من المستثمرين وغيرهم من متخذي القرارات الاقتصادية للتعرف على المركز المالي للمشروع ونتيجة نشاط كل فترة دورية تتراوح بين (٤-٦) أشهر وذلك بدلا عن

(١) معايير المحاسبة الدولية ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (عمان: ١٩٩٩ م ،)، ص ٦٤٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤٣ .

(٣) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع السابق ، ص ٢١٠

(٤) دونالد كيسو وجيري ويجانت ، ترجمة كمال الدين سعيد ، المحاسبة المتوسطة ، ج ٢ ، (دار المريخ للنشر ، ط ٢ ، الرياض) ١٩٩٠ ، ص ص ١٣٥٢-١٣٥٣ .

الانتظار حتى نهاية السنة المالية للحصول على المعلومات اللازمة للقرارات التي تتخذ^١.

ويتضح من ذلك أنه في الواقع العملي فإن التقارير المالية لا يتم نشرها إلا بعد انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، وفي ذلك ضرر بليغ يقع على مستخدمي هذه المعلومات لعدم حصولها على المعلومات وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستشارية الصائبة ، وبالتالي فإن مهنة المحاسبة منذ وقت بعيد بدأت الانتباه لوضع الأسس والقواعد لإعداد التقارير المالية الدورية .

وعرفت بأنها " تقارير تصدرها المنشأة بصورة فصلية (ربع سنوية) وذلك لتزويد الأطراف الخارجية بالمعلومات المالية عند الحاجة إليها"^٢.

وكذلك عرفت التقارير المالية الدورية بأنها^٣ "تلك التقارير المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية وتنشرها عن فترة من الزمن أقل من سنة ، فيمكن أن تعد التقارير الدورية لكل شهر ، أو كل ثلاثة أشهر ، أو أي فترة زمنية أخرى أقل من سنة" . كما عرفها مجلس معايير المراجعة (APB) بأنها "تقارير ومعلومات يتم إعدادها عن فترة أقل من سنة ، تختلف في توقيتها من حيث بدايتها ونهايتها عن السنة المالية للمنشأة"^٤ .

من التعريفات السابقة يتضح أن التقارير المالية الدورية تعد عن فترة تختلف عن فترة التقارير المالية السنوية . حيث أنها تعد عن فترة تقل عن ستة أشهر ، ثلاثة أشهر ، ستة أشهر .

(١) Shilling . G ، " Concepts Underling Interim Financial Statements ، The Accounting Review ، April ١٩٦١ ، p . ٢٢٢

نقلا عن : غادة محمد عبد الله ، إعداد التقارير المحاسبية البيئية كأساس لإجراء تقييم مستمر ومنظم لنتائج أعمال الشركات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١١

(٢) John.C and Clyton .. A. intermediate Accounting . Johnwiley and Sons . Ins ،New York ١٩٨٧، P. ٥٢.

(٣) راجع : غادة محمد عبد الله ، مرجع السابق ، ص ١٢ .

(٤) Statement on Auditing Standards No . Journal of Accountancy ، August٩٢،P.١٢٥ .

تعريف مجلس المبادئ المحاسبية (APB)^١

أصدر مجلس مبادئ المحاسبية (APB) في مايو ١٩٧٣ بإصدار الرأي رقم (٢٨) بعنوان التقارير المالية الدورية والذي أشتمل على هدفين هما :

* تطوير المبادئ المحاسبية ومتطلبات الإفصاح أو الملائمة للتقارير المالية الدورية .

* تحديد الحد الأدنى من المعلومات الدورية في الشركات العامة .

هي تلك التقارير التي تشتمل على بيانات جارية عن المركز المالي نتيجة الأعمال ، التغيير في المركز المالي ، ويتم إصدارها على أساس شهري ربع سنوي أو أي فترة أخرى أقل من سنة ، ويجب أن تأخذ شكل تقارير مالية كاملة أو موجزة ويتم إعدادها عن كل فترة دورية أو على أساس تراكمي من بداية السنة المالية وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية .

تعريفات أخرى^٢ :

وردت عدة تعريفات أخرى للتقارير المالية نذكر منها :

"هي تلك التقارير التي تحتوي على نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي عن فترة زمنية أقل من سنة" .

"وكذلك عرفت بأنها التقارير التي توفر المعلومات الربع سنوية عن نتائج الأعمال للمنشأة ومركزها المالي" .

"وعرفت أيضا بأنها تقارير دورية عن النتائج المالية للمنشأة مقتصرة عادة على قوائم الدخل عن فترة دورية تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر وتوفر هذه التقارير معلومات حديثة نسبيا عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية للمنشأة".

(^١) Bill . Jarngin ، Financial Accounting Standards – Expectation and Analysis ، ١٦th edition ، Johnwiley and Sons . Inc. New York ، ١٩٩٤، P. ١١٥٤

(^٢) المرجع السابق ، ص ١٣ .

ويظهر مما سبق ذكره هذه التعريفات ركزت على محتوى ومدة إصدار التقارير المالية وعرفها كاتب آخر بأنها " هي التقارير المالية تعد عن فترة زمنية أقل من سنة مقدمة معلومات عن المنشأة متمثلة في مركزها المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية"^١. وأيضا تم تعريفها بأنها ^٢ "تقارير مالية كاملة أو موجزة تعد عن مدة تقل عن السنة . ويتضح من ذلك أن التعريفات التي وردت في شأن التقارير المالية الدورية أكدت على حداثة المعلومات التي تحتويها هذه التقارير وذلك لأنها تعد عن فترة أقل من سنة وفي ذلك تمكين لمستخدمي هذه التقارير لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على معلومات حديثة".

ويرى الباحث أن التقارير المالية الدورية هي تقارير تصدر أثناء السنة المالية في فترات متقاربة ثلاثة شهور أو ستة شهور مشتملة على معلومات حديثة ذات جدوى في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ثالثاً: أهداف التقارير المالية الدورية :

هناك مجموعات مختلفة تهتم باستخدام التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولكل مجموعه من هذه المجموعات بطبيعة الحال أهداف تختلف عن أهداف باقي المجموعات تود تحقيقها من خلال قراءتها للتقارير المالية . بالتالي لا بد من التعرف على مستخدمو التقارير المالية بمجموعاتها المختلفة والأهداف التي يودون تحقيقها من خلال التقارير المالية .

مستخدمو التقارير المالية :

(^١) Haried . A.g others، Advanced Accounting(New York John Wiley and Sons. Inc، ، ١٩٩٤)، P.٦١٤

(^٢) Gray. S. International Financial Rrporting ,(New York :Martins press ،١٩٨٤)، p. ٥١٥.

تهتم المحاسبة كنشاط خدمي بتسجيل وتوصيل المعلومات الاقتصادية في المنشأة للمتهمين بها سواء كانوا داخل المنشأة أم خارجها . لذلك يمكن تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين هما:

* مستخدمين داخليين : وهذه المجموعة تضم إدارة المنشأة والعاملين فيها ، وهذه المجموعة من المستخدمين يمكنها الحصول على المعلومات داخل المنشأة بسهولة ويسر .

* مستخدمين خارجيين : وهذه المجموعة تمثل المستخدمين من خارج المنشأة مثل المستثمرين والدائنين وسلطان الضرائب والأجهزة الحكومية الأخرى ، وهذه المجموعة من الصعوبة بمكان أن تحصل على المعلومات الداخلية عن المنشأة ، والوسيلة الوحيدة التي تحصل بها على المعلومات هي التقارير المالية .

وبالرغم من أن التقارير المالية تعد أساسا لخدمة مستخدميها سواء كانوا داخليين أو خارجيين إلا أنه لم يتم بشكل قاطع تحديد من هم المستفيدين من المعلومات المالية الواردة فيها وما هي حاجاتهم وما مدى وفاء هذه التقارير من معلومات لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المستفيدين من خارج المنشأة أو داخلها ، وللبعض من هؤلاء المستخدمين اهتمام مباشر أو غير مباشر بالتقارير والحكومات ووكالاتها) وذلك لأن المجموعة الداخلية يمكنها الحصول على المعلومات عن المنشأة بطرق مختلفة ، إلا أن الأطراف الخارجية تعتبر التقارير المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي تحتاج إليها .

وأشارت جمعية المحاسبين الأمريكيين إلى أن التقارير المالية أعدت أساسا لخدمة المستفيدين من خارج المنشأة باعتبارها المصدر الأساسي والموثوق به والذي يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة^١

وجاء الإصدار بمفهوم رقم (١) أن أكثر المستخدمين الخارجيين أهمية هم:^١

(١) المرجع السابق ص ١٠ .

- المستثمرين الحاليين والمرتبين .
- الدائنون الحاليين والمرتبين .

ويقول أحد الكتاب^٢ أن هناك عدة أطراف تؤثر وتتأثر بوظيفة إعداد التقارير المالية وتشكل البيئة المحاسبية وهذه الأطراف تتمثل في :

- إدارة المنشأة .
- التقارير المالية المنشورة .
- قراء التقارير المالية .

أهداف قراء التقارير المالية :إن الهدف من قراءة التقارير بواسطة مستخدميها وذلك حسب ما جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة التي كونها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والذي يحمل اسم (Jenkins Report) والهدف منه تطوير التقارير المالية ، جاء في هذا التقرير إن هدف المستثمرين يستعملون وسائل عدة لتقييم المنشأة وحقوق ملكيتها .

وهدف الدائنين يتمثل في تقييم مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها . ويقول التقرير إن الدائنين وسائلهم المتعددة في تحقيق هدفهم .

تتمثل في خمسة مجموعات وهي^٣ :

- بيانات مالية وغير المالية .
- تحليلات الإدارة للبيانات المالية والبيانات غير المالية .
- معلومات مستقبلية .
- معلومات عن الإدارة وحاملي الأسهم .

(^١) Statement of Financial Accounting Concepts No . ١٠ "Objective of Financial Reporting by Business" ، (FASB، November ١٩٧٨) ، p.٧.

(^٢) محمد أحمد العظمة ، يوسف عوض العادلي ، المحاسبة المالية ، المحاسبة عن الأصول ، المجلد الأول ، (الكويت : ١٩٨٥م) ، ص ٥٧ .

• خلفية عن المنشأة .

مما سبق يتضح أن هنالك جهات عدة مهتمة بأمر التقارير المالية وبالمعلومات التي يرد فيها ، مع عدم إغفال دور الجهة التي تقوم بإصدار هذه التقارير "إدارة المنشأة " وذلك في إطار قواعد المحاسبة المتعارف عليها .

وبعد تحديد الجهات المستخدمة للتقارير المالية وتحديد أهداف هذه الجهات لأبد لنا من تحديد أهداف التقارير المالية الدورية .

نسبة لعدم وفاء التقارير المالية السنوية باحتياجات المستخدمين المتجددة ظهرت الحاجة إلى تقارير مالية يتم إصدارها في فترات متقاربة لتفي بحاجة مستخدميها من المعلومات الحديثة ولتمكنهم من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة ، هذا الأمر أدى ظهور أهمية إعداد التقارير المالية الدورية وتقوم التقارير المالية الدورية بتحقيق الأهداف الآتية^١ :

- توفير معلومات حديثة.
- توفير معلومات بصورة دورية.
- توفير معلومات بالسرعة المناسبة.

١. توفير معلومات حديثة :

من أهم أهداف قراءات التقارير المالية هي الحصول على معلومات عن المنشأة من مركزها المالي ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية بشرط أن تكون هذه المعلومات حديثة التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة ، وقد أكد العديد من الدراسات المالية التي أجريت مؤخرا انخفاض التقارير المالية السنوية بالوفاء بهذا النوع من المعلومات .

(^١) غادة محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

قامت في الولايات المتحدة الأمريكية^١ دراسة بينت أن ٩,٧% من المستثمرين يعتمدون علي التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار بينما ٨,٤٦% منهم يعتمد علي سماسة الأوراق المالية ، و١٥.٦% يعتمد علي مكاتب الاستشارات المالية ويعتمد ٨.١٤% علي المجالات والصحف

وكذلك أجري Lee and Tweedie^٢ دراسة في المملكة المتحدة بينت أن أكثر من ٦٦% من المستثمرين يعتمدون علي التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار كما أنهم يعتمدون علي تقرير مجلس الإدارة وأي معلومات أخرى عن مستقبل الإدارة بصفه خاصة.

مما سبق يتبين أن المستثمرين يحتاجون إلي معلومات حديثة، فبالثالي نجدهم في الولايات المتحدة وحسب ما جاء في الدراسة السابقة يعتمدون بنسبة ضئيلة علي التقارير المالية وذلك لأنها تحتوي علي معلومات تاريخية وليست معلومات حديثة .

وبينت إحدى الدراسات الميدانية^٣ أن هناك ارتباط بين فترة إصدار التقارير المالية السنوية وبين حجم المنشأة المصدرة لهذه التقارير المالية وأوضح الدراسة أنه كلما كبر حجم المنشأة قصرت فترة الإصدار ونتج عن ذلك مطالبة المستثمرين إدارات المنشآت الاقتصادية بالإسراع في إصدار التقارير المالية وتوفير المعلومات والملائمة واللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، وكذلك أكدت الدراسة علي أن وجود ارتباط بين توقيت إصدار الشركات للتقارير المالية وبين طبيعة ما يرد فيها من معلومات ، فإذا احتوت هذه التقارير علي إنباء مرضية فإنه يتم إصدارها بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية السنة المالية المعد عنها التقارير المالية ، أما إذا كانت تحتوي علي أنباء غير

(^١) راجع : محمود إبراهيم عبد السلام ، رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، دراسة ميدانية ، القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ١٩٩٨ م) ، ص ٢ .

(^٢) المرجع السابق ، ص ٢ .

(^٣) GIVOLY . D and .. Palman ،D ،، Timelines of Annual Earning Announcement – Emprical Evidence، “ The Accounting Review ، July ١٩٨٢ ، P. ٤٨٨.

سارة فإنه يتم تأخير هذه التقارير المالية وذلك نظرا لتخوف إدارة المنشأة من مواجهة المساهمين في اجتماع الجمعية القومية للمنشأة.

وأكدت هذه الدراسة علي دور التقارير المالية في تقييم أداء مجلس الإدارة.

قام معهد المحاسبين القانونيين بإسكتلندا بدراسة بهدف التعرف على أهمية التقارير السنوية كما هي عليه الآن وما هو قدر الاستفادة منها بواسطة الموردين والأطراف الخارجية ، وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة وجود اتجاه جديد في إعداد التقارير المالية يركز على ما تحويه هذه التقارير مع تقديمها في التوقيت الذي يتماشى ويواكب اهتمام كل من الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية بصورها المختلفة .

مما سبق يتضح أن التقارير المالية الدورية لها دور في توفير المعلومات الحديثة والتي يحتاج إليها مستخدمي التقارير المالية حيث أنها توفر لهم معلومات بصورة دورية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمنشأة مصدره هذه التقارير .

٢. توفير معلومات بصورة دورية :

إن حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى معلومات حديثة يتطلب ضرورة أن تكون هذه المعلومات متوفرة بصورة دورية بحيث تكون متاحة عند الحاجة إليها ، مما يمكن متابعة نشاطات المنشأة بصورة منتظمة ومستمرة الأمر الذي يسهل عملية تقييم أداء الإدارة ومركز المنشأة المالي ونتيجة أعمال المنشأة وتدفعاتها النقدية .

إن التقارير المالية السنوية والمعلومات التي تحتويها تفقد الكثير من الهدف منها والقدرة على الاعتماد عليها ، فعند الحوجه إلى معلومات عن المنشأة خلال السنة المالية فإنه يتطلب الانتظار لحين انتهاء السنة المالية يتم نشر هذه المعلومات بعد ثلاثة شهور على الأقل . أو يتم عمل مقارنات بحيث يتم الاعتماد على آخر تقرير قامت المنشأة

(١) Brown . “Making Corporate Report Valuable“ ، The Accounting Magazinie ، June ١٩٨٨،p.٢٢.

بإصداره والحكم على أساسه مما يجعل مستخدمي التقارير المالية يبحثون عن مصادر أخرى للمعلومات .

لذلك نجد أن إصدار التقارير المالية الدورية يجنب مستخدمي التقارير المالية المخاطرة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لأن هذا النوع من التقارير يمكنهم من التعرف على أحوال المنشأة حتى آخر لحظة .

٣. توفير معلومات بالسرعة المطلوبة :

سرعة الحصول على المعلومات تعتبر من الجوانب المهمة التي يجب أن تتميز بها أو تختص بها التقارير المالية ، أن عدم السرعة في الحصول على المعلومات يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه التقارير المالية السنوية ، وذلك لأن إعداد التقارير المالية ثم بعد ذلك لا يتم نشرها إلا بعد فترة ليست بقصيرة في عالم المال ، لأن عالم المال يحتاج إلى المعلومات بالسرعة التي تمكن من اتخاذ القرار السليم .

ونجد أن التقارير المالية الدورية هي الأخرى تحتاج إلى بعض الوقت في إعدادها، ولكن جاءت توصيات الهيئات العلمية^١ وأكدت على أنه في حالة التقارير المالية الدورية فيجب ألا تزيد فترة الأقفال لها عن خمسة وأربعين يوما .

وفي جمهورية مصر العربية جاء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بضرورة أن تقوم الشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصة بإعداد قوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ، ونتائج أعمالها مرفق بها تقرير فحص من مراقبي الحسابات ، ويقدم إلى كل من الهيئة العامة لسوق المال ، وبورصة الأوراق المالية خلال شهر من تاريخ إعدادها^٢ .

(١) Patient. Mand. "Aquisition of Scpoe and Timing ، "Journal of Accountancy، Feb ١٩٩٣ ، pp . ١٠٧-١٠٨

(٢) قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال الصادر ١٨/٣/١٩٩٦م . نقلا عن : غادة محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

وفي الواقع العلمي ثبت أن فترة الإقفال للتقارير المالية الدورية في بعض المنشآت تصل إلى فترة تسعة إلى أحد عشر يوما .

ويظهر مما سبق ذكره أنه وبالرغم من أن التقارير المالية الدورية تحتاج إلى وقت لإعدادها ولكن تبقى فائدة المعلومات التي تقدمها أكثر بكثير من تلك التي تقدمها التقارير المالية السنوية .

ومما سبق يتضح الباحث أن الأهداف الثلاثة السابقة للتقارير المالية والمتمثلة في :

- توفير معلومات حديثة .
- توفير معلومات بصورة دورية .
- توفير المعلومات بالسرعة المطلوبة .

إن هذه الأهداف منصبة جميعا في مقابلة احتياجات مستخدمي التقارير المالية من معلومات عن المنشأة مصدره هذه التقارير وبالتالي يمكنهم اتخاذ قرارات استشارية سليمة وذلك لأنها توفر لهم المعلومات الحديثة عن مركز المنشأة المالي ، وكذلك توفر المعلومات بصورة دورية وفي فترات متقاربة عن مراكز المنشأة ونتيجة أعمالها الذي يعد سمة من سمات التقرير الجيد ، أيضا فإن التقارير المالية الدورية توفر المعلومات المحاسبية بالسرعة المطلوبة مما يمكن من اتخاذ القرار الاستثماري بصورة صحيحة . والتقارير المالية بتوفيرها هذه الأشياء تكون قد تلافت العجز الذي صاحب التقارير المالية السنوية بالوفاء بهذه الأشياء .

أهداف أخرى للتقارير المالية الدورية :

الأهداف السابقة للتقارير المالية الدورية تكاد تكون منصبة بصورة مباشرة في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير من المعلومات ، ولكن للتقارير المالية الدورية أهداف أخرى تتمثل في الآتي :-

- المساعدة على فهم التقارير المالية السنوية .

- رفع درجة كفاءة النظام المحاسبي .
- المساعدة في التخطيط .
- الاستقرار الاقتصادي .
- المساعدة في التقييم .

المساعدة على فهم التقارير المالية السنوية :

بما أن التقارير المالية الدورية تقوم بتغطية فترات زمنية متقاربة في الغالب (شهر ، ثلاثة أشهر ، ستة أشهر) وتصدر بصورة دورية منتظمة مما يمكن التعرف على طبيعة نشاطات المنشآت وتوضيح أي تغيرات نتجت خلال السنة في نشاط المنشأة ، فهذا كله يساعد ويمكن قراءة التقارير المالية السنوية من فهمها لأنهم على تواصل معها دوريا خلال السنة .

رفع درجة كفاءة النظام المحاسبي :

إن المحاسبة الرئيسي هو توفير معلومات مالية عن الوحدة الاقتصادية Economic Entity بحيث يوفر النظام المحاسبي المعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية من إدراك وملاك ودائنين ومستثمرين حاليين ومرقبين ، هذه المعلومات يقوم النظام المحاسبي بتوفيرها في شكل تقارير مالية تشكل ما يسمى بالنظام المحاسبي ، فعندما تكون هذه التقارير بصورة دورية مما يكشف عن نشاط الوحدة الاقتصادية تكون هذه التقارير ذات فعالية وفائدة أكبر مما قد تكون بصورة سنوية ، إذا فإن التقارير المالية تحقق رفع كفاءة النظام المحاسبي^١ .

(^١) فالتر ميجيس وروبرت ميجس ، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريف وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، (الرياض: دار المريخ ، ١٩٨٨م) ، ص ٢٧

المساعدة في التخطيط :

يحتاج المستثمر عادة إلى المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قراره الاستثماري ، فيلجأ إلى مصادر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، لذا يجب أن تظهر القوائم المالية المنشورة المعلومات المتعلقة بمستقبل الشركات التي يودون الاستثمار فيها ومن ثم يجب أن تظهر التقارير المالية المستقبلية للشركات. فالتقارير المالية الدورية تساعد في التنبؤ باحتمالات تقدم الشركة وتساعد الإدارة في تخطيط وإعادة توزيع مواردها المتاحة بما يناسب توقعاتها المستقبلية ، وبالتالي فإن التقارير المالية الدورية تزيد من مقدرة الوحدة الاقتصادية على الربح، فتوقعات الإدارة ونظرتها في المستقبل ضرورية للأطراف المستخدمة للتقارير المالية^١

الاستقرار الاقتصادي :

يحتاج سوق الأوراق المالية إلى الاستقرار في الأسعار للأوراق المتداولة فيه ، ولا يتحقق هذا الاستقرار إلا في ظل وجود معلومات عن الوحدات الاقتصادية متوافرة في الوقت المطلوب وبالسرعة المناسبة ، هذا كله تحققه وتوفره التقارير المالية الدورية ، الأمر الذي يحقق الاستقرار في السوق المالي بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة .

المساعدة في التقييم :

توفر التقارير المالية البنية التحتية المناسبة لتقييم كل من نتائج الأعمال التي حققتها المنشأة خلال الفترة الدورية التي أعدت عنها التقارير وكذلك المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة الدورية ، ويخدم هذا التصرف كل من المجموعات الداخلية التي تهتم باستخدام التقارير المالية ، حيث تستفيد الأطراف الداخلية من ذلك في تقييم نتائج

(١) عصام الدين محمد متولي ، تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

الأعمال وما تحقق من مجهود خلال الفترة الدورية ، وكذلك يساعد المجموعة الخارجية في تحقيق درجة الرقابة على أداء مجلس الإدارة ، وتقييم نشاط المنشأة بما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة^١ .

ويتضح مما سبق ذكره أن أهم التقارير المالية الدورية هو تقديم المعلومة لمن يحتاج إليها في الوقت المناسب .

فيما سبق استعراض أهداف التقارير المالية الدورية هو تقديم المعلومة لمن يحتاج إليها في الوقت المناسب .

فيما سبق تم استعراض أهداف التقارير المالية الدورية بصورة خاصة ، ولكن نجد أن منظمات وهيئات المحاسبة العلمية قد وضعت أهدافا للتقارير المالية والقوائم بصفة عامة .

رابعاً: أهداف التقارير والقوائم المالية :

تهدف التقارير والقوائم المالية إلى توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم ، والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

تمثل التقارير المالية مفهوم واسع لتقديم جميع المعلومات التي تمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم والأطراف الأخرى ذات الاهتمام بالمنشأة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالمنشأة ويمكن توضيح ثلاثة أهداف رئيسية للتقارير المالية وهي:^٢

- إمداد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين والأطراف الأخرى المهتمة بالمنشأة من اتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات منح القروض .

(^١) غادة محمد عبد الله مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(^٢) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع السابق ، ص ص ١٦٤ - ١٦٨ .

• إمداد المستثمرين والدائنين الحاليين منهم والمرتبين بالمعلومات المفيدة التي تمكنهم من التعرف على التدفقات النقدية وتوقيتها سواء التي تدفع كمصروفات أو توزيعات أو فوائد أو التي تحصل من المبيعات أو القروض أو إصدار الأسهم .

• الإمداد بالمعلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة وطريقة الحصول على هذه الموارد وكيفية استخدامها وأثر العمليات والأحداث الاقتصادية على حقوق الملكية وحقوق الغير .

وقد قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين بتكوين لجنة لتحديد أهداف التقارير والقوائم المالية ، عرفت بلجنة تروبلود .

وأعدت هذه اللجنة تقريراً جاء فيه أن أهداف التقرير والقوائم المالية ، تتمثل في إثني عشر هدفاً يكون مجموعها هيكلًا متناسقاً له عدة مستويات هذه الأهداف يمكن ذكرها

باختصار على النحو الآتي:

- توفير المعلومات المفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- خدمة الطوائف التي ليس لها السلطة أو القدرة والإمكانات على طلب المعلومات .
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل إعداد التنبؤات والمقارنات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة .
- إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات والمقارنات وتقييم مقدرة المنشأة على تحقيق الربح .
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم المنشأة على الاستخدام الكفء والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .
- توفير معلومات وقائية وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد على التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الكسب .

- تقديم قائمة بالدخل الدوري بالشكل الذي يمكن الاعتماد عليها في إعداد التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الربح في المدى البعيد .
- تقديم قائمة بالمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم للقدرة الإيرادية للمنشأة .
- تقديم قائمة بالنشاط المالي يمكن الاستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات وتقييم المقدرة الإيرادية للمشروع.
- تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتعلقة بالمستقبل .
- في المنشآت التي لا تهدف إلى تحقيق الربح فإن القوائم المالية التي تهدف إلى توفير معلومات في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعلية الإدارة في تحقيق أهداف التنظيم .
- التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يمكن أن لها تأثيرها الواضح على المجتمع .

مما سبق نجد أن جل هذه الأهداف منصب حول الحصول على وتوفير المعلومات من المنشأة حتى يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها ، وإذا توفرت هذه الأهداف وتحققت دوريا خلال التقارير المالية الدورية التي أدت الغرض منها وتكون القرارات المتخذة على أساسها سليمة ورشيحة .

وقام مجلس معايير المحاسبة المالية وفي مجال تحديد أهداف التقارير والقوائم المالية بنشر إصدارين : الأول في نوفمبر ١٩٧٨ م ، والثاني من ديسمبر ١٩٨٠ م . يختص الإصدار الأول بأهداف التقارير والقوائم المالية في المشروعات التجارية ، والإصدار الثاني يختص بتحديد أهداف التقارير المالية في المشروعات التي لا تهدف إلى

تحقيق الربح . هذا وقد حدد المجلس مجموعة من الأهداف العامة التي يجب توافرها في التقارير والقوائم المالية في المشروعات التجارية وذلك على النحو الآتي^١:

١. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية فالتقارير والقوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدميها على ترشيد قراراتهم ، مع صياغة هذه المعلومات بالشكل الذي يمكن من فهمها بواسطة مستخدميها .

٢. توفير المعلومات التي تفيد تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، فمستخدمو التقارير المالية يستخدمون في العادة نموذج من القرارات ينطوي على المفاضلة بين التدفقات النقدية والحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، وتشمل هذه التدفقات بالنسبة للمستثمرين والدائنين على الأرباح الموزعة والفوائد على السندات ونتاج التصرف في الأوراق المالية بأسعار التي ينتظر أن تسود في وقت البيع ، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي من التقارير المالية يتمثل في توفير المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقدير حجم التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة تحقيقها وتحديد توقيت هذه التدفقات ودرجة ودعم التأكد المحيط بها .

٣. توفير المعلومات المتعلقة بمراد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه المراد والالتزامات ، وهذه المراد يمكن أن تساعد المراد والمستثمرين والدائنين وغيرهم على تحديد مواطن القوة والضعف في المراد والالتزامات ، كما تساهم في تقدير الإمكانيات المالية واحتمالات مواجهة حالات العسر المالي .

أما الأهداف التفصيلية فيمكن ذكرها على النحو الآتي^٢:

(١) Financial Accounting Board ، FASB ، "Objective of Financial Reporting by Business Enterprises ، Concepts ، Concepts No . ١ ، ١٩٧٨ ، P . ٣ .

(٢) DIBid,PX,١١()

١. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المنشأة وتحديد أرباحها ، ويعتمد تقييم أداء المنشأة على مقاييس الربح الدوري ومكوناته ، ومن ثم فإن مقاييس الربحية المعدة طبقاً لأساس الاستحقاق تعطي مؤشراً لأداء المنشأة عما تعطيه المقاييس المعدة طبقاً للأساس النقدي ، نظراً لأن أساس الاستحقاق يربط بين المجهودات والإنجازات وبالتالي يعد أساساً سليماً للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة .

٢. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد السيولة والإعسار المالي وتدفق الأموال ، ويجب أن تشمل التقارير المالية على المعلومات التي توضح مصادر الحصول على الأموال وأوجه التصرف في هذه الأموال .

٣. توفير المعلومات التي تفيد في التقدير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها ، كما يجب أن تكون التقارير المالية مفيدة في تقييم مقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها وبصفة خاصة تحديد مدى نجاح الإدارة في المحافظة على موارد المنشأة وتحديد مدى الكفاءة التي تدار بها هذه الموارد

٤. توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة والتي ترى الإدارة أهميتها لمستخدمي هذه التقارير ، حيث لا يزيد هذه الملاحظات والتغييرات من منفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

وقد أشارت لجنة المبادئ المحاسبية إلى أهداف التقارير المالية تتمثل في هدف هو أن تظهر التقارير المالية نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي والتغيرات التي تحدث في المركز المالي بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة ، هذا إلى جانب أهداف عامة للتقارير المالية تتمثل في إمداد مستخدميها بمعلومات موثوق بها من الموارد الاقتصادية للمشروع وأي التزامات تفيد الحكم عليه من وجهة نظر المشروع وأي التزامات تفيد الحكم عليه من وجهة نظر المستثمرين في حساب الفائدة على الأسهم ، وتهتم الدولة في فرض الضرائب ، والدائنين في بيان مدى قدرة المنشأة على

سداد التزاماتها ، وأيضا معلومات تفيد إدارة المنشأة في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء ، وأي معلومات أخرى ملائمة لمستخدمي التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم^١ ، مما سبق يتضح أن الهدف من التقارير المالية هو التعرف على ما تقوم به المنشأة من نشاطات وما يدور بداخلها من أعمال ، والظروف المحيطة بها ومدى تمشي النشاطات التي تقوم بها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

خامساً: أهمية التقارير المالية الدورية :

تعتبر التقارير المالية بصفة عامة مرآة ينتظر من خلالها مستخدميها إلى المنشأة للتعرف على ما يدور بداخلها وهي بذلك تعتبر المصدر الرئيسي الذي من خلاله يتم الحصول به على المعلومات ، هذا الوضع أكسب هذه التقارير المالية أهمية بالغة لدى مستخدميها .

وعلى مستوى التقارير الدورية نجد أنه ونسبة للتغيرات التي حدثت في بيئة الأعمال والحاجة الماسة للمعلومات في الوقت المناسب وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث^٢ في مجال تطوير إعداد التقارير المالية ، وأظهرت هذه الدراسات أهمية التقارير المالية الدورية والدور الذي تلعبه التقارير المالية الدورية في خدمة المستخدمين سواء كانوا داخل أم خارج المنشأة .

أهمية التقارير المالية الدورية للمستخدمين الداخليين :

تقسم المنشأة في الداخل إلى مستويات إدارية مختلفة يسند لكل منها دور معين ، فنجد أن التقارير المالية الدورية تقوم بتزويد المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة باحتياجاتها المختلفة من المعلومات وذلك حسب طبيعة عمل كل مستوى .

فالإدارة العليا تقوم باتخاذ القرارات الإستراتيجية طويلة الأمد ، وتقوم بتخطيط طويل الأجل واضحة الخطط والأهداف العامة والرئيسية داخل المنشأة وتقوم بدور الرقابة على

(^١) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، القوائم والتقارير المالية ، مرجع سابق ص ١١ .

(^٢) ثناء عطية فرح الله ، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، دراسة تطبيقية مقارنة ، (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ١٩٩١ م)، ص ص ٩٠-٩٩ .

تنفيذ هذه الخطط وذلك بمقارنتها بما هو محقق فعلا لتلافي العيوب التي تحدث وتدعيم المحاسن وتطويرها ، والإدارة في سبيل تحقيق الأهداف تحتاج إلى معلومات حديثة ومعلومات منتظمة ودورية لتحقيق أهدافها المنشودة ، لذا تظهر أهمية التقارير المالية الدورية بإمداد الإدارة العليا للمنشأة بكل ما تحتاجه من معلومات في سبيل تحقيق الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء لأعمال ، ونجد أن توفير هذه المعلومات بهذه الطريقة من شأنه أن يزيد كفاءة الإدارة في أداء وظائفها على الوجه الأكمل والسرعة المطلوبة . وفي محاور الإدارة الوسطى والتي تقوم برسم السياسات والأهداف قصيرة الأجل ، وإصدار القرارات التي تتعلق بالبيع والإنتاج في ضوء الأهداف الموضوعية من قبل الإدارة العليا للمنشأة ، فإنها أيضا تحتاج إلى المعلومات التي تمكنها من القيام بهذه الوظائف على الوجه المطلوب ، ونجد أن التقارير المالية الدورية توفر لها هذه المعلومات التي تعينها على القيام بواجباتها .

وكذلك فإن للإدارة التنفيذية تسعى للحصول على المعلومات التي تمكنها من أداء وظائفها المتمثلة في تحقيق الرضا الوظيفي فهي بالتالي تحتاج إلى معلومات عن جوانب مركز المنشأة المالي ونتيجة أعمالها ووضعها التمويلي وغيرها من المعلومات ، هذا كله تقوم التقارير المالية الدورية بتوفيره في الوقت المناسب^١ .

يتضح مما سبق أهمية التقارير المالية للإدارة الداخلية للمنشأة بمستوياتها المختلفة (العليا - الوسطى - التنفيذية) وذلك بتوفير المعلومات لهذه الإدارات في الوقت المناسب وبالكيفية المطلوبة .

سادساً: أهمية التقارير المالية للمجموعات الخارجية :

تتمثل المجموعة التي تهتم بأمر التقارير المالية في الآتي :-

١. الجهات الحكومية ومؤسساتها من :

أ. أجهزتها الرقابية .

(^١) محمود عساف ، أصول الإدارة ، (القاهرة: دن ، ١٩٧٦م) ، ص ص ١٧٥ - ١٨١ .

ب. أجهزتها التخطيطية .

ت. سلطان الضرائب .

وتهتم هذه الأطراف بأمر التقارير المالية والمعلومات التي ترد فيها وذلك حتى تتمكن من تنظيم السياسات العليا والتخطيط القومي والرقابة على الخطط وتنظيم فرض الضرائب ، لذلك فإن توفير المعلومات لهذه الجهات وفي التوقيت المناسب يرفع من كفاءة هذه الجهات في أداء مهامها المنوطة بها ، ويرفع مستوى التخطيط والرقابة على المستوى الحكومي مما ينعكس إيجابيا على الحالة الاقتصادية العامة .

٢. المستثمرون الحاليون والمرقبون :

يعتبر المستثمرون الحاليين والمرقبون من الأطراف التي تهتم اهتماما بالغا بالتقارير المالية للمنشأة ، وذلك لأن هذه التقارير تعتبر أداة فعالة ينظرون من خلالها إلى المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

فعند الاستثمار في الأوراق المالية للمنشأة يريد المستثمر الإحاطة بكل صغيرة وكبيرة عن المنشأة حتى يبني قراره الاستشاري على أساس من المعلومات الجيدة ، وبما يعود عليه من ربح وفير ومخاطرة أقل ، وتجيئ التقارير الدورية وتكون من مصادر المستثمرين الحاليين والمرقبين المهمة في تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بصورة صائبة خالية من المخاطر .

٣. الدائنون الحاليين والمرقبين :

يهتم الدائنون الحاليين والمرقبين بأمر المنشأة التي يودون اتخاذ قرار الإقراض لصالحها وذلك لما يتضمنه قرار الإقراض من مخاطر عدم التأكد بسداد هذه القروض بالصورة المتفق عليها . عليه فإن الدائنون الحاليين والمرقبين يهتمون ويسعون إلى الحصول على المعلومات عن مدى مقدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين ، حيث تقوم التقارير المالية الدورية بتوفير المعلومات التي يحتاجون إليها في اتخاذ قرارات منح الإقراض للمنشآت .

٤. المستشارون :

يحتاج المستشار المالي إلى المعلومات المالية الخاصة بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها بصورة منتظمة ودورية حتى يتمكن من القيام بدوره على الوجه الأكمل ، حيث تعتبر التقارير المالية الدورية من وسائل المعلومات المهمة التي يعتمد عليها هؤلاء المستشارون^١ .

٥. اتحادات العمال :

يهتم العمال إلى المعلومات التي تتعلق بإنتاج المنشأة ومدى ثبات هذا الإنتاج وإمكانية التوسع فيه ، وكذلك تركز اتحادات العمال على أنظمة الأجور والمكافآت التي تمنح للعاملين وتعتبر التقارير المالية الدورية مزود جيد

(^١) غادة محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

المبحث الثاني

أنواع ومحتويات التقارير والقوائم المالية

تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالمحاسبة كنظام للمعلومات يهدف إلى تحديد المعلومات المحاسبية وقياسها وتوصيلها لمتخذي القرارات الاقتصادية عن طريق التقارير المالية والتي تعتبر منتج المحاسبة النهائي، ويهدف إلى خدمة مستخدمي التقارير المالية، من أجل ذلك زاد الاهتمام بمحتوى هذه التقارير المالية، وما تتضمنه من القوائم المالية وغيرها من المعلومات غير المالية الأخرى .

تلتزم المنشآت عادة بإصدار قوائم مالية أساسية كما يلي :

١. قائمة المركز المالي.

٢. قائمة الدخل.

٣. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

٤. قائمة التدفقات النقدية.

وتساعد هذه القوائم في التعرف على مدى نجاح خطط المنشأة.

وقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) باسم التقارير المالية الدورية، حيث حدد هذا المعيار الحد الأدنى من المحتويات التي يجب أن يحتويها التقرير المالي الدوري، وورد في تعريفه للتقرير المالي الدوري أنه عبارة عن تقرير يحتوي إما على^١:

- مجموعة كاملة من البيانات وفق ما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم (١).
- أو مجموعة موجزة من البيانات حددها المعيار رقم (٣٤).

(^١) معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص ٦٤٣

وتضم المجموعة الكاملة من البيانات التي وضحتها المعيار رقم (١) الآتي:^١

١. ميزانية عمومية .

٢. بيان الدخل .

٣. بيان إما .

٤. كافة التغيرات في حقوق الملكية .

أو التغيرات في حقوق الملكية عدا تلك الناجمة عن العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات عليهم .

المعلومات غير المالية :

أ- تاريخية : تتعلق بكمية الإنتاج وحجم المبيعات في السنوات السابقة .

ب- حالية : تتعلق بظهور منتج جديد أو تحسين منتج حالي .

ت- مستقبلية : تتعلق بالإعلان عن فتح فروع جديدة لتسويق منتجات الشركة .

ث- داخلية : تغير أحد أعضاء مجلس الإدارة مثلا .

وفيما يلي محتوى كل تقرير من التقارير من المعلومات:^٢

١. قائمة المركز المالي :

وهي عبارة عن تقرير يوضح ممتلكات المنشأة في فترة معينة وهو بذلك يقدم قائمة بموارد المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل تلك الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) وذلك

(^١) المرجع السابق ، ص ٦٤٣

(^٢) راجع : طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ٤٨-٨٧

في تاريخ معين حيث تبين الأصول نتائج قرارات الاستثمار السابقة ، واستمدت الميزانية أسمها من حقيقة مفادها أن جانبا الميزانية متساويان وذلك من خلال المعادلة الآتية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية .

*فالأصول تتميز بالخصائص الآتية :

أ- تتضمن منافع اقتصادية متمثلة في التدفقات النقدية الداخلة .

ب- تخص المنشأة .

ت- تم الحصول عليها نتيجة عمليات تمت السابق .

*والخصوم : تمثل حقوق الغير تجاه المنشأة .

وحقوق الملكية ، تمثل حصة المستثمرين في المنشأة والتي قد تكون مباشرة عن طريق شراء أسهم من المنشأة أو غير مباشرة عن طريق الأرباح المحتجزة .

وتمكن قائمة المركز المالي من التعرف على التركيب الرأسمالي للمنشأة ، ومدى اعتماد المنشأة على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها البعض .

أ- مصادر إلزام تطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

مصادر إلزام موصى بها من جانب منظمات المحاسبة المهنية .

متطلبات بورصة الأوراق المالية .

ب- مصادر إلزام اختيارية تقوم الشركة بتقديمها طوعية .

ويتضح مما سبق ذكره أن الذي جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) حدد محتوى

التقارير المالية الدورية من حيث :-

- محتواها من القوائم المالية (مركزها المالي - نتيجة دخل - تدفق نقدي- تغيرات في حقوق الملكية).
- وشكلها من حيث كونها تقارير كاملة أو موجزة .

المعلومات التي يتم توافرها عن المنشأة طوائف مختلفة وتمثل في نفس الوقت أساس يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ قرارات صائبة^١ .

وتنقسم المعلومات إلى:^٢

* معلومات مالية : وتضم معلومات تاريخية ، حالية ، مستقبلية وداخلية .

* معلومات غير مالية: وتضم أيضا معلومات تاريخية ، حالية ، مستقبلية وداخلية وفيما يلي أمثلة لتلك المعلومات :

***المعلومات المالية :**

أ - معلومات تاريخية : وهي معلومات مستخرجة من القوائم المالية عن سنوات سابقة مثل الإيرادات من المبيعات والدخل الصافي .

ب - معلومات حالية : وهي المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار الاستثماري مثل الأرباح الموزعة والعائد على السهم .

ج - معلومات مستقبلية : هي معلومات متوقعة يتم نشرها بمعرفة إدارة المنشأة أو المحللين الماليين مثل التنبؤ بالأرباح والعائد على السهم .

د - معلومات داخلية : وهي غير متاحة للنشر مثل تعثر الشركة في سداد التزاماتها .
المعلومات غير المالية :

أ- تاريخية : تتعلق بكمية الإنتاج وحجم المبيعات في السنوات السابقة .

ب- حالية : تتعلق بظهور منتج جديد أو تحسين منتج حالي .

(^١) طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(^٢) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

ت- مستقبلية : تتعلق بالإعلان عن فتح فروع جديدة لتسويق منتجات الشركة .

ث- داخلية : تغير أحد أعضاء مجلس الإدارة مثلا .

وفيما يلي محتوى كل تقرير من التقارير من المعلومات^١:

• قائمة المركز المالي :

وهي عبارة عن تقرير يوضح ممتلكات المنشأة والتزاماتها في فترة معينة وهو بذلك يقدم قائمة بموارد المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل تلك الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) وذلك في تاريخ معين حيث تبين الأصول نتائج قرارات الاستثمار السابقة ، بينما تبين الخصوم وحقوق الملكية نتائج قرارات السابقة ، واستمدت الميزانية أسمها من حقيقة مفادها أن جانبا الميزانية متساويان وذلك من خلال المعادلة الآتية :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية .

• فالأصول تتميز بالخصائص التي:

أ- تتضمن منافع اقتصادية متمثلة في التدفقات النقدية الداخلة .

ب- تخص المنشأة .

ت- تم الحصول عليها نتيجة عمليات تمت في السابق .

*والخصوم : تمثل حقوق الغير تجاه المنشأة .

وحقوق الملكية ، تمثل حصة المستثمرين في المنشأة والتي قد تكون مباشرة عن طريق شراء أسهم من المنشأة أو غير مباشرة عن طريق الأرباح المحتجزة .

(^١) راجع في ذلك : طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ - ٨٧ .

وتمكن قائمة المركز المالي من التعرف على التركيب الرأسمالي للمنشأة، ومدى اعتماد المنشأة على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها البعض .

وعرفت قائمة المركز المالي بأنها "عبارة عن قائمه أو كشف أو بيان له جانبان متساويان بالقيمة ومتوازنان دائما ويعد في تاريخ محدد ، ويتضمن عناصر ثروة المشروع (الأصول أو الموجودات) من جهة ومصادر تمويلها (الخصوم أو المطالبين) من جهة أخرى ، وتهدف إلى تحديد المركز المالي للمشروع لذلك قد تسمى قائمة المركز المالي "

ولقائمة المركز المالي أكثر من شكل وعليه فإن المهم عند إعدادها اختيار الشكل الملائم لطبيعة عمل المنشأة من حيث كونها ذات طبيعة تجارية أو صناعية أو خلاف ذلك وعند إعداد الميزانية العمومية للمنشأة فإننا نراعي ما يلي :^١

١. تجميع البنود في قائمة تحت مجموعات رئيسية .
٢. استخدام الأسماء المناسبة لتعكس علاقة البنود بالمجموعات بعضها ببعض .

والميزانية ترفق بصفة العمومية (الميزانية العمومية) لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع العمليات المالية كما وصل إليه الوضع في تاريخ محدد ولذلك فهي أشبه بلقطة فوتوغرافية للمركز المالي في لحظة محددة. وتحفظ الميزانيات المتعاقبة في ملف خاص وتسجيل صورة منها في دفتر الجرد والميزانيات عملا بمواد القانون التجاري .

وعرفها كاتب آخر بأنها (وهي عبارة عن كشف بموارد المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل هذه الأصول التي تشمل على الالتزامات وحقوق الملكية كما هي نقطة زمنية

(^١) مصطفى يوسف كافي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية والعملية، ج٢، ط ١، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ٢٠١١)، ص ص ٤٣٦ - ٤٣٧

معينة. وفي الأجزاء الآتية من هذه الوحدة، سيتم عرض عناصر هذه القوائم المالية مع بيان لكيفية عرض بياناتها للمنشآت في القطاعات المختلفة.

٢. قائمة الدخل :

عبارة عن تقرير يوضح نتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة من الزمن، ويظهر في قائمة الدخل كل من الإيرادات المكتسبة والمصروفات التي حدثت خلال الفترة من عمليات التشغيل.^١

فالإيرادات : تعبر عن التدفقات النقدية الفعلية والناجمة من قيام المنشأة بعمليات البيع أو تأدية الخدمات خلال فترة معينة .

أما المصروفات : فتعبر عن النفقات والجهود التي حدثت لتوليد الإيرادات خلال تلك الفترة ذاتها .

صافي الدخل أو الخسارة : يشير إلى الزيادة أو النقص في الإيرادات عن المصروفات ، ويعبر صافي الدخل عن مقياس مختصر لأداء المنشأة ككل خلال الفترة .

وتوضح قائمة الدخل المقدرة الكسبية للمشروع ومدى استمراره في تحقيق الأرباح ومقدرته على سداد التزاماته سواء القصيرة أم الطويلة الأجل .

وعرفها كاتب آخر بأنها "عبارة عن كشف للمصروفات والإيرادات الخاصة للفترة مالية واحدة لمنشأة معينة ، وتبين نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية وتتطور من القوائم الرئيسية "

(١) زياد رمضان ومحمود الخلايلي، التحليل والتخطيط المالي، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٣م)،

٣. قائمة حقوق الملكية :

تفيد قائمة حقوق الملكية في قياس كل من قيمة حقوق الملكية في نهاية فترة الميزانية وقيمة التغيرات التي حدثت على حقوق ملكية المستثمرين خلال الفترة ، وتأخذ حقوق المستثمرين شكلا مباشر من خلال قيامهم بشراء أسهم رأس المال ، أو تأخذ شكل غير مباشرة من خلال احتجاز جزء من الأرباح أو جميعها ، وتظهر قائمة حقوق الملكية البنود الآتية :

أ. رأس المال : ويعبر عن حصيلة المنشأة من بيع الأسهم مع العلم أن بيع وتداول الأسهم بين المساهمين لا يؤثر على مصادر تمويل الشركة .

ب. الأرباح : وتعتبر عن نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة معينة من الزمن ، ونتيجة الأعمال تؤثر على حقوق الملكية ، فالأرباح والخسائر تضاف وتخصم من حقوق الملكية ، وكذلك تؤثر على اتخاذ قرار بشأن توزيع الأرباح على المساهمين .

ث. التوزيعات : وتمثل ما يوزع على المساهمين من أرباح.

وتفيد هذه القائمة بالتعرف على هيكل رأس المال وأرباح الشركة وكيفية توزيع هذه الأرباح .

ب. قائمة التدفقات النقدية:

ظهرت التدفقات النقدية في عام ١٩٨٧م بعد إصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB المعيار رقم (٩٥) قائمة "التدفقات النقدية"، وحلت هذه القائمة محل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وأصبحت قائمة التدفقات النقدية التي بها أسواق مال نشطة من القوائم الأساسية .

والهدف الأساسي من هذه القائمة هو توفير المعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية عن النقدية الواردة والنقدية الصادرة خلال فترة محددة عن النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلي .

وهناك هدف فرعي لهذه القائمة يتمثل في توفير معلومات معدة طبقاً للأساس النقدي عن أنشطة المنشأة المختلفة (تشغيلية - استثمارية - تمويلية) .

وقد احتلت قائمة التدفقات النقدية مكانة كبيرة لدى المستثمرين والدائنين لمعرفة المقدرة النقدية للمنشأة على الوفاء بعائدات الأسهم وسداد الالتزامات قصيرة الأجل .

مفهوم الجودة في التقارير المالية :

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه لمنفعه للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها^١ .

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين ، أي ان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات .ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات لتلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، والمعتبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة .

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها احد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الي

(١) ،محمد خليل ، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعه نبيها ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧م ، ص ٥٥ .

الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة ، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية .

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية:^١

- حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلان النظام المحاسبي .
- تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها علي معلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلي الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية .
- الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات .

واستناداً لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد على كل مجموعة من النظام علي مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار .

(^١) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص ١٢

العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية :

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه ، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:^١

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتضم هذه المقومات:^٢

- المقومات المالية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية .
- المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية :

تعتمد الجودة في الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية ومنها:^٣

(^١) درس، خالد وجيه، اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في البورصة (عمان :دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ،قسم المحاسبة ،جامعة جدار اربد ٢٠١٠م)، ص٩٨.

(^٢) المرجع السابق ، ص١١٢.

(^٣) ظاهر شاهر يوسف ،مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية ،(عمان: رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا) ، ص٢٢.

١. **الملائمة:** لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجلها، وتعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملائمته في اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنه له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملائمة أنه معيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.^١

٢. **المصدقية:** تعبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلي أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدراً ملائماً لمستخدمي التقارير المالية في الحصول علي المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

٣. **الدقة:** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلي حالة عدم التأكد، وتؤدي إلي عدم قدرة علي التنبؤ بمصير الشركة والي عدم اتخاذ القرار المناسب ، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق تتميز بالدقة وتصبح أمينة ويمكن الاعتماد عليها^٢ .

٤. **التوقيت المناسب:** يعتبر التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار، فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة، وترتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية .

(١) ،نعيم دهش ،القوائم المالية والمبادئ المحاسبية ، (عمان: معهد الدراسات المصرفية، دت)، ص٩٩

(٢) سميرواوشدة، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية بعوائد الأسهم ، (عمان: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستيرغير منشورة، ٢٠٠٦م)، ص١١.

٥. **الفهم والاستيعاب**: يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها ، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها ، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته^١ .

٦. **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات**: تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها ، أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً في صياغة اتخاذ القرار، حيث يؤدي إهمالها إلي خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ولهذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية والتعرف على ما يحتاجه من معلومات^٢ .

٧. **الكفاية** : تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين منها .

ومما سبق يتضح بأن جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينة تعمل علي تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع مستخدمي المعلومات في حالة إدخال تغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة في نقل المعلومات وتوقيتها وأهميتها^٣ .

معايير جودة التقارير المالية :

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها ،وبلا استثناء ،تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية

(١) عليان الشريف ،مبادئ المحاسبة المالية ،(عمان :دار الميسرة للنشر والتوزيع ٢٠١٠م)، ص٣٣.

(٢) ظاهر شريف يوسف ، مرجع سابق ،ص٧٧.

(٣) الخطيب ،حازم ، توجيه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثار ذلك على الاقتصاد ،مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ،المجلد ٢، العدد ٤٢٠٠م) ،ص ص ٦٧-٩٢ .

المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد .

وتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:^١

١. **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشآت بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها^٢

٢. **معايير رقابية:** ينظر إلي عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ، ويتوقف نجاح هذا العنصر على جودة رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة أو أجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم المخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري^٣ .

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات

(١) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) محمد ادم علي الصادق ، اثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ، (السودان: مجلة المحاسبين ،كلية الدراسات التجارية جامعة كردفان ،٢٠٠٦م) ، ص ٢٦ .

(٣) مصطفى حسن بسيوني ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلي رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية .

٣. **معايير مهنية** : تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية ، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلي ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة ^١ .

٤. **معايير فنية**: إن توفر معايير فنية يؤدي إلي تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره علي جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلي رفع وزيادة الاستثمار .

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلي رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوب ^٢ .

وعليه يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة . ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحوكمة ، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة ، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير

(^١) احمد الفيومي ، اثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة :دراسة تطبيقية على البورصة (عمان : دراسات مجلة العلوم الإدارية ،المجلد ٣٠، العدد ٢ ، ٢٠٠٣ م) ،ص٦٥ .

(^٢) (سمير الرواشدة ، مرجع سابق، ص٩٠ .

مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة^١ .

تقرير مراقب الحسابات :

يتضمن تقرير المراجع نتيجة الفحص الذي تم على القوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم ومدى عدالة العمليات التي تمت بالمشروع عن فترة معينة ، وكذلك فإن تقرير المراجع تتم الإشارة فيه إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ويعطي التقرير الثقة لدى مستخدميه عن المعلومات الواردة فيه ، ويحدد مسؤولية مراقب الحسابات عن فحص الحسابات تجاه العملاء وتجاه الغير عن أي أخطاء وتجاوزات في التقارير المالية .

تقرير مجلس الإدارة :

يكشف هذا التقرير عن المعلومات عامة عن الشركة وأهدافها وعن موقف الطاقة الإنتاجية ومركز الشركة المالي والبيعي ومعلومات عن الإيرادات والمصروفات والمعلومات المؤثرة على نشاط المنشأة في المستقبل ، وكذلك يوضح هذا التقرير فروع الشركة وأقسامها المختلفة والمسؤولية عن إدارتها ، وغيرها من المعلومات المالية وغير المالية .

تقرير الإدارة التنفيذية :

تقوم الشركات بإعداد هذا التقرير متضمنا معلومات أكثر تفصيلا مما هو وارد في تقرير مجلس الإدارة ، مثل معلومات عن الأصول والتغيرات التي حدثت خلال السنة

(^١) نبيل المبارك وسعود بن سليمان العبيد ، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع النفطي ، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في دول الخليج العربي بعنوان : الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية ، المنعقد في الفترة ١٤-١٥-٢٠٠٣م ، في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريده ص ٢ .

المالية ، والالتزامات وحقوق الملكية ، بالإضافة إلى معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسات توزيع الأرباح ومعلومات عن العمالة وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة .

الملاحظات المكملة للقوائم المالية :

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء متمم لهذه القوائم ، وغالبا تشتمل هذه الإيضاحات على السياسات المتبعة عند إعداد التقارير المالية ، وذلك فيما يتعلق بطرق حساب الإهلاك للأصول وكذلك طرق معالجة المخزون السلعي ، وتوضح أيضا الأحداث المالية التي حدثت بعد إعداد التقارير المالية .

ويتضح مما سبق أن هذه القوائم والتقارير المالية وما تحتويه من معلومات تعتبر مزود أساسي للمستخدمين وتمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ، وعليه فإنها عندما تتوفر بصورة دورية تكون الفائدة منها أعظم وأفيد للمستثمر عنها ندما توفر سنويا أو بعد مدة طويلة من انتهاء السنة المالية الأمر الذي يفقدها منفعتها .

الحد الأدنى من مكونات التقرير المالي الدوري :

بالإضافة إلى ما يحتويه التقرير المالي الدوري من قوائم كاملة أو مختصرة (قائمة الدخل - قائمة المركز المالي - قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي ، والإيضاحات التفسيرية المصاحبة لها) ، فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) حدد بعض المعلومات والتي يجب الإفصاح عنها كحد أدنى من الإيضاحات المختارة ، وهذه المعلومات هي ^١ :

أ- السياسات المالية المتبعة .

ب- موسمية أو تكرار العمليات الدورية .

(^١) معايير المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٥-٦٤٦ .

ج- البنود غير العادية التي تؤثر على الموجودات أو المطلوبات أو حقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية .

د- طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في الفترات الدورية السابقة للسنة المالية الحالية، أو التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في السنوات المالية السابقة إذا كان لهذه التغيرات أثر مادي في الفترة الدورية الحالية .

هـ - إصدار إعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية .

و- أرباح الأسهم المدفوعة .

ز - إيراد القطاع ونتيجة القطاع لقطاعات العمل الجغرافية .

ح- الأحداث المالية اللاحقة لنهاية الفترة الدورية التي يتم إظهارها في البيانات المالية للفترة الدورية .

ط- أثر التغير في تكوين المنشأة أثناء الفترة الدورية ، بما في ذلك دمج وامتلاك أو بيع شركات تابعة والاستثمار طويلة الأجل وإعادة الهيكلة والعمليات غير المستمرة .

م- التغيرات في المطلوبات الطارئة أو الموجودات الطارئة منذ تاريخ آخر ميزانية عمومية .

وينضح مما سبق ذكره أن هذه المعلومات كافية لإزالة أي لبس قد يصاحب التقارير المالية الدورية عند إصدار .

وكذلك نجد أن الرأي (٢٨) والصادر من APB قد حدد الأدنى من الإفصاح في التقارير المالية الدورية ، وأوضح حدا من الإفصاح متمثلة في^١ :

- إجمالي الإيرادات .

(١) Bill . Jarngin، op.cit، PP . ١١٧٥.

- مصروف الضريبة على الدخل .
- البنود غير العادية .
- التغيرات في المبادئ المحاسبية .
- البنود غير المتكررة .
- التغيرات المهمة في تقديرات المخصصات .
- الإيرادات والتكاليف ذات الطبيعة الموسمية .
- صافي الربح .
- أرباح الأسهم .
- التغيرات ذات الطبيعة المهمة في المركز المالي .

شروط التقارير المالية بصورة عامة:

تحتوي التقارير والقوائم المالية على كم هائل من المعلومات ، ولكي تعطى هذه المعلومات فائدتها لأبد من توافر عدد من الشروط فيها ، ويقصد بهذه الشروط الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية. وتعتبر التقارير المالية وسيلة لتوفير المعلومات التي تمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتتمثل الشروط الواجب توافرها في التقارير والقوائم المالية في :

١. الملاءمة والمصادقية .
٢. الثبات .

١/ الملاءمة :

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الملائمة في المعلومات المحاسبية على أنها "المعلومات التي تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة عن طريق التنبؤ بالأحداث المستقبلية والتأكد من دقة التوقعات السابقة وتصحيحها"^١.

ونجد أن أحد الكتاب يرى أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أوضح عناصر الملائمة في التوقيت المناسب وذلك في إتاحة المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب ، وكذلك يرى أن تكون المعلومات صالحة للاستخدام في مجال التنبؤ، وكذلك تتحقق من دقة التوقعات السابقة^٢.

ويقصد بالتوقيت المناسب Timeliness وذلك كما جاء في معايير المحاسبة المالية^٣ تقديم المعلومات في حينها ، بمعنى أنه يجب أن تتاح المعلومات لمستخدميها عند الحاجة إليها ، بحيث يؤدي التباطؤ في تقديمها إلى فقدان الهدف منها والتقليل من منفعتها .

مما سبق يتضح أن المعلومات لا بد من إتاحتها في وقت الحاجة إليها حتى لا تفقد الهدف من استخدامها .

وكما جاء في معايير المحاسبة المالية فإن للتوقيت المناسب Timeliness جانبان هما^٤ :

أ- **دورية القوائم المالية** : بمعنى أقصر فترة تعد عنها القوائم المالية ، فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبياً ، وبالتالي يمكن أن يكون إتاحة المعلومات التي

(^١) FASB، Concept No. ٢، "Qualitative Characteristics of Accounting information"، Accounting Standards Irwin، NSA، No.٢، ١٩٩٣، PP. ١٠٢.

(^٢) محمود السيد الناجي ، نظرية المحاسبة ، مكتبة الجلاء، ١٩٩٤م، ص ١٥٥.

(^٣) معايير المحاسبة الدولية ، لجنة المحاسبة الدولية ، الهيئة السعودية للمحاسبين السعوديين، ١٩٩٩م، ص ١١٣.

(^٤) المرجع السابق ، ص ص ١١٤- ١١٥ .

تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة ، أو قد تكون الفترة قصيرة نسبيا وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة.

ويتضح من هذا الجانب أن التقارير المالية تكون فترتها أقصر ، وبالتالي تقديم المعلومات في مواعيد متقاربة ، وهذا ما يتماشى ومفهوم التوقيت المناسب .

ب. **المدة** التي تنقضي بين نهاية الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول ، إذ أنه كلما كان الفرق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم .

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها التقارير المالية ، والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تصل تفصل بين تلك الفترة وتاريخ إصدار التقارير المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية .

ويرى الشيرازي^١ أن التوقيت المناسب هو توفير المعلومات في حينها ، ويقول " أنه من البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات في حينها وعند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرارات أو الأحداث .

لذلك يجب توفير المعلومات المالية قبل أن تفقد هذه المعلومات قدراتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات ، ويتضح من ذلك أن التقارير المالية الدورية تعتبر وسيلة مناسبة لتوصيل وتوفير المعلومات في الوقت المناسب.

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد أمن على أن الفائدة من المعلومات المحاسبية تكون كبيرة عندما تتوفر هذه المعلومات في الوقت المناسب وتكون ملائمة لاتخاذ

(^١) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

القرارات ، ومساعدة مستخدمي المعلومات على تقييم الأحداث السابقة ، الحالية والمستقبلية^١ .

وقد أوضح المجلس الاستشاري الفيدرالي لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASAB) أن أهم ما يميز المعلومات المحاسبية هو خاصية الملائمة وعرف المجلس الملائمة على أنها^٢ خاصية تحيط بها العديد من الخصائص الأخرى ، والمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية إذا لم تكن في التوقيت المناسب ولم يكن موثوق بها فإنها لن تكون ملائمة ، ولكي تكون المعلومات المالية ذات ملائمة فلا بد من وجود علاقة بين إعدادها والاحتياجات اللازمة منها ، ويجب أن تكون للمعلومات القدرة في تغيير اتجاهات القرارات ، وبما أن القرارات تتعلق بالمستقبل فإن المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تمكن من التنبؤ بالأحداث المستقبلية .

أما مجلس معايير المحاسبة البريطاني فقد عرف الملائمة في المعلومات المحاسبية بقوله : " تتصف المعلومات بخاصية الملائمة عندما تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات ، وتمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية " .

وفي هذا الموضوع يرى الشيرازي^٣ أن الملائمة يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة ، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وبالتطبيق على التقارير المالية يكون عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير المالية على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف

(^١) International Accounting Standards Committee. "Framwork For the Preparation and presentation of Financial Statement- Qualitative Characteristics of Financial Statement " International Accounting Standers ، London ١٩٩٣-PP. ٣٦-٤٦.

(^٢) FASAB، Objective of Fedenel Financial Accounting، concepts No. ١، September ١٩٩٣ ، P.٢٧.

(^٣) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ، وإذا كان لدي مستخدمي التقارير الملائمة توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على هذه المعلومات فإن ملائمة هذه المعلومات تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات .

ويرى أنه لكي تكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تأييد توقعات متخذ القرار الحالية ، ويرى أن خاصية التقييم الارتدادي لا تقل أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ وعادة تقويم المعلومات الملائمة بهذا الدور المزدوج ، نظراً لأنه بدون معرفة نتائج الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سيحدث في المستقبل ، ومن أمثلة المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات الماضية ولها القدرة للتنبؤ بالمستقبل نجدها في التقارير القطاعية والتقارير المالية الدورية، وقد أثبتت فاعليتها في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار^١ .

ويرى الأستاذ الدكتور عصام الدين محمد متولي أن خاصية الملائمة هي خاصية يجب توافرها في المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ، الأمر الذي يستلزم ضرورة عرض هذه التقارير بالطريقة التي تكون عليها المعلومات قابلة للفهم من جانب مستخدميها وفي الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وأن توافر خاصية الملائمة في التقارير بشكل دوري وفي الوقت المناسب ، على خلاف التقارير والقوائم المالية السنوية والتي تعد بعد أن تفقد المعلومات الواردة بها الكثير من أهميتها والقدرة في الاعتماد عليها^٢ .

(^١) المرجع السابق ص ٢٠١ .

(^٢) عصام الدين محمد متولي ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

٣. **الثقة أو الموثوقية :** يجب أن تعتبر المعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية بصدق عن الظواهر ولأحداث التي من المفترض أن تعبر عنها ، حتى يتمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB الموثوقية بأنها^١ توافر درجة من الاطمئنان في التقارير المالية ، والتأكد بأن هذه المعلومات تم إعدادها وفقاً للأسس والمبادئ المتعارف عليها وأنه تم عرض المعلومات بشكل جيد .

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد عرف الثقة في المعلومات المحاسبية بأنها^٢ المعلومات التي تفيد مستخدميها ويمكنهم الاعتماد عليها ، وتتصف المعلومات بالثقة متى كانت خالية من الأخطاء الجوهرية".

أما مجلس معايير المحاسبة الاستشاري الأمريكي فقد عرفها بأنها^٣ صفة يجب أن تتوفر في التقارير المالية بحيث تكون المعلومات المحاسبية قابلة للإثبات والتحقق وخالية من التحيز ومتميزة بالصدق والأمانة" .

مما سبق يتضح أن المعلومات الموثوق بها هي المعلومات التي تعبر عن الأحداث بصدق ويتم الاعتماد عليها وغير متحيزة .

خصائص الثقة أو الموثوقية :

تتوافر في الثقة ثالث مقومات أو خصائص تتمثل في الآتي:^٤

أ/ الصدق في التعبير عن الظواهر :

(١) FASB ،Concepts، No ٢ ، op . cit P . ١٠٢ .

(٢) International Accounting Standard، op. cit، P.٣٦.

(٣) FASAB، Concept No.١ ، op. cit، P. ١٦٠ .

(٤) عصام الدين محمد متولي ، مرجع سابق ص ص ٢٢-٢٣ .

ويقصد بذلك أن تكون المعلومات مؤكدة ، ويستلزم ذلك عدم التحيز في عملية القياس وذلك بمعنى أن تعبر المعلومات عن كل الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية .

ب/ إمكانية التثبيت من المعلومات :

يقصد بهذه الخاصية الموضوعية في القياس مع مراعاة أن عدم التحيز هذا لا يعتبر كافياً لتحقيق خاصية الثقة في المعلومات فقد تكون المعلومات ناتجة عن تطبيق جيد للمبادئ المحاسبية وفي نفس الوقت قد تكون غير صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها ، لذلك يجب التفرقة بين القدرة على التثبيت من المقاييس وبين القدرة على التثبيت من صحة تطبيق المقاييس .

ج/ جودة المعلومات :

ويقصد بهذه الخاصية عدم استخدام السياسات المحاسبية لإرضاء فئة معينة من مستخدميها على حساب الفئات الأخرى .

ويرى الشيرازي أن خاصية حيدة المعلومات مهمة على مستويين هما: ^١ مستوى الجهات واضعة المعايير المحاسبية ، ومستوى مُعدي التقارير والقوائم المالية .

وحيدة المعلومات أو عدم التحيز يجب أن تتميز به المعلومات المالية حتى يستفيد مستخدم دون الآخرين بالمعلومات في اتخاذ قراره الاستثماري .

ولكي تكون المعلومات ملائمة وموثوق بها نجد أن السياسات المحاسبية المتعارف عليها تلزم الشركات التي تتعامل في البورصة بتوفير معلومات دورية يستفيد منها أصحاب الأسهم ، وكذلك لكي تكون موثوق بها بصورة عالية تلزم معايير المراجعة في معيارها رقم (٣٦) المراجع بفحص التقارير الدورية فحص محدود وذلك للحصول على نطاق محدود على ما يعتمد عليه المراجع في تقريره من أدلة ، وإذا كان من الضروري

(^١) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق، ص ١١٢ .

إجراء تعديلات على تماشي المعلومات المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويعني الفحص المحدود وفقاً لما جاء في ذات المعيار قيام المراجع بفحص العمليات المحاسبية فحصاً موضوعياً للبنود المحاسبية الهامة وذلك من خلال أسئلته التي يقدمها للمسؤولين وفقاً لما هو متعارف عليه من مبادئ المحاسبة^١ . نجد أن هناك فرق بين المراجعة السنوية التي يقوم بها المراجع للحسابات النهائية وبين قيامه بفحص محدود للتقارير المالية الدورية .

وكذلك فإن لجنة معايير المراجعة ومن خلال توصياتها أكدت على التفرقة بين الفحص المحدود الذي يقوم به المراجع للتقارير والقوائم المالية وبين مراجعته الكاملة والسنوية للتقارير المالية ، بحيث يجب اعتبارها عملية مختلفة عن المراجعة السنوية إلا أنها تعتبر مراجعة نطاقاً .

٣/ الثبات : تم تعريف الثبات من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية بأنه ثبات أو استمرار المنشأة في تطبيق نفس السياسات المحاسبية التي تتبعها من وقت لآخر إلا إذا دعت الضرورة على القيام ببعض التعديلات^٢ .

مما سبق يتضح أن المجلس أمن على ضرورة الاستمرار والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية مما يضيف فائدة للمعلومات المحاسبية .

ووفقاً لما أوضحه المجلس فإن خاصية الثبات ترتبط بقابلية المعلومات للمقارنة مع بعضها البعض ، وذلك لأن إتباع نفس السياسات من فترة لأخرى يعتبر أساس جيد لمقارنة نتائج عدة سنوات مع بعضها البعض ، وكذلك يمكن مقارنة نتائج عدة منشآت إذا كانت تنتمي إلى قطاع واحد . وهذه المقارنات تفيد في عمل مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تقويم الأداء وزيادة الفائدة من المعلومات المالية .

(^١) (وليم توماس ، وامرسون هنيكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج . كمال الدين سعيد ، (الرياض: دار المريخ ، ١٩٨٩م) ، ص ١٠٠٣ .

(^٢) FASB ، Concept No.٢٠ Op. cit، P.١٠٤٦ .

وتستلزم خاصية الثبات ضرورة الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي تغيير في تطبيق أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لأنه يمكن أن يكون لهذا التغيير أثره على أرقام تلك التقارير لما قد يكون له أثر متراكم وبالتالي فيجب الإفصاح عن هذا الأثر الرجعي ولهذا الإفصاح حالات تستوجبه منها:^١

٤. التغيير من الوارد أخيراً صادراً أولاً إلى طريقة أخرى .
٥. التغيير من أو إلى نظام التكلفة الكلية .
٦. التغيير إلى أو من طريقة العمود المكتملة للمحاسبة من عقود الإنشاءات طويلة الأجل .
٧. التغيير إلى معيار محاسبي جديد ينص على المعالجة بأثر رجعي .
٨. التغيير في أي من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية للشركات المسجلة أسهمها في البورصة أو التي تود الاندماج مع شركات أخرى .

الشروط الخاصة الواجب مراعاتها عند إعداد التقارير الدورية بصفة خاصة :
من المهم جداً أن تكون التقارير المالية الدورية متماشية مع معايير المهنة ، وذلك لأهمية المعلومات التي تحتويها ولما لها من أثر مباشر على القرارات الاستثمارية .
لذلك نجد هناك مجموعة من الخصائص التي لا بد من توافرها عند إعداد التقارير المالية الدورية على وجه الخصوص تتمثل في:^٢

١. توقيت إعداد التقارير المالية الدورية :

(^١) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(^٢) راجع في ذلك : عادة محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨ .

يتم إعداد هذه التقارير في فترات متقاربة وتكون أقل من السنة ، ومن المهم جدا تحديد هذه الفترة وذلك بما يتناسب مع طبيعة النشاط داخل المنشأة وبما يحقق الإفصاح السليم عن أنشطتها .

وفيما يتعلق بفترة الإقفال وهي الفترة الواقعة بين تاريخ إعداد التقارير المالية وتاريخ نشرها وعرضها لمستخدميها ، حيث لا بد أن يتم ذلك قبل أن تفقد هذه المعلومات أهميتها ، وذلك بما يتماشى مع متطلبات التوقيت المناسب .

٢. طرق توصيل التقارير المالية الدورية :

لا بد من توفير التقارير المالية الدورية عند الحاجة إليها حتى تتحقق الفائدة منها بصورة سهلة وميسرة ، حيث يمكن أن يتم ذلك بتخصيص قسم خاص بالإفصاح في البورصة ، تلتزم الشركات المسجلة في البورصة بإرسال تقارير بصورة دورية ومنتظمة حتى يتم توصيل المعلومات بصورة ميسرة لمستخدميها .

ويتضح مما سبق أنه إذا تحققت هذه الشروط بالصورة المطلوبة بحيث تم إصدار التقارير المالية الدورية في الوقت المناسب وبطرق توصيل تمكن من إيصالها لجميع مستخدميها ، وإذا ما احتوت هذه التقارير على المعلومات التي تم النص عليها من قبل الهيئات العلمية والمهنية فإن ذلك من شأنه تبديد المخاوف عن مشاكل إعداد التقارير المالية .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مصرف السلام

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن مصرف السلام

تتأسس مصرف السلام - السودان كشركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة بالخرطوم ، بموجب شهادة التسجيل الصادرة برقم ٢٣٣٣٥ بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤م وذلك حسب قانون الشركات لعام ١٩٢٥م ويقوم المصرف بممارسة جميع الأعمال والأنشطة المصرفية ،وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد باشر المصرف نشاطه المصرفي في ابتداء من مايو ٢٠٠٥م.

أولا : الفروع:

الخرطوم ،الفرع الرئيسي - تقاطع شارع الجمهورية مع شارع الحرية ، الخرطوم، فرع السلام روتانا - بفندق السلام روتانا ، الخرطوم ،فرع البرلمان ،فرع امدرمان - شارع الموردة.

ثانيا : الأهداف:

أن تصبح قوة مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال طرح أرقى المنتجات والخدمات المصرفية المميزة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للعملاء وبناء سمعة عالية كمصرف إسلامي جدير بالثقة يحافظ على حقوق مساهميه. أن يصبح مصرفاً شاملاً لتوفير المنتجات المالية الإسلامية المتميزة للعملاء والمستثمرين.

أن نبني حضوراً عالمياً قوياً رائداً في عالم الصيرفة الإسلامية. أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمرينا ومساهمينا بناءً على أولوياتهم الاستثمارية. ثمة عوامل رئيسية تساهم في إضفاء ميزة على خدمات المصرف ومنها:-

- قاعدة متينة من رأس المال المدفوع.
- كبار المؤسسين والمساهمين.
- فريق إداري على درجة عالية من الكفاءة.
- قاعدة من تقنيات المعلومات الحديثة.
- نمط شامل من الخدمات التجارية تشمل الودائع ومنتجات وخدمات التمويل والاستثمار.
- حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات الخاصة للعملاء وتتسجم مع الشريعة الإسلامية

- التزام صارم بالمسؤولية التجارية والاجتماعية.

ثالثا : مجلس الإدارة:

اللائحة الداخلية لمجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة بمثابة القيادة المركزية للمصرف حيث يحدد الأهداف ويضع الاستراتيجيات اللازمة لتوجيه أنشطة المصرف بما يكفل تحقيق تلك الغايات ويضطلع أعضاء المجلس بمهام رسم ملامح مستقبل المصرف، وحماية أصوله وصيانة سمعته، والتأكد من مدى ارتباط قراراتهم بمصالح المساهمين والإطار التنظيمي لعمل المصرف. ويضطلع أعضاء المجلس بواجباتهم بكل ما يتطلبه ذلك من مهارة وحرص وبما تمليه عليهم مسؤوليات المؤتمنين عليها. وهم بذلك مسئولين عن أداء المصرف أمام المساهمين الذي يستطيعون عزلهم من مناصبهم.

إن مهمة المجلس الرئيسية تتمثل في الإدارة الرشيدة والفعالة لشؤون المصرف من أجل مصلحة المساهمين، وضمن توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء ومراسلين وموظفين وموردين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية على كل ما يعتقد أنه في مصلحة المصرف. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على الأمانة والنزاهة المهنية لكبار المسئولين التنفيذيين بالمصرف وللمستشارين والمدققين الخارجيين

رابعا :لجان مجلس الإدارة:

قام المجلس بتشكيل ثلاث لجان بأدوار ومسؤوليات محددة وفقاً لما تمليه الأعراف المتبعة في القطاع المصرفي. واللجان الدائمة التابعة للمجلس هي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق ولجنة المكافآت. اللجنة التنفيذية تتولى الصلاحيات العامة لمجلس الإدارة وتقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية حول جميع المسائل المتعلقة بأعمال المصرف، كما تؤدي اللجنة بدور مجلس الإدارة في التعامل مع المسائل التي تنشأ في الفترات الممتدة بين اجتماعات مجلس الإدارة. كذلك تتولى اللجنة مسؤولية جميع المسائل المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومراجعة الإستراتيجية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

١. لجنة التدقيق:

تتولى مسؤولية مساعدة المجلس في القيام بواجباته الإشرافية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمخاطر والالتزام، بما في ذلك صحة القوائم المالية للمصرف، وإجراءات ونظم إعداد التقارير المالية، ووسائل الرقابة الداخلية والرقابة المالية. كذلك تتولى اللجنة التنسيق بين مدققي الحسابات الخارجيين وبين مجلس الإدارة، وبين السلطة الإشرافية وبين مجلس الإدارة.

لجنة المكافآت تضع اللجنة الإجراءات الرسمية والشفافة التي تحدد سياسة المكافآت المتعلقة بالرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية، والتأكد من أن التعويضات المدفوعة تنافسية، بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وفي المؤسسات المماثلة، وبما يتوافق مع واجبات ومسئوليات الموظفين. وتقوم اللجنة باعتماد السياسات التي تشمل التوظيف والتعويضات والتدريب. كذلك توصي اللجنة للمجلس بخطط تعويضات خاصة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية والحوافز قصيرة أو طويلة الأمد، لاجتذاب وتحفيز الموظفين الأساسيين وتأمين المحافظة على استمرار عملهم لدى المصرف.

٢. الإدارة:

يفوض مجلس الإدارة صلاحيته في إدارة المصرف للرئيس التنفيذي الذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤوليتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

خامسا : لجان الإدارة:

يساند الرئيس التنفيذي عدد من لجان الإدارة تتولى كل منها مسؤوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
لجنة الائتمان والمخاطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. والدور الرئيسي الذي تتولاه اللجنة هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. وبالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتكون المسئوليات الأساسية للجنة مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة تقنية المعلومات	تشرف لجنة تقنية المعلومات على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف، وتضع التوصيات حول الميزانية والخطط السنوية لتقنية المعلومات وفقاً للإستراتيجية المعتمدة للمصرف، وتقدمها إلى الرئيس التنفيذي لكي يرفعها بدوره إلى مجلس الإدارة لمراجعتها واعتمادها. كما تشرف اللجنة على تنفيذ الخطة السنوية المعتمدة لتقنية المعلومات ضمن إطار المواعيد الزمنية المقررة والميزانيات المخصصة.

سادسا : الحوكمة:

يلتزم مجلس الإدارة بوضع أعلى معايير الحوكمة، ولهذا الغرض قام المجلس بإنشاء لجان مختلفة بما يتوافق مع الإجراءات المتعارف عليها، وقام أيضاً بتوجيه الإدارة العليا لتشكيل لجان مختلفة تتألف من الأعضاء المعنيين. ويملي نظام مجلس الإدارة أعلى معايير السلوك الأخلاقي وذلك بأن يتحمل المسئوليات الملقاة على عاتقه، ويلتزم بالدقة والشفافية في تقاريره، ويحافظ على الالتزام التام بالقوانين والأنظمة واللوائح التي تسري على القطاع المصرفي. وقد اعتمد مجلس إدارة المصرف لائحة تنظيمية تشكل إلى جانب عقد التأسيس والنظام الأساسي ولوائح اللجان المنبثقة عن المجلس، الصلاحيات والأسس التي تقوم عليها ضوابط التنظيم والإدارة للمصرف.

يتولى مجلس الإدارة القيادة المركزية للمصرف، ويحدد أهدافه، ويضع الاستراتيجيات التي توجه الأنشطة المتواصلة للمصرف وتحقق هذه الأهداف. ويحدد نظام المجلس أدوار ومسئوليات أعضاء مجلس الإدارة، واستقلاليتهم، وقواعد السلوك والمعايير الأخلاقية التي يلتزمون بها.

سابعاً : سياسة المصرف:

يطمح المصرف إلى الالتزام بتطبيق أعلى معايير الانضباط الأخلاقي المتمثل في تنفيذ ما يعلنه والإفصاح عن النتائج بدقة وشفافية ووفقاً للقوانين واللوائح التي تحكم عمله. وقد تبنى مجلس إدارة المصرف هيكله ثابتة لأعضاء مجلس الإدارة تعمل معاً ووفقاً للنظام الأساسي واللجان الاختصاصية الأخرى حيث تمنح تلك الجهات الإدارة صلاحيات لإدارة المصرف.

ثامناً : المسؤولية الاجتماعية:

ينهض مصرف السلام- البحرين، بوصفه مؤسسة إسلامية بمسؤوليته بكل جدية تجاه المساهمة في تحقيق الرخاء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات المحلية التي يستثمر فيها ويعمل من خلالها. ويسعى المصرف جاهداً لإيجاد الوسائل اللازمة لتقديم العون للمجتمع وتعزيز نوعية حياة كل فرد فيه عبر دعمه للمنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والصحية والعلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والبيئية. ويحث مصرف السلام-البحرين موظفيه للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة وهو بذلك يساهم بصفة شخصية في نهضة المجتمع. والمصرف ملتزم كذلك بلعب دور في النهوض بصناعة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية العالمية. وهو بذلك يشارك ويدعم المبادرات المتعلقة بالبحث والتطوير والتعليم والتأهيل المهني وتوحيد النظم واللوائح والشروح الشرعية وتبني المعايير العالمية وأفضل الممارسات الدولية.

تاسعاً : الفريق القانوني:

يضطلع هذا الفريق بمسؤولية وضع السياسات وتحديد الممارسات القانونية لضمان حماية مصرف السلام ضد أية مخاطر قانونية سواء من قبل العمليات أو التعاملات التي يقوم بها في أي مكان يمارس فيه نشاطه المصرفي.

إن من الأهمية بمكان الحفاظ على أعلى مستويات الالتزام للتأكد على أن المصرف يدار وفقاً لأفضل المعايير الدولية فيما يتعلق بالحد من المخاطر القانونية ومدى انسجامها مع كافة القوانين واللوائح السارية على المصرف ضمن الصلاحيات التي يعمل من خلالها.

عاشرا : الاستشارات التجارية:

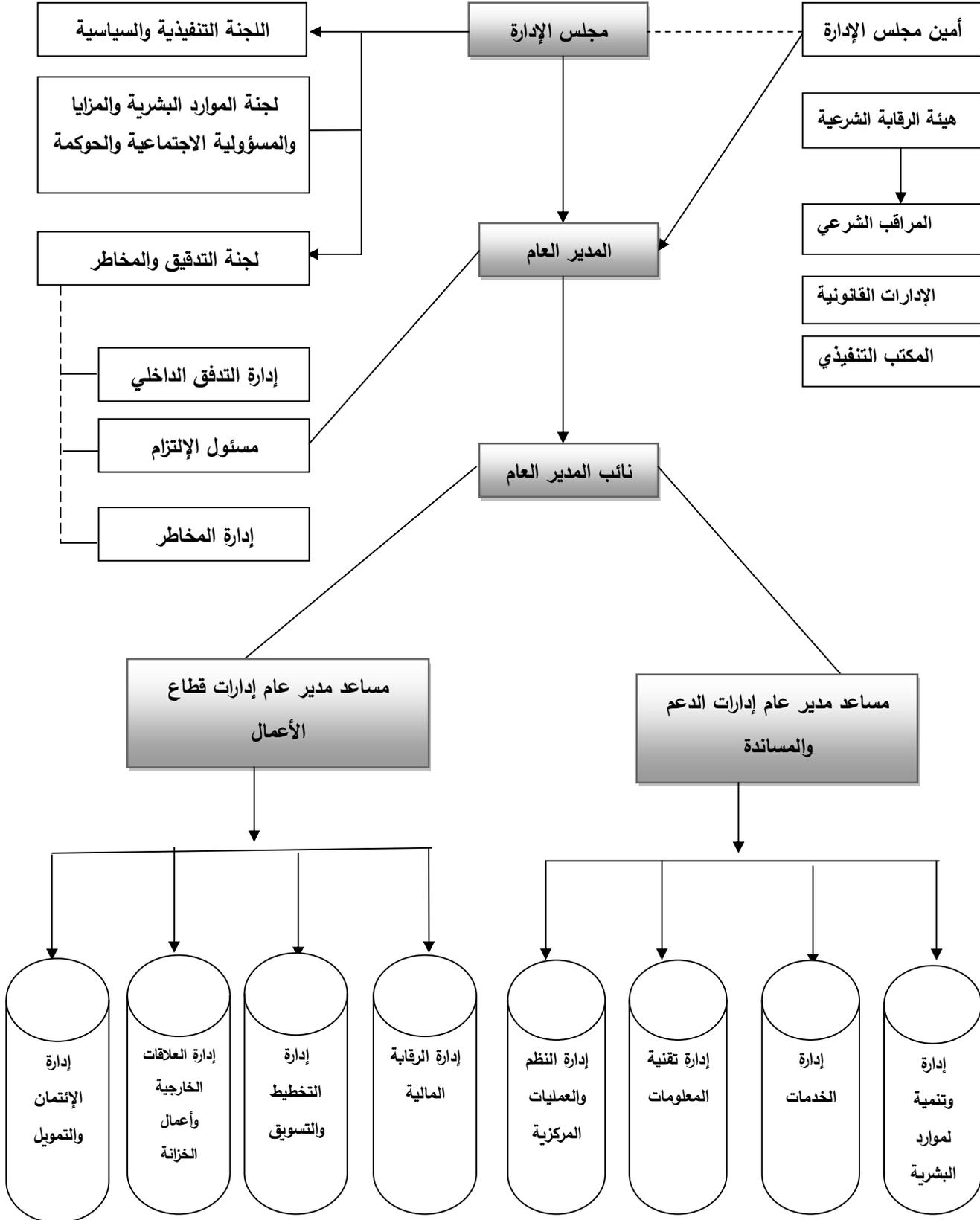
تتسم قاعدة المهارات التي يتمتع بها فريق الاستشارات القانونية بقدرة هائلة على إسداء المشورة التجارية بما يدعم طموحات المصرف الأساسية وغير الأساسية في تحقيق النمو المنشود. ويتمتع فريق الاستشارات القانونية بمهارات وقدرات قانونية تجارية قوية يعمل على الاستفادة منها في دعم الشركات التابعة للمصرف لإضافة مزيد من القيمة لأنشطتها لتمييزها عن المنافسين.

حادي عشر :ابتكار المنتجات وتطويرها:

يعمل الفريق القانوني مع الدائرة الشرعية والمجموعات التجارية على توفير منتجات تمويل وحلول إسلامية مبتكرة لعملاء المصرف. وتعتبر خدمة توفير بنيات متطورة ومبتكرة ومتوافقة مع الشريعة عنصراً هاماً في إبراز القدرات الفنية للمصرف كلاعب دولي على صعيد المستوى العالمي.

شكل رقم (١/١/٤)

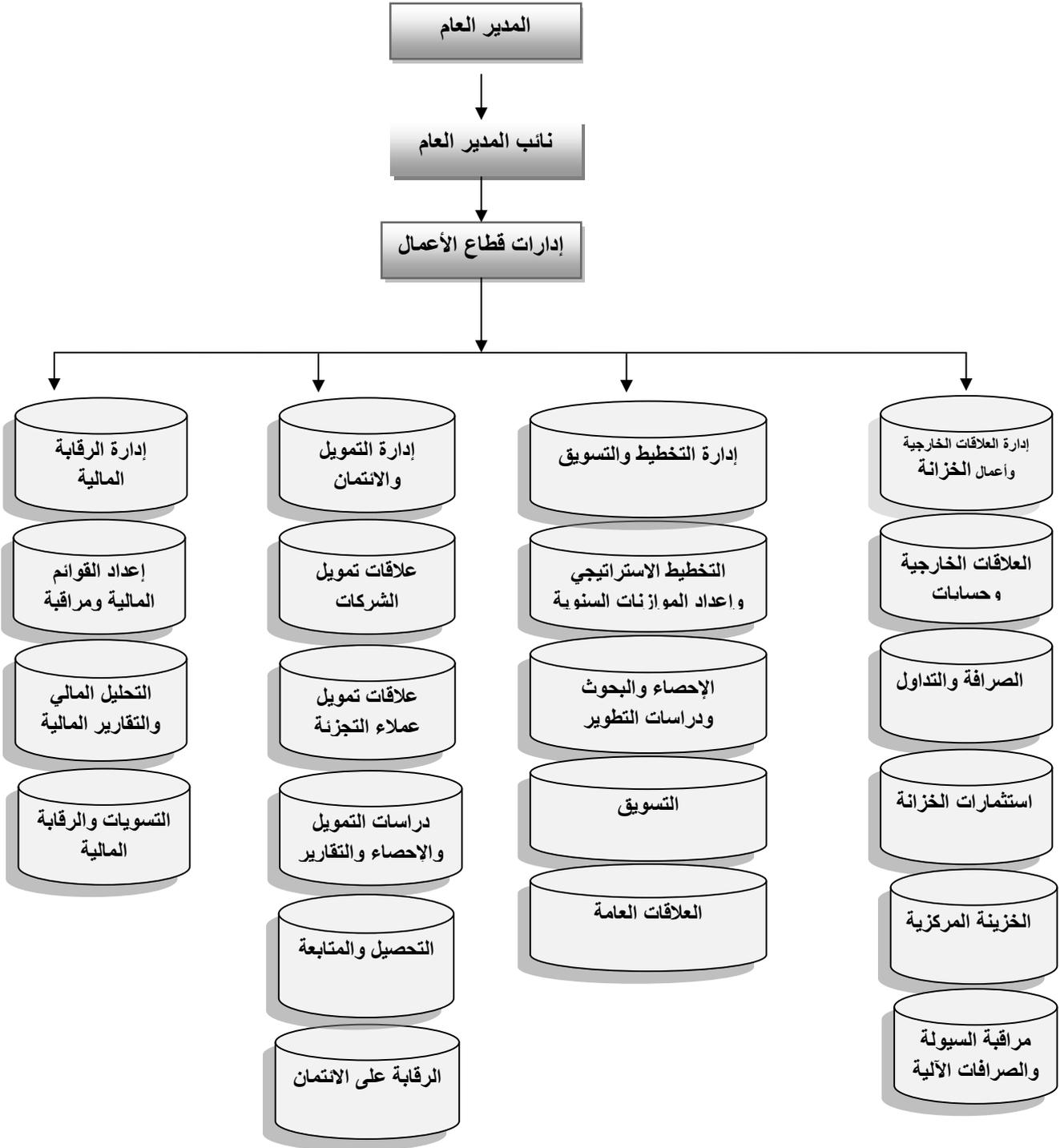
الهيكل التنظيمي للمركز الرئيسي



مصرف السلام

شكل رقم (٢/١/٤)

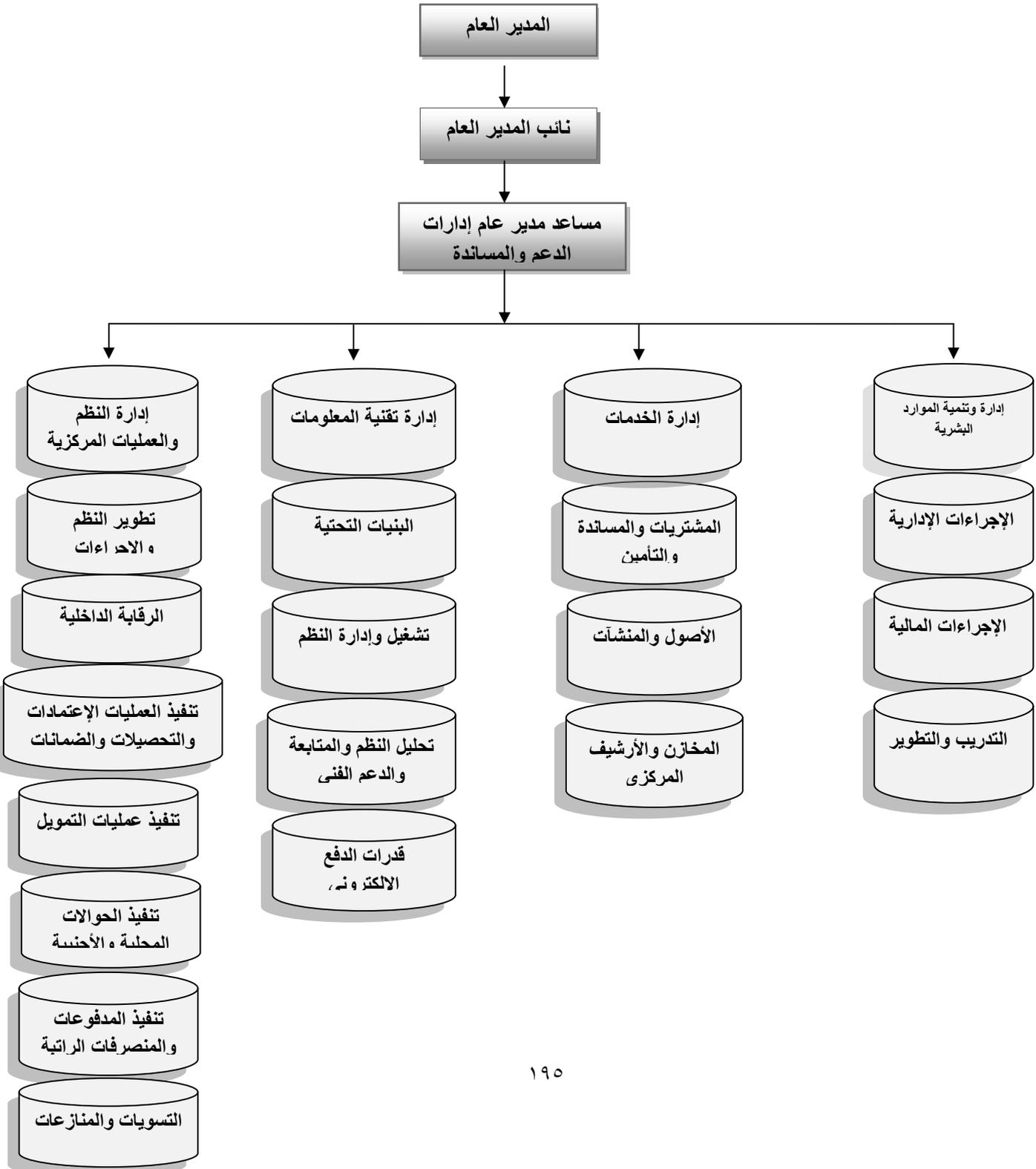
الهيكل التنظيمي للمركز الرئيسي



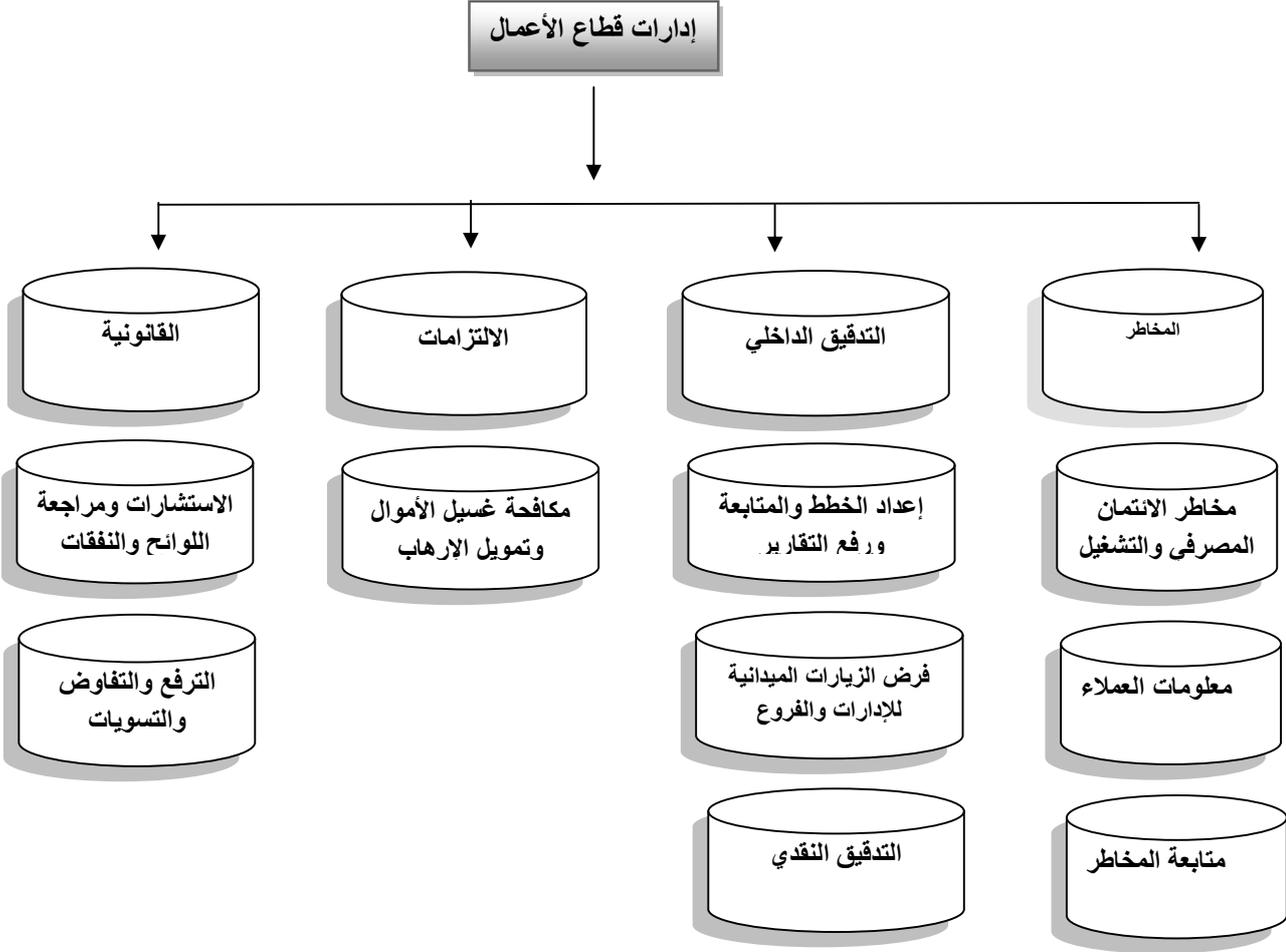
مصرف السلام

شكل رقم (٣/١/٤)

الهيكل التنظيمي للمركز الرئيسي



مصرف السلام
الهيكل التنظيمي للمركز الرئيسي
الإدارات الرقابية والاستشارات القانونية
التبعية الإدارية
شكل رقم (٤/١/٤)



المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة

أولاً : أداة الدراسة :

تم تصميم استبانته بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض المحاسبين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الإستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الإستبانة إلى عينة تتكون من ١٤٠ فرد من الموظفين بمصرف السلام وتتكون الإستبانة من جزئين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (العمر ، التخصص العلمي ، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات المبحوثين.

الجزء الثاني : يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حدة.

ثانياً : عبارات الإستبانة :

تم توجيه عبارات الإستبانة إلي الموظفين بمصرف السلام (عينة الدراسة) وقد إحتوت الإستبانة على (٤٠) عبارة و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد رأيه عن كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة على فرضيات الدراسة الأربعة ، وحيث اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

ثالثا : صدق وثبات الإستبانة :

اختبر ثبات عبارات الإستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الاحصائي وقد كانت النتيجة ٠,٩٢ من ١ وهذا يدل على ثبات عبارات الإستبانة.

رابعا : الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم إستخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

— العرض البياني والتوزيع التكراري للأراء .

— النسب المئوية.

— الوسط الحسابي.

— الإنحراف المعياري

— اختبار مربع كاي لإختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من أراء العينة تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي **Package for Social Sciences Statistical (SPSS)** والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم إستخدام برنامج **Microsoft Office Excel ٢٠٠٧** في عمليات الرسم البياني

خامسا : تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الإستبانة على عينة الدراسة وتم تفرغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، كما يلي : حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) على الترتيب . وأعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبانة.

أولاً : تحليل البيانات الشخصية:

١/ العمر:

جدول رقم (١/٢/٤)

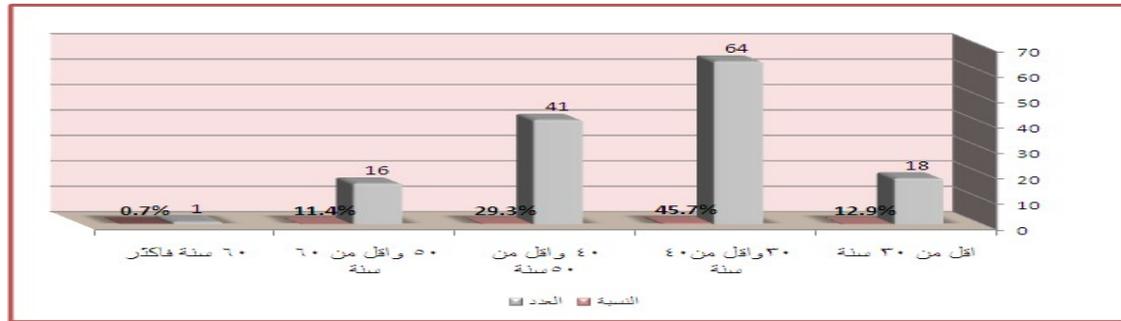
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من ٣٠ سنة	١٨	%١٢,٩
٣٠ و اقل من ٤٠ سنة	٦٤	%٤٥,٧
٤٠ و اقل من ٥٠ سنة	٤١	%٢٩,٣
٥٠ و اقل من ٦٠ سنة	١٦	%١١,٤
٦٠ سنة فأكثر	١	%٠,٧
المجموع	١٤٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١/٢/٤) والشكل البياني رقم (١/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٥,٧%) أعمارهم ٣٠ و اقل من ٤٠ سنة، وأن هنالك نسبة (٢٩,٣%) أعمارهم من ٤٠ و اقل من ٥٠ سنة، وأن هنالك نسبة (١٢,٩%) أعمارهم اقل من ٣٠ سنة، وأن هنالك نسبة (١١,٤%) أعمارهم ٥٠ و اقل من ٦٠ سنة، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر.

٢/التخصص العلمي :

جدول رقم (٢/٢/٤)

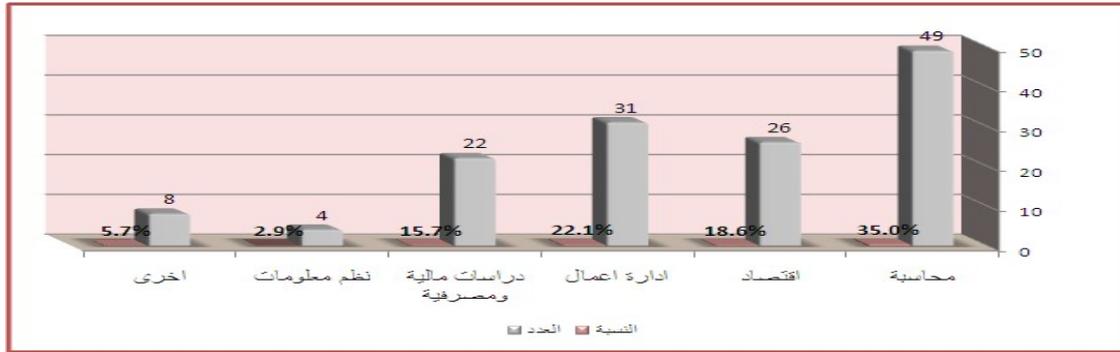
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
٣٥%	٤٩	محاسبة
١٨,٦%	٢٦	اقتصاد
٢٢,١%	٣١	إدارة أعمال
١٥,٧%	٢٢	دراسات مالية ومصرفية
٢,٩%	٤	نظم معلومات
٥,٧%	٨	أخرى
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٣٥%) تخصصهم العلمي محاسبة، أن هنالك نسبة (٢٢,١%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وأن هنالك نسبة (١٨,٦%) تخصصهم العلمي اقتصاد، وأن هنالك

نسبة (١٥,٧%) تخصصهم العلمي دراسات مالية ومصرفية، وأن هنالك نسبة (٥,٧%) لديهم تخصصات علمية أخرى، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) تخصصهم العلمي نظم معلومات.

٣/ المؤهل العلمي:

جدول رقم (٣/٢/٤)

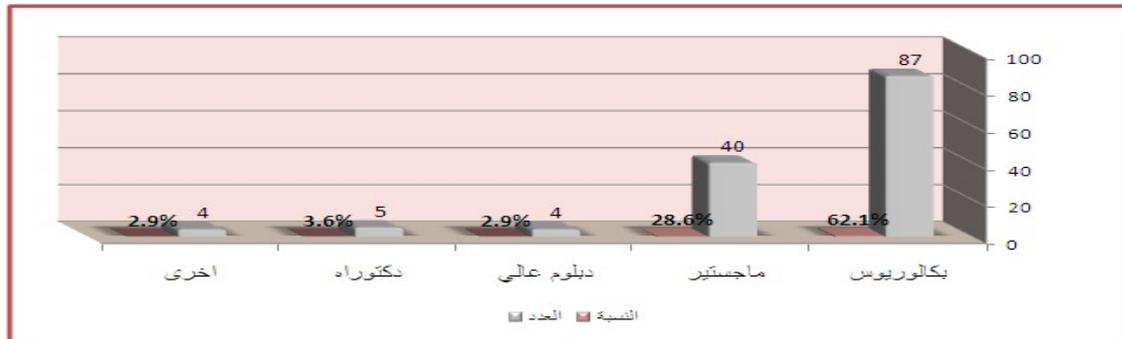
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
٦٢,١%	٨٧	بكالوريوس
٢٨,٥%	٤٠	ماجستير
٢,٩%	٤	دبلوم عالي
٣,٦%	٥	دكتوراه
٢,٩%	٤	أخرى
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٦٢,١%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، وأن هنالك نسبة (٢٨,٦%) مؤهلهم العلمي ماجستير، وأن هنالك نسبة (٣,٦%) مؤهلهم العلمي دكتوراه ، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي ، وأن هنالك أيضاً نسبة (٢,٩%) لهم مؤهلات أخرى.

٤/ المؤهل المهني:

جدول رقم (٤/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة	التكرار	المؤهل المهني
١٧,١%	٢٤	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
٥%	٧	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
٥,٧%	٨	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
-	-	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
٤٢,٢%	٥٩	لا يوجد مؤهل مهني
٣٠%	٤٢	أخرى
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٢,١%) لا يوجد لديهم مؤهلات مهنية، و أن هنالك نسبة (٣٠%) لديهم مؤهلات مهنية أخرى، وأن هنالك نسبة (١٧,١%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين السودانية، وأن هنالك نسبة (٥,٧%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين الأمريكية، وأن هنالك نسبة (٥%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين البريطانية.

٥/ المركز الوظيفي:

جدول رقم (٥/٢/٤)

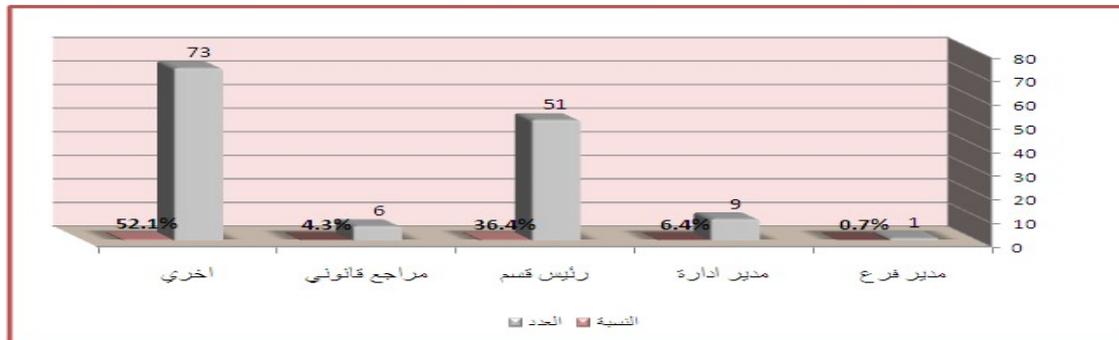
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
٠,٧%	١	مدير فرع
٦,٤%	٩	مدير إدارة
٣٦,٤%	٥١	رئيس قسم
٤,٣%	٦	مراجع قانوني
٥٢,٢%	٧٣	أخري
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٥/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٥/٢/٤) والشكل البياني رقم (٥/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٢,١%) لهم مراكز وظيفية أخرى، وأن هنالك نسبة (٣٦,٤%) مركزهم الوظيفي رئيس قسم، وأن هنالك نسبة (٦,٤%) مركزهم الوظيفي مدير إدارة ، وأن هنالك نسبة (٤,٣%) مركزهم الوظيفي مراجع قانوني، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) مركزهم الوظيفي مدير فرع.

٦/ سنوات الخبرة:

جدول رقم (٦/٢/٤)

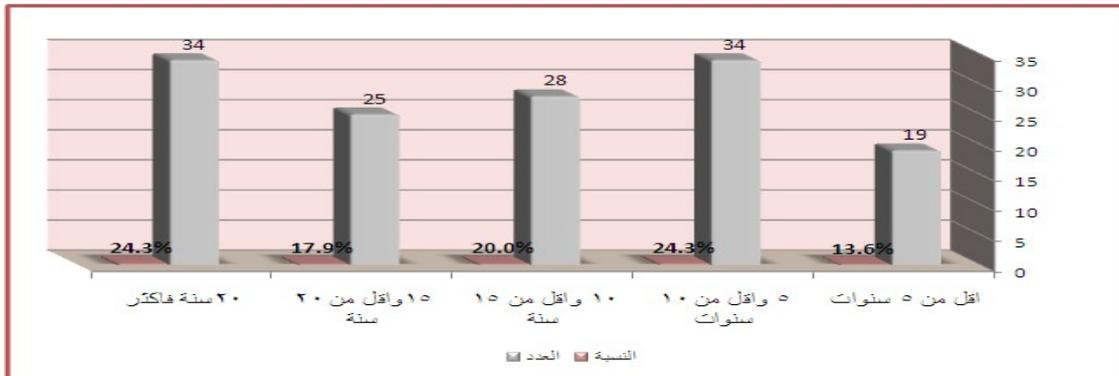
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
١٣,٦%	١٩	أقل من ٥ سنوات
٢٤,٣%	٣٤	٥ وأقل من ١٠ سنوات
٢٠%	٢٨	١٠ وأقل من ١٥ سنة
١٧,٩%	٢٥	١٥ وأقل من ٢٠ سنة
٢٤,٢%	٣٤	٢٠ سنة فأكثر
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٦/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٦/٢/٤) والشكل البياني رقم (٦/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٢٤,٣%) سنوات خبرتهم ٢٠ سنة فأكثر، وأن هنالك أيضاً نسبة (٢٤,٣%) سنوات خبرتهم ٥ وأقل من ١٠ سنوات ، وأن هنالك نسبة (٢٠%) سنوات خبرتهم ١٠ وأقل من ١٥ سنة، وأن هنالك نسبة (١٧,٩%) سنوات خبرتهم ١٥ وأقل من ٢٠ سنة، وأن هنالك نسبة (١٣,٦%) سنوات خبرتهم اقل من ٥ سنوات.

ثانياً : تحليل عبارات الاستبانة :

العبرة الأولى : يعتمد التحليل المالي الكفاء علي مصداقية المعلومات المالية

جدول رقم (٧/٢/٤)

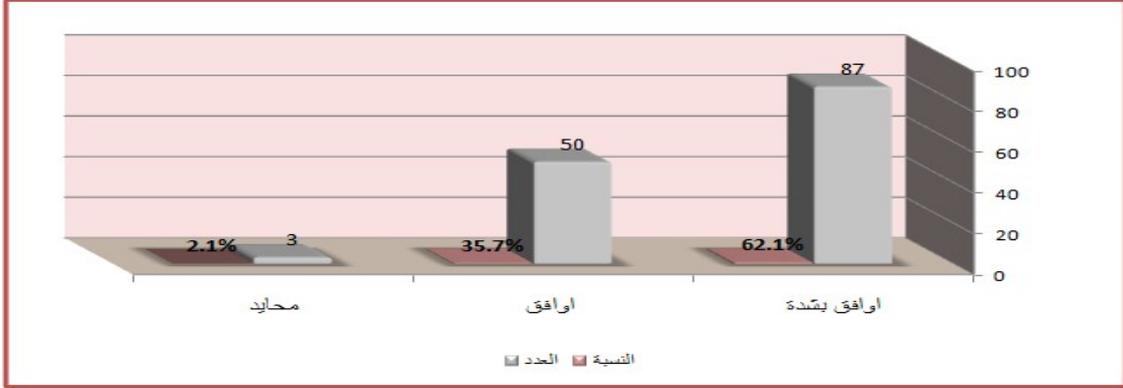
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبرة الأولى

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٦٢,١%	٨٧	أوافق بشدة
٣٥,٧%	٥٠	أوافق
٢,٢%	٣	محايد
—	—	لا أوافق
—	—	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٧/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٧/٢/٤) والشكل البياني رقم (٧/٢/٤) أعلاه أن هناك نسبة (٦٢,١%) وافقوا بشدة علي العبارة أعلاه، وأن هناك نسبة (٣٥,٧%) وافقوا، وأن هناك نسبة (٢,١%) محايدين، ويتضح من ذلك أن التحليل المالي الكفاء يعتمد علي مصداقية المعلومات المالية.

العبارة الثانية : يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية علي نتائج التحليل المالي

جدول رقم (٨/٢/٤)

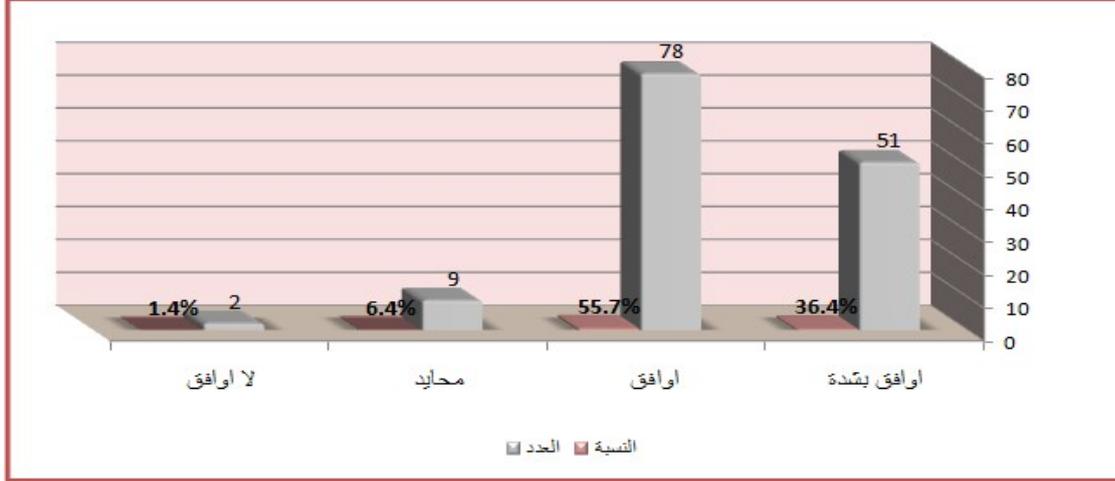
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٦,٤%	٥١	أوافق بشدة
٥٥,٧%	٧٨	أوافق
٦,٥%	٩	محايد
١,٤%	٢	لا أوافق
—	—	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٨/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٨/٢/٤) والشكل البياني رقم (٨/٢/٤) أعلاه وأن هنالك نسبة (٥٥,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٦,٤%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٦,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أنه يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية على نتائج التحليل المالي.

العبارة الثالثة: تنخفض مخاطر القرارات الاستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي

جدول رقم (٩/٢/٤)

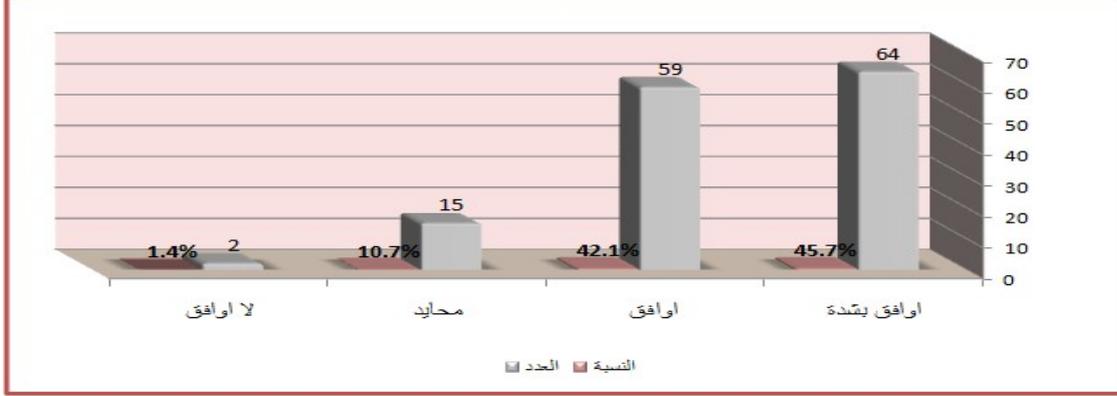
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٥,٧%	٦٤	أوافق بشدة
٤٢,٢%	٥٩	أوافق
١٠,٧%	١٥	محايد
١,٤%	٢	لا أوافق
—	—	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٩/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٩/٢/٤) والشكل البياني رقم (٩/٢/٤) أعلاه وأن هنالك نسبة (٤٥,٧%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٢,١%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (١٠,٧%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن مخاطر القرارات الاستثمارية تنخفض كلما زادت كفاءة التحليل المالي.

العبارة الرابعة: تنوع المحفظة الاستثمارية يقلل من مخاطر الاستثمار

جدول رقم (١٠/٢/٤)

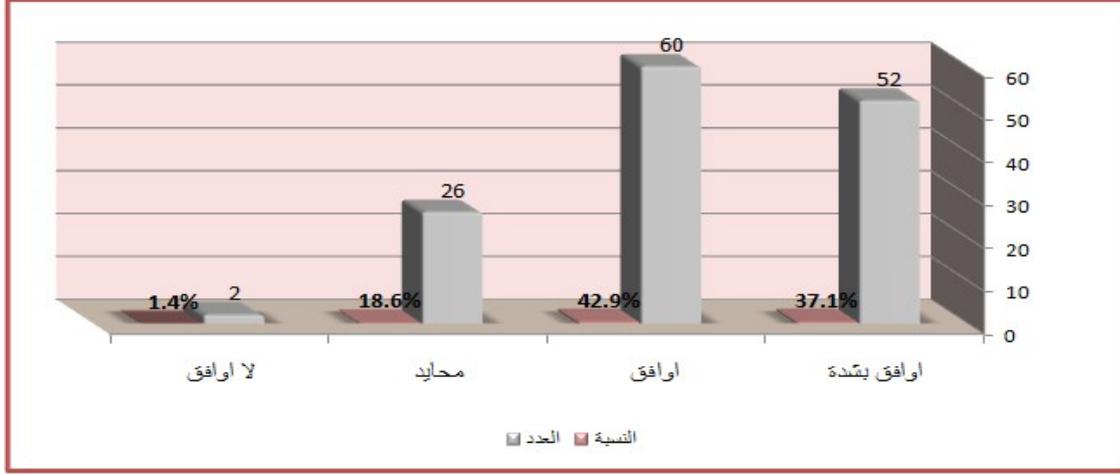
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٧,١%	٥٢	أوافق بشدة
٤٢,٩%	٦٠	أوافق
١٨,٦%	٢٦	محايد
١,٤%	٢	لا أوافق
—	—	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٠/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٠/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٠/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٢,٩%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٧,١%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٨,٦%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن تنوع المحفظة الاستثمارية يقلل من مخاطر الاستثمار.

العبارة الخامسة : الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار

جدول رقم (١١/٢/٤)

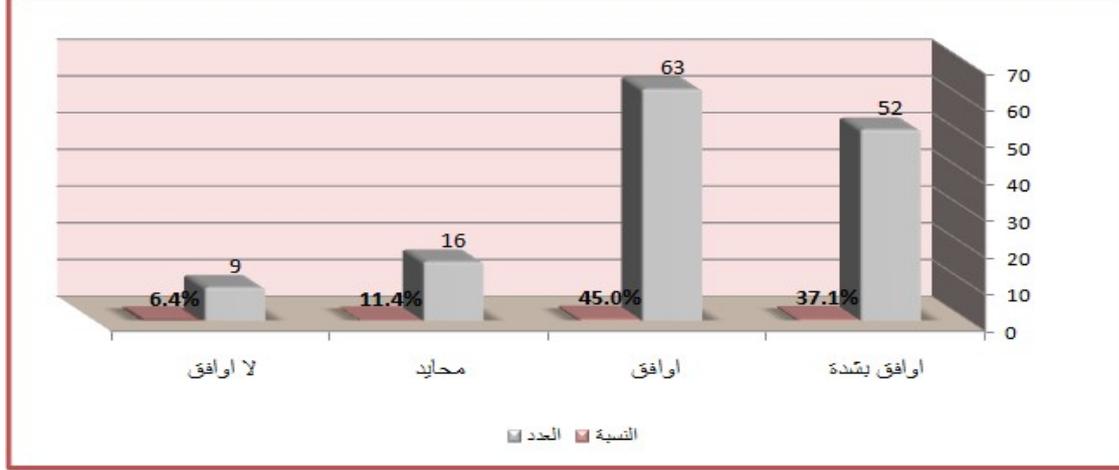
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٧,٢%	٥٢	أوافق بشدة
٤٥%	٦٣	أوافق
١١,٤%	١٦	محايد
٦,٤%	٩	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١١/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١١/٢/٤) والشكل البياني رقم (١١/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٥%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٧,١%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١١,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٦,٤%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار.

العبارة السادسة: المعلومات الشاملة بالقوائم المالية تزداد من دقة نتائج التحليل المالي

جدول رقم (١٢/٢/٤)

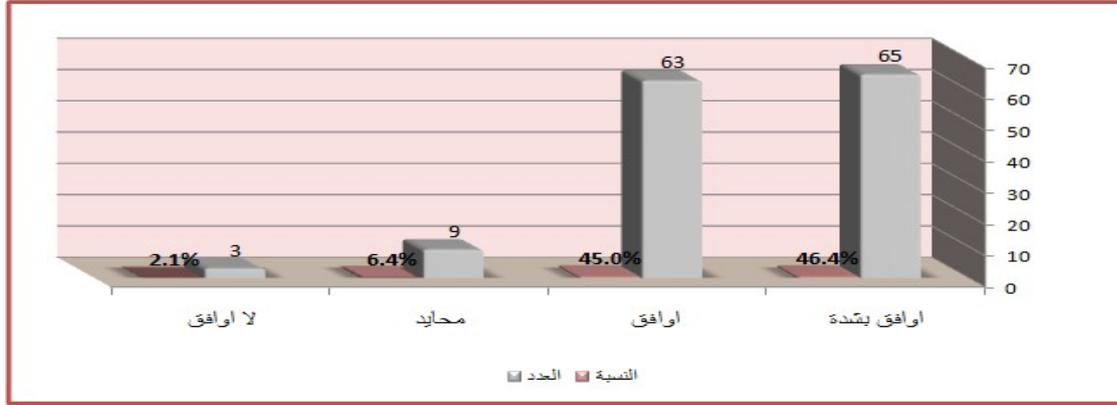
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
%٤٦,٤	٦٥	أوافق بشدة
%٤٥	٦٣	أوافق
%٦,٤	٩	محايد
%٢,٢	٣	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
%١٠٠	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٢/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٢/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٢/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٦,٤%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٥%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (٦,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,١%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن المعلومات الشاملة بالقوائم المالية تزداد من دقة نتائج التحليل المالي. العبارة السابعة : كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار

جدول رقم (١٣/٢/٤)

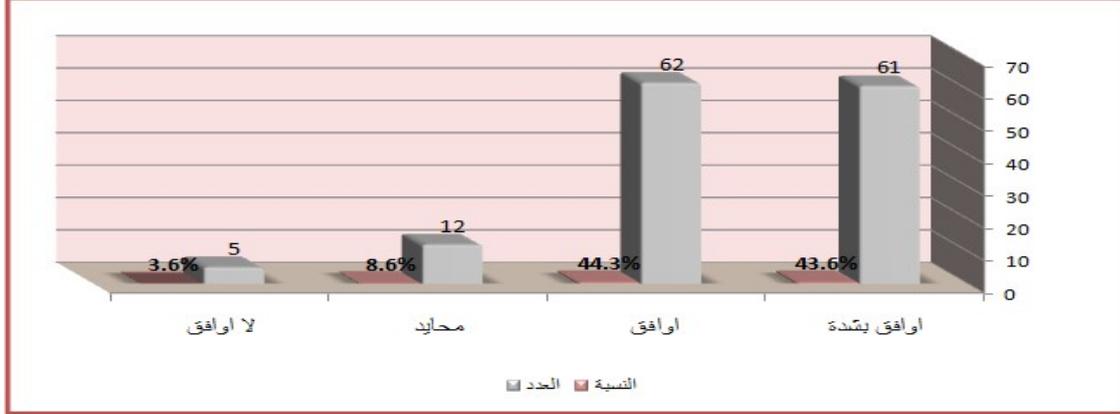
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
%٤٣,٥	٦١	أوافق بشدة
%٤٤,٣	٦٢	أوافق
%٨,٦	١٢	محايد
%٣,٦	٥	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
%١٠٠	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٣/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٣/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٣/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٤,٣%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٣,٦%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٨,٦%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣,٦%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار.

العبارة الثامنة : ملائمة المعلومات المحاسبية هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية

جدول رقم (١٤/٢/٤)

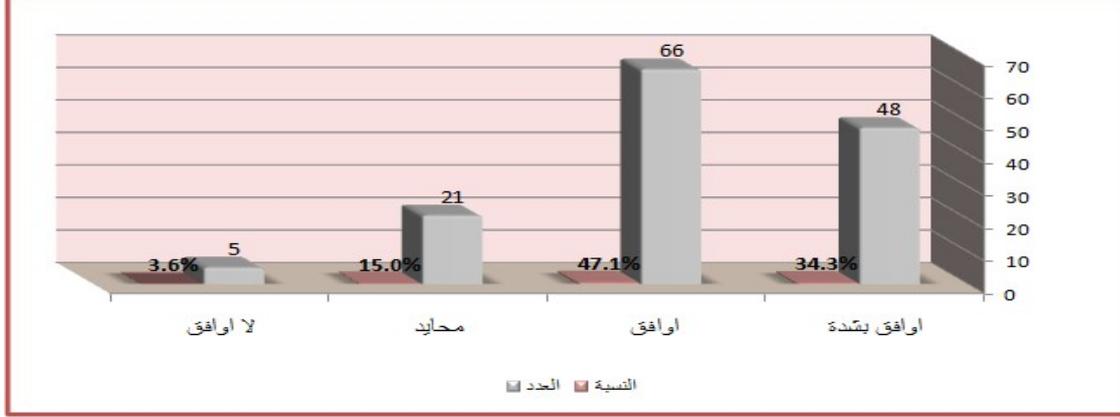
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٤,٣%	٤٨	أوافق بشدة
٤٧,١%	٦٦	أوافق
١٥%	٢١	محايد
٣,٦%	٥	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٧,١%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٤,٣%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٥%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣,٦%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن ملائمة المعلومات المحاسبة هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية.

العبارة التاسعة: ثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الاستثمار

جدول رقم (١٥/٢/٤)

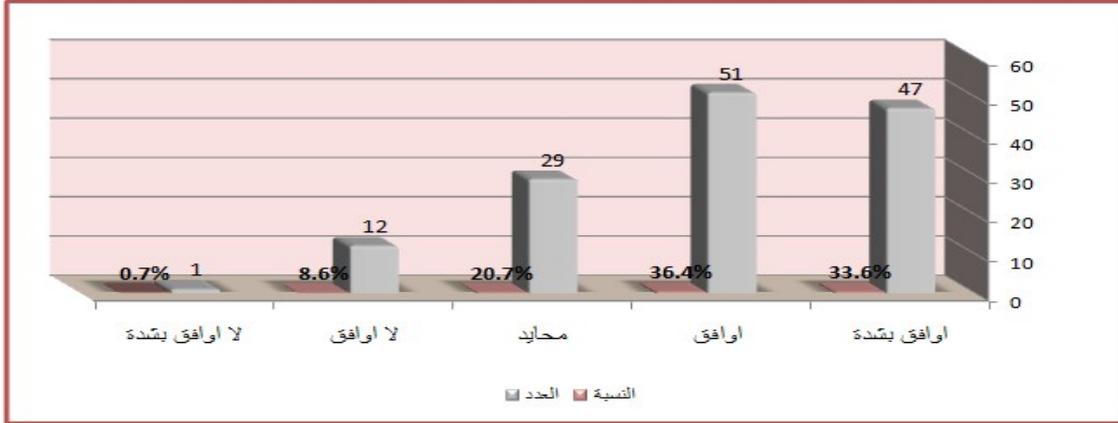
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٣,٦%	٤٧	أوافق بشدة
٣٦,٤%	٥١	أوافق
٢٠,٧%	٢٩	محايد
٨,٦%	١٢	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٥/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٥/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٥/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٣٦,٤%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٣,٦%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٢٠,٧%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٨,٦%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن ثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الاستثمار.

العبارة العاشرة: تسلسل القرار الاستثماري عبر المستويات الإدارية يزيد من فرص نجاحه

جدول رقم (١٦/٢/٤)

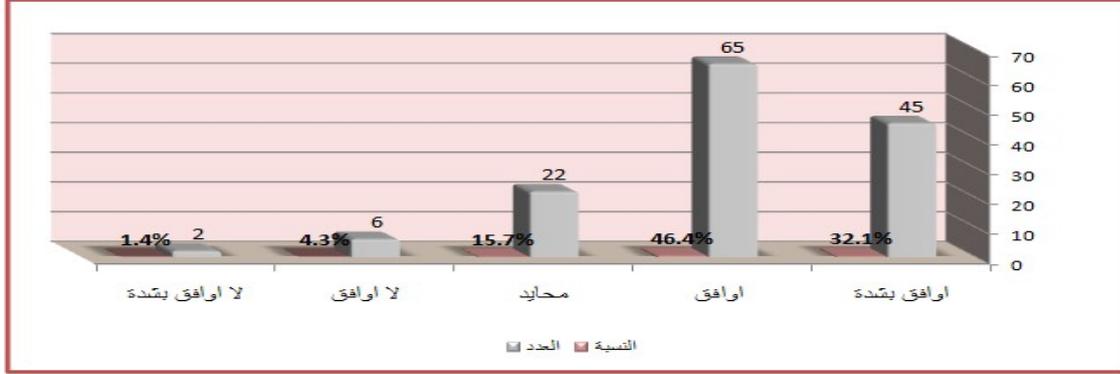
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٢,٢%	٤٥	أوافق بشدة
٤٦,٤%	٦٥	أوافق
١٥,٧%	٢٢	محايد
٤,٣%	٦	لا أوافق
١,٤%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٦/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٦/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٦/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٦,٤%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٢,١%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٥,٧%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٤,٣%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن تسلسل القرار الاستثماري عبر المستويات الإدارية يزيد من فرص نجاحه.

العبارة الحادية عشر : توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (١٧/٢/٤)

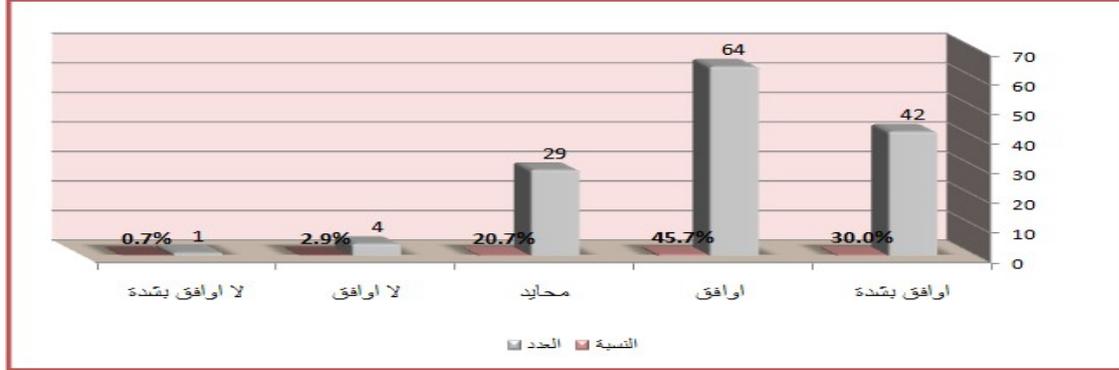
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٠%	٤٢	أوافق بشدة
٤٥,٧%	٦٤	أوافق
٢٠,٧%	٢٩	محايد
٢,٩%	٤	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٧/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٧/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٧/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٥,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٠%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٢٠,٧%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية.

العبارة الثانية عشر: إتباع سياسات محاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية

جدول رقم (١٨/٢/٤)

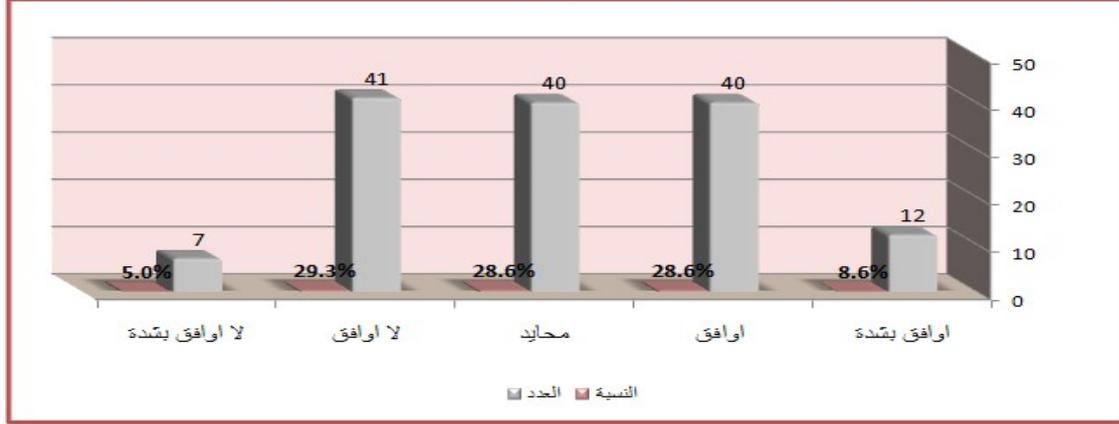
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٨,٦%	١٢	أوافق بشدة
٢٨,٦%	٤٠	أوافق
٢٨,٦%	٤٠	محايد
٢٩,٢%	٤١	لا أوافق
٥%	٧	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٨/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٨/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٨/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٢٩,٣,٧%) لم يوافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٨,٦%) وافقوا، وأن هنالك أيضاً نسبة (٢٨,٦%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٨,٦%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٥%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن إتباع سياسات محاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية.

العبارة الثالثة عشر: تغيير السياسات المحاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية

جدول رقم (١٩/٢/٤)

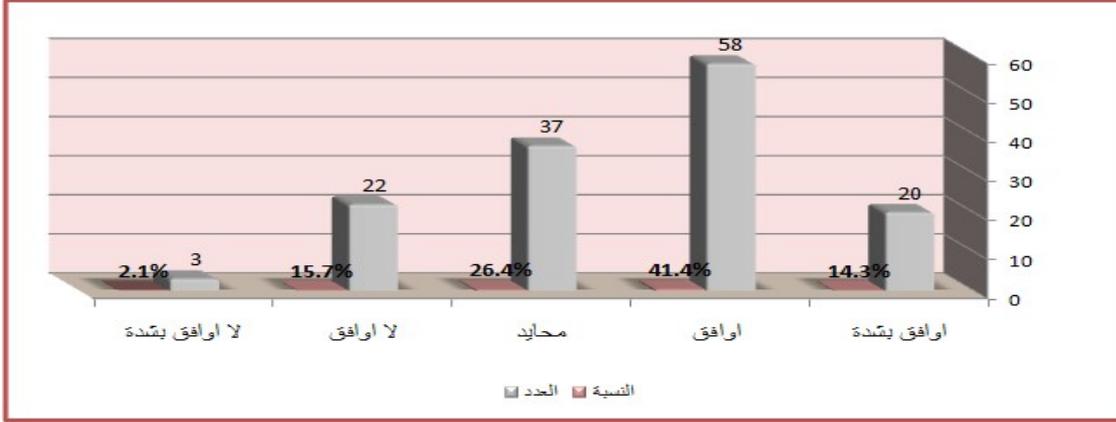
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
١٤,٣%	٢٠	أوافق بشدة
٤١,٤%	٥٨	أوافق
٢٦,٤%	٣٧	محايد
١٥,٧%	٢٢	لا أوافق
٢,٢%	٣	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١٩/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (١٩/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤١,٤%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٦,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١٥,٧%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (١٤,٣%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٢,١%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن تغيير السياسات المحاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية.

العبارة الرابعة عشر: تزداد مخاطر المنشأة بإتباع سياسات محاسبية غير ثابتة

جدول رقم (٢٠/٢/٤)

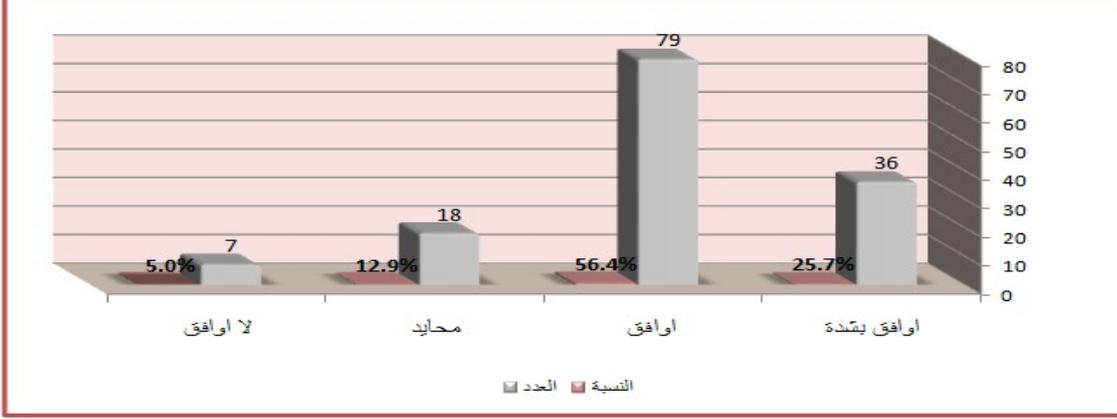
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٥,٧%	٣٦	أوافق بشدة
٥٦,٤%	٧٩	أوافق
١٢,٩%	١٨	محايد
٥%	٧	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٠/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (٢٠/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٦,٤%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٥,٧%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٢,٩%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٥%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن مخاطر المنشأة تزداد بإتباع سياسات محاسبية غير ثابتة. العبارة الخامسة عشر: لا تعتمد الأطراف الخارجية علي المعلومات المحاسبية المعدة بسياسات محاسبية متغيرة

جدول رقم (٢١/٢/٤)

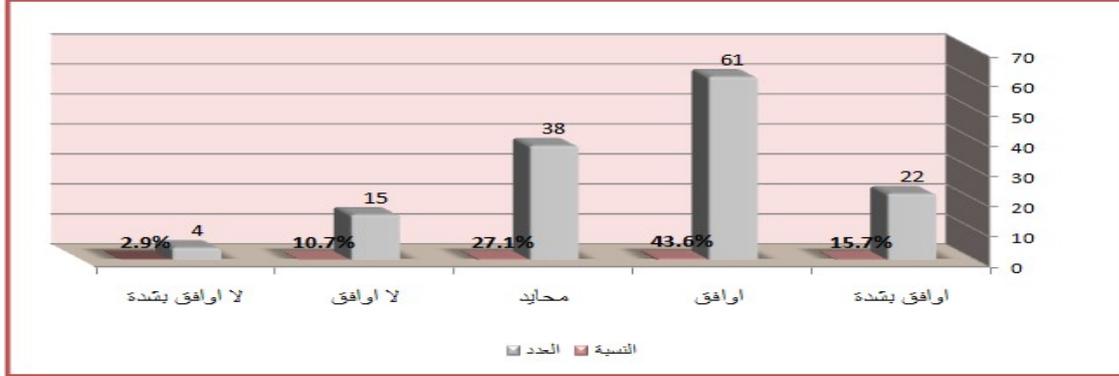
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
١٥,٧%	٢٢	أوافق بشدة
٤٣,٦%	٦١	أوافق
٢٧,١%	٣٨	محايد
١٠,٧%	١٥	لا أوافق
٢,٩%	٤	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢١/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢١/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢١/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٣,٦%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٧,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١٥,٧%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٠,٧%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن الأطراف الخارجية لا تعتمد علي المعلومات المحاسبية المعدة بسياسات محاسبية متغيرة.

العبارة السادسة عشر: تقل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك يغير السياسات ويقلل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك

جدول رقم (٢٢/٢/٤)

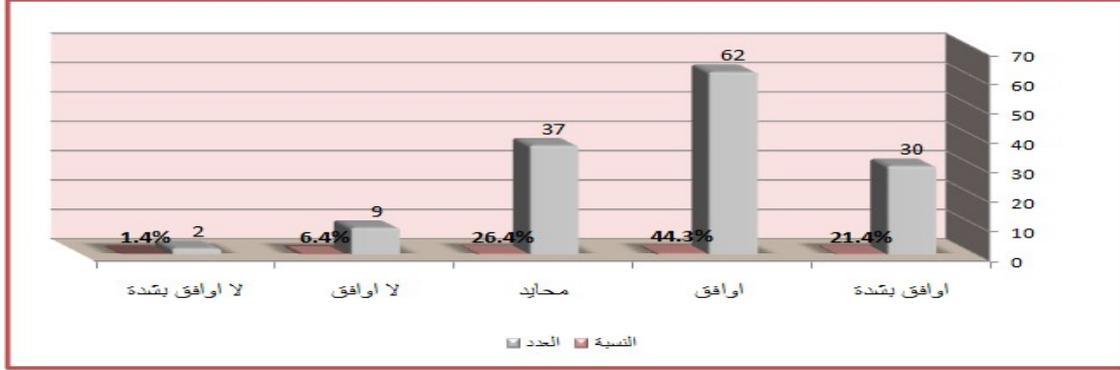
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢١,٤%	٣٠	أوافق بشدة
٤٤,٣%	٦٢	أوافق
٢٦,٥%	٣٧	محايد
٦,٤%	٩	لا أوافق
١,٤%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٢/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٢/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٢/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٤,٣%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٦,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢١,٤%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٦,٤%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أنه تقل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك يغير السياسات ويقلل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك. العبارة السابعة عشر: نتائج التحليل المالي بالبنك ذات السياسات غير الثابتة تكون مضملة

جدول رقم (٢٣/٢/٤)

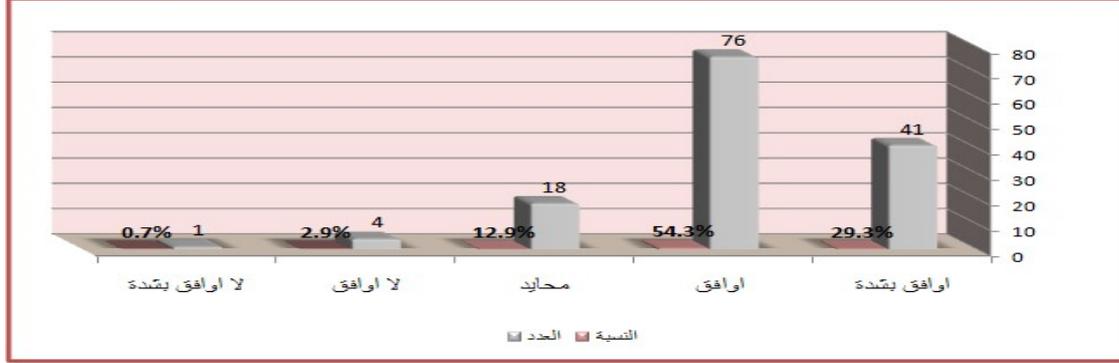
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٩,٣%	٤١	أوافق بشدة
٥٤,٣%	٧٦	أوافق
١٢,٨%	١٨	محايد
٢,٩%	٤	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٣/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٣/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٣/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٤,٣%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٩,٣%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٢,٩%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن نتائج التحليل المالي بالبنك ذات السياسات غير الثابتة تكون مضملة.

العبارة الثامنة عشر: يخالف تغيير السياسات المحاسبية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً

جدول رقم (٢٤/٢/٤)

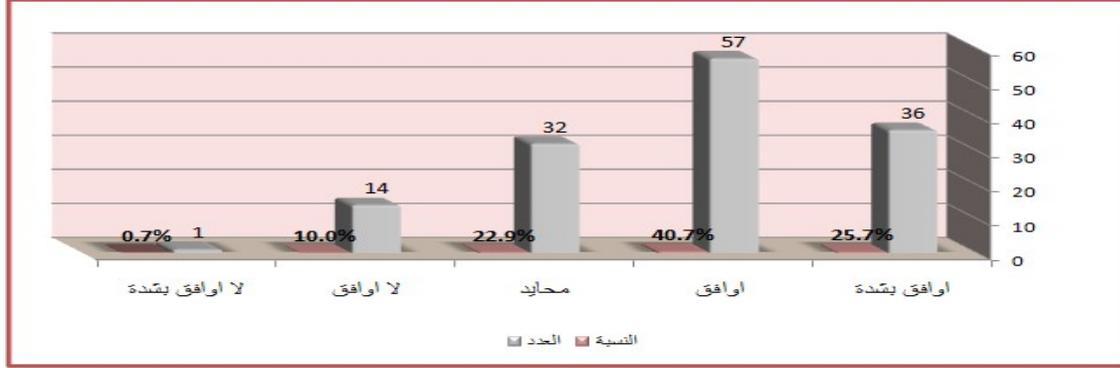
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٥,٧%	٣٦	أوافق بشدة
٤٠,٧%	٥٧	أوافق
٢٢,٩%	٣٢	محايد
١٠%	١٤	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٠,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٥,٧%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٢٢,٩%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١٠%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن تغيير السياسات المحاسبية يخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. العبارة التاسعة عشر: تقل درجة الاعتماد علي القوائم والتقارير المالية عند تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى

جدول رقم (٢٥/٢/٤)

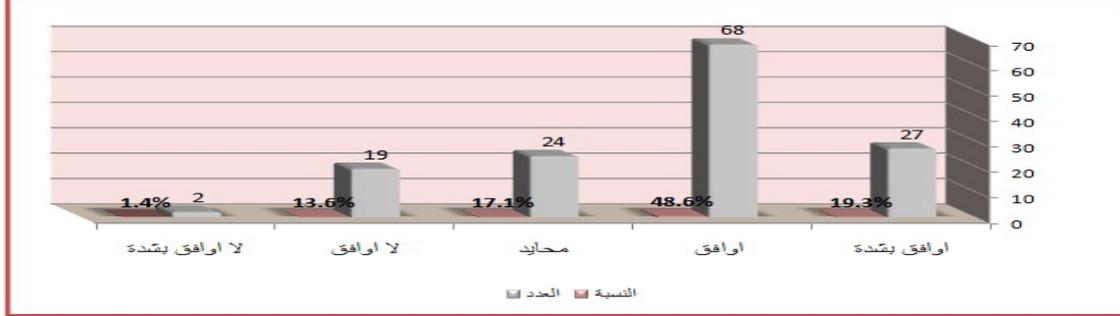
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
١٩,٣%	٢٧	أوافق بشدة
٤٨,٦%	٦٨	أوافق
١٧,١%	٢٤	محايد
١٣,٦%	١٩	لا أوافق
١,٤%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٥/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة عشر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٥/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٥/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٨,٦%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (١٩,٣%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٧,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١٣,٦%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن درجة الاعتماد علي القوائم والتقارير المالية تقل عند تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى. العبارة العشرون: توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المنشأة مع مثيلاتها من سنة لأخرى

جدول رقم (٢٦/٢/٤)

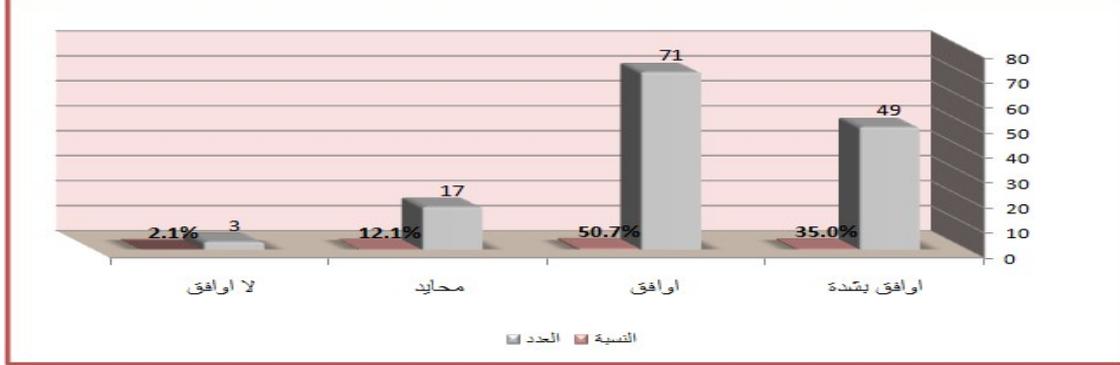
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٥%	٤٩	أوافق بشدة
٥٠,٧%	٧١	أوافق
١٢,٢%	١٧	محايد
٢,١%	٣	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٦/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العشريون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٦/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٦/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٠,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٥%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٢,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,١%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أنه توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المنشأة مع مثيلاتها من سنة لأخرى.

العبارة الحادية والعشرون: تعتمد نتائج التحليل المالي علي مؤشرات ومعلومات ملائمة

جدول رقم (٢٧/٢/٤)

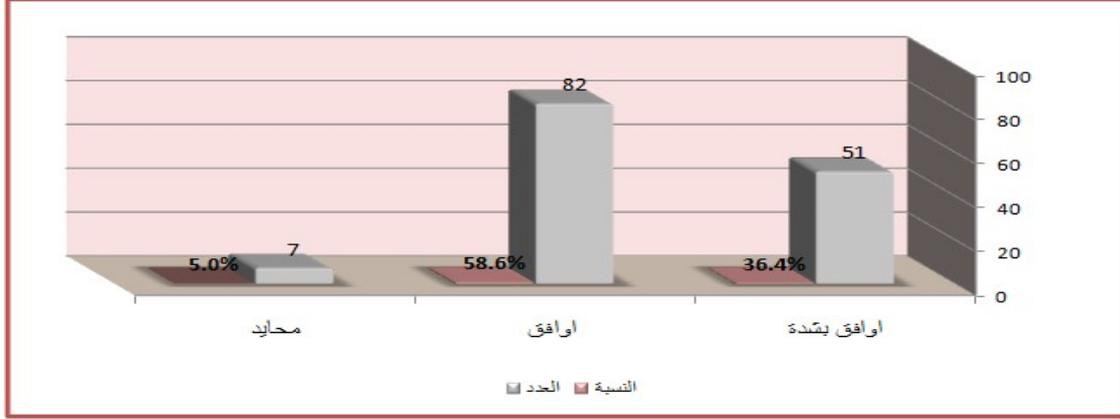
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٦,٤%	٥١	أوافق بشدة
٥٨,٦%	٨٢	أوافق
٥%	٧	محايد
-	-	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٧/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٧/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٧/٢/٤) أعلاه أن هناك نسبة (٥٨,٦%) وافقوا على العبارة، وأن هناك نسبة (٣٦,٤%) وافقوا بشدة، وأن هناك نسبة (٥%) محايدين، ويتضح من ذلك أن نتائج التحليل المالي تعتمد على مؤشرات ومعلومات ملائمة.

العبارة الثانية والعشرون: الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي

جدول رقم (٢٨/٢/٤)

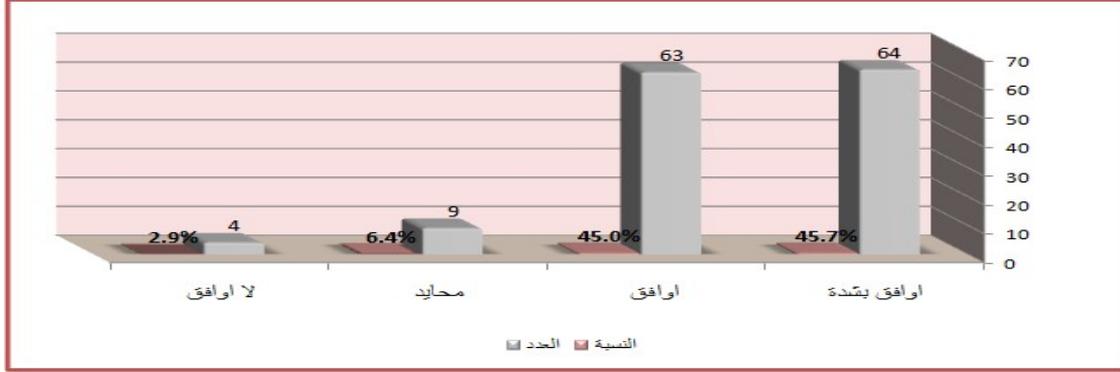
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
%٤٥,٧	٦٤	أوافق بشدة
%٤٥	٦٣	أوافق
%٦,٤	٩	محايد
%٢,٩	٤	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
%١٠٠	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٨/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٨/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٨/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٥,٧%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٥%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٦,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي. العبارة الثالثة والعشرون: الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية

جدول رقم (٢٩/٢/٤)

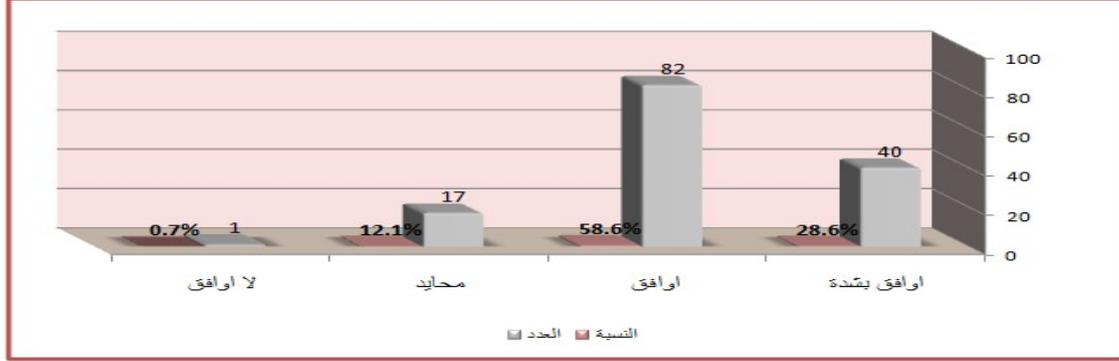
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٨,٦%	٤٠	أوافق بشدة
٥٨,٦%	٨٢	أوافق
١٢,١%	١٧	محايد
٠,٧%	١	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢٩/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٩/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٩/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٨,٦%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٨,٦%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٢,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية.

العبارة الرابعة والعشرون: يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسية المستخدمة فيها

جدول رقم (٣٠/٢/٤)

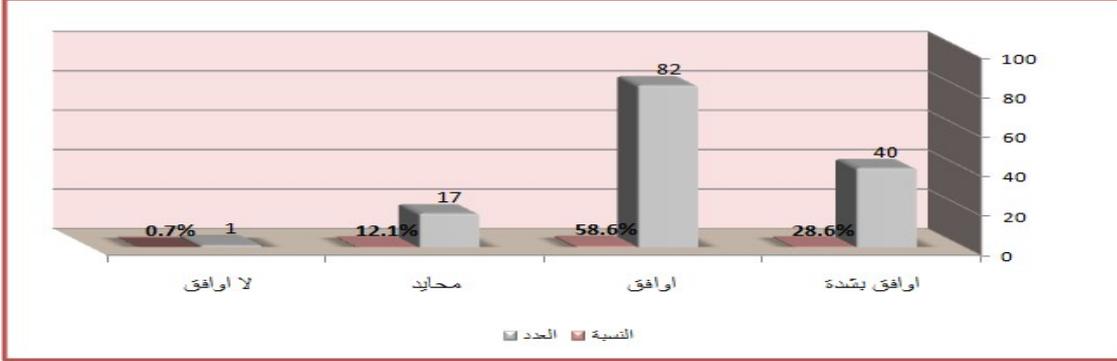
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٨,٦%	٤٠	أوافق بشدة
٥٨,٦%	٨٢	أوافق
١٢,١%	١٧	محايد
٠,٧%	١	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٠/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٠/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٠/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٨,٦%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٨,٦%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٢,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن المحلل المالي يقوم أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسية المستخدمة فيها.

العبارة الخامسة والعشرون: تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي

جدول رقم (٣١/٢/٤)

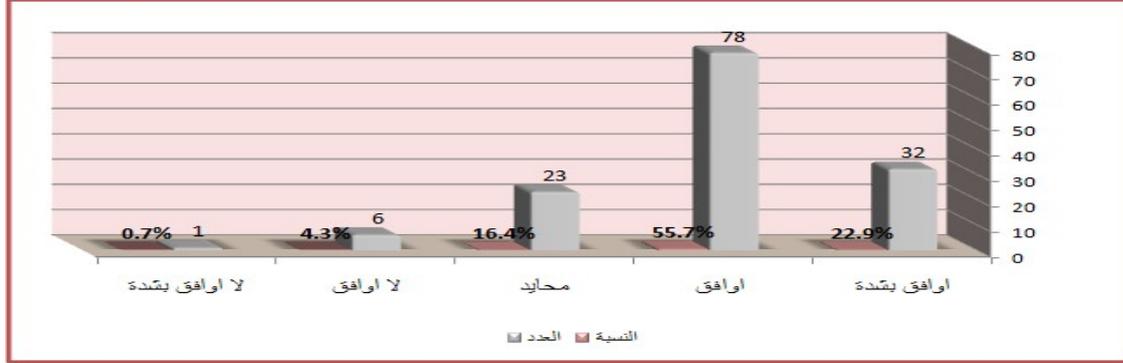
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٢,٩%	٣٢	أوافق بشدة
٥٥,٧%	٧٨	أوافق
١٦,٤%	٢٣	محايد
٤,٣%	٦	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣١/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣١/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣١/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٥,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٢,٩%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٦,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٤,٣%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي.

العبارة السادسة والعشرون: البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياساتها المحاسبية يقوي من نتائج التحليل

جدول رقم (٣٢/٢/٤)

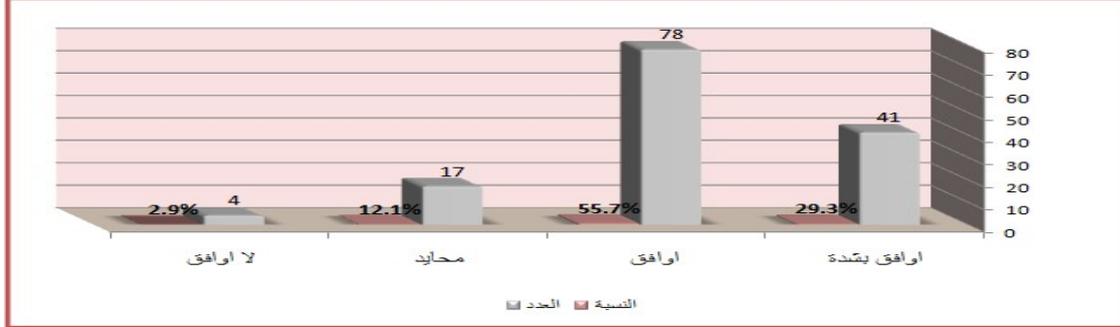
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٩,٣%	٤١	أوافق بشدة
٥٥,٧%	٧٨	أوافق
١٢,١%	١٧	محايد
٢,٩%	٤	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٢/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٢/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٢/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٥,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٩,٣%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٢,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياساتها المحاسبية يقوي من نتائج التحليل.

العبارة السابعة والعشرون: لا تتوقف دقة نتائج التحليل المالي علي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط

جدول رقم (٣٣/٢/٤)

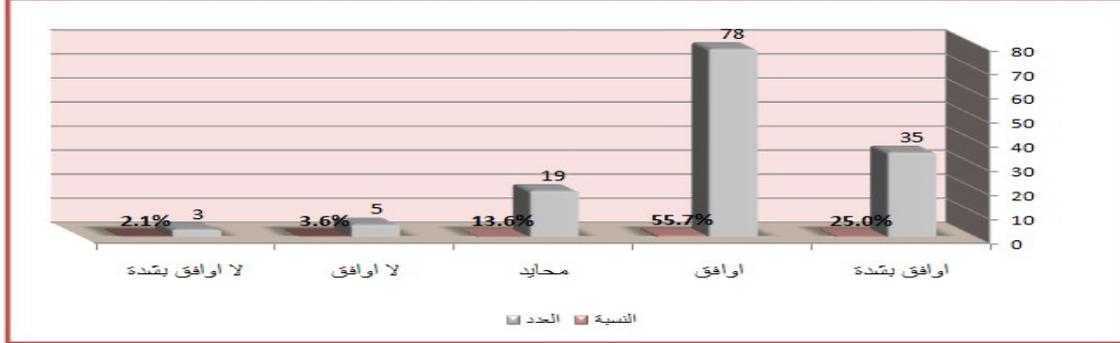
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٥%	٣٥	أوافق بشدة
٥٥,٧%	٧٨	أوافق
١٣,٦%	١٩	محايد
٣,٦%	٥	لا أوافق
٢,١%	٣	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٣/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٣/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٣/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٥,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٥%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٣,٦%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣,٦%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٢,١%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أنه دقة نتائج التحليل المالي لا تتوقف على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط. العبارة الثامنة والعشرون: دقة نتائج التحليل المالي التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار تتطلب كفاءة المحلل المالي

جدول رقم (٣٤/٢/٤)

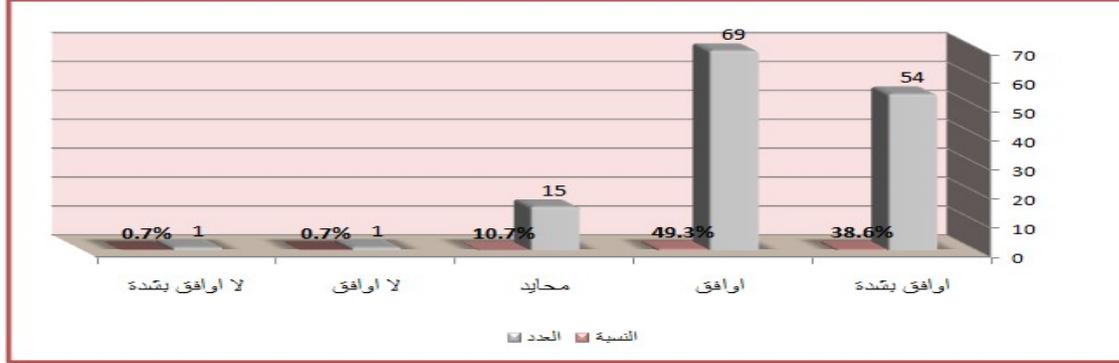
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٨,٦%	٥٤	أوافق بشدة
٤٩,٣%	٦٩	أوافق
١٠,٧%	١٥	محايد
٠,٧%	١	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٩,٣%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٨,٦%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٠,٧%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا، وأن هنالك أيضاً نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أنه دقة نتائج التحليل المالي التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار تتطلب كفاءة المحلل المالي.

العبارة التاسعة والعشرون: الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد علي التحليل المالي

جدول رقم (٣٥/٢/٤)

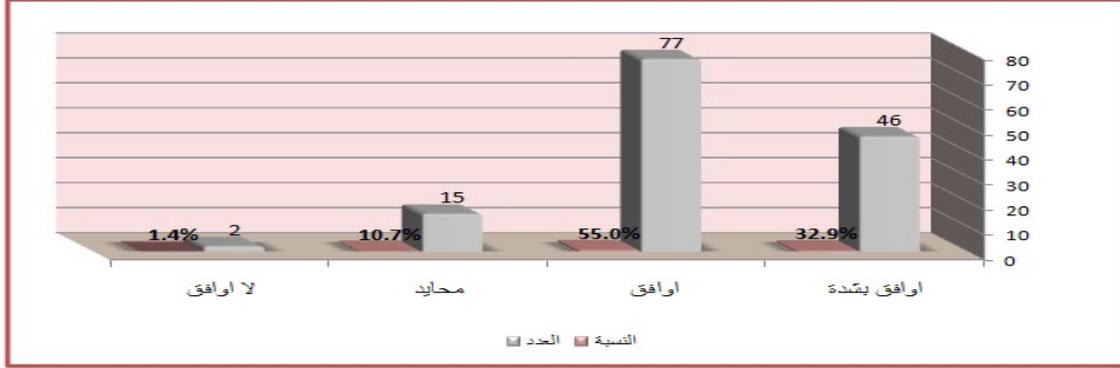
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة والعشرون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٢,٩%	٤٦	أوافق بشدة
٥٥%	٧٧	أوافق
١٠,٧%	١٥	محايد
١,٤%	٢	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٥/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٥/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٥/٢/٤) أعلاه أن هناك نسبة (٥٥%) وافقوا على العبارة، وأن هناك نسبة (٣٢,٩%) وافقوا بشدة، وأن هناك نسبة (١٠,٧%) محايدين، وأن هناك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد علي التحليل المالي.

العبارة الثلاثون: الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي

جدول رقم (٣٦/٢/٤)

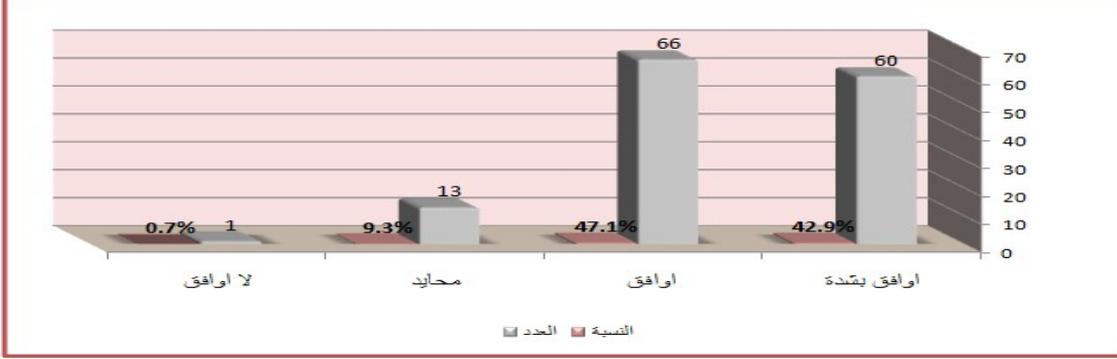
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٢,٩%	٦٠	أوافق بشدة
٤٧,١%	٦٦	أوافق
٩,٣%	١٣	محايد
٠,٧%	١	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٦/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٦/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٦/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٧,١%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٢,٩%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٩,٣%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك ان الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي. العبارة الحادية والثلاثون: يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في وضع استراتيجيات سليمة

جدول رقم (٣٧/٢/٤)

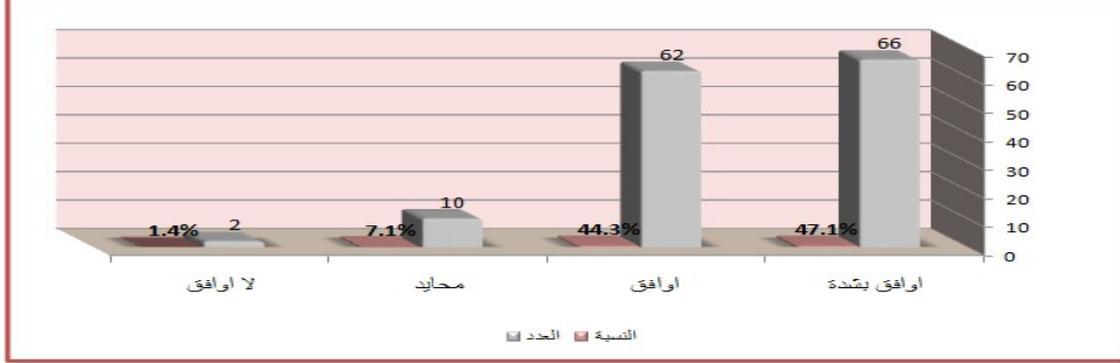
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٧,١%	٦٦	أوافق بشدة
٤٤,٣%	٦٢	أوافق
٧,٢%	١٠	محايد
١,٤%	٢	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٧/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٧/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٧/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٧,١%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٤,٣%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٧,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن التحليل المالي يوفر بيانات تساعد في وضع استراتيجيات سليمة. العبارة الثانية والثلاثون: الاستراتيجيات المبنية على بيانات دقيقة تساعد في تطوير الأداء المالي

جدول رقم (٣٨/٢/٤)

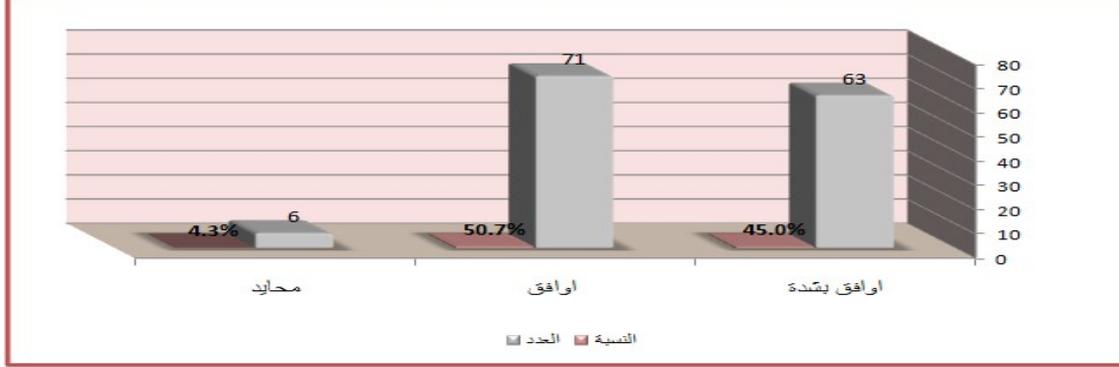
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
%٤٥	٦٣	أوافق بشدة
%٥٠,٧	٧١	أوافق
%٤,٣	٦	محايد
-	-	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
%١٠٠	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٨/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٨/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٨/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٠,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٥%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٤,٣%) محايد، ويتضح من ذلك أن الاستراتيجيات المبنية على بيانات دقيقة تساعد في تطوير الأداء المالي .

العبارة الثالثة والثلاثون: يوفر التحليل المالي مؤشرات تساعد في زيادة مرتبات وحوافز العاملين

جدول رقم (٣٩/٢/٤)

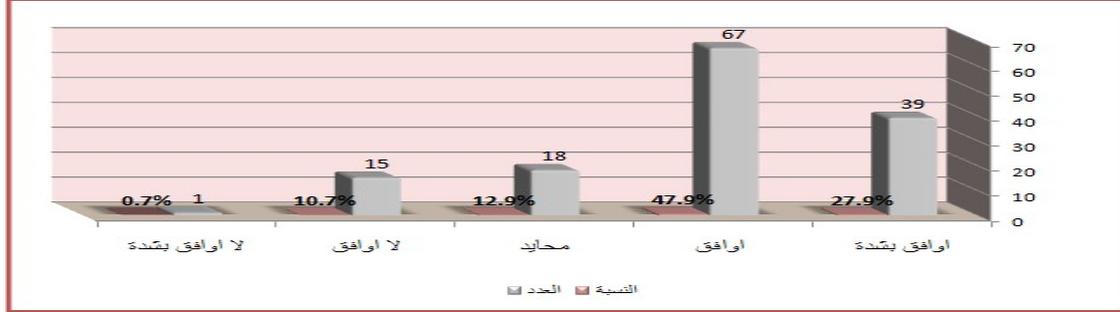
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٧,٩%	٣٩	أوافق بشدة
٤٧,٩%	٦٧	أوافق
١٢,٨%	١٨	محايد
١٠,٧%	١٥	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣٩/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣٩/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣٩/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٧,٩%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٧,٩%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٢,٩%) محايدين، وأن هنالك نسبة (١٠,٧%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن التحليل المالي يوفر مؤشرات تساعد في زيادة مرتبات وحوافز العاملين.

العبارة الرابعة والثلاثون: يساعد التحليل المالي بإعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات

جدول رقم (٤٠/٢/٤)

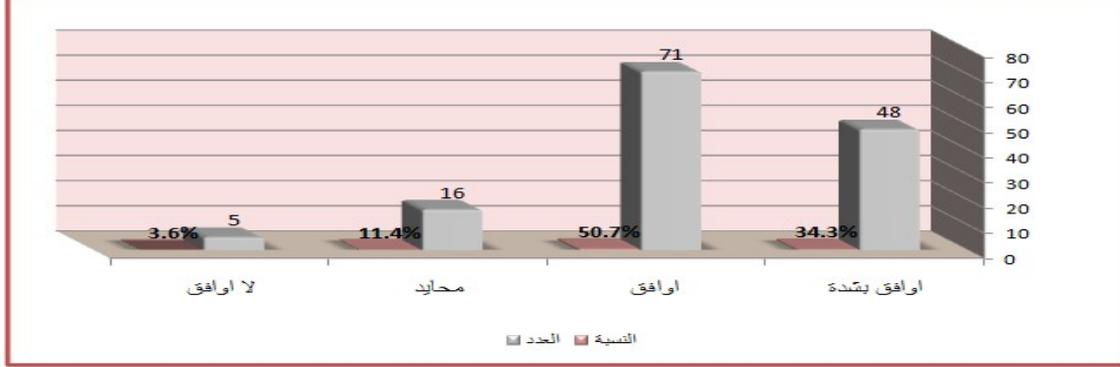
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٤,٣%	٤٨	أوافق بشدة
٥٠,٧%	٧١	أوافق
١١,٤%	١٦	محايد
٣,٦%	٥	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤٠/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤٠/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤٠/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٠,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٤,٣%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١١,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣,٦%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن التحليل المالي يساعد بإعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات.

العبارة الخامسة والثلاثون: يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك علي المنافسة

جدول رقم (٤١/٢/٤)

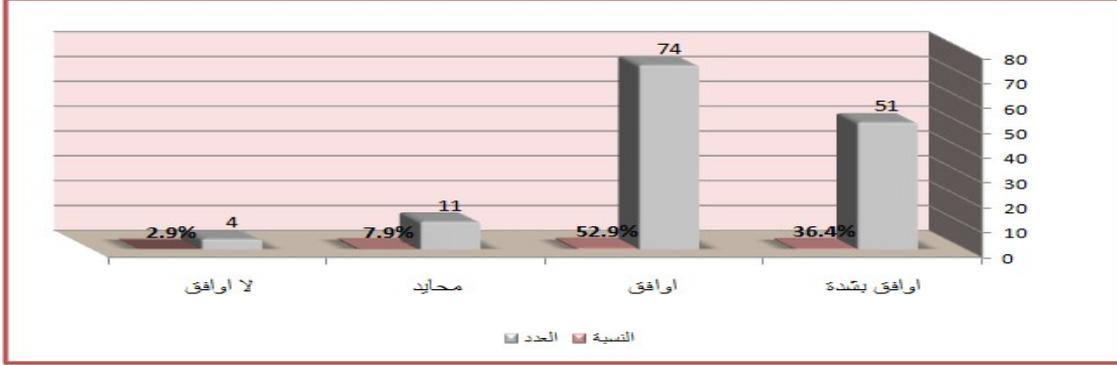
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٦,٤%	٥١	أوافق بشدة
٥٢,٩%	٧٤	أوافق
٧,٩%	١١	محايد
٢,٨%	٤	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٢,٩%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٦,٤%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٧,٩%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن التحليل المالي يوفر عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك علي المنافسة.

العبارة السادسة والثلاثون: المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية

جدول رقم (٤/٢/٤)

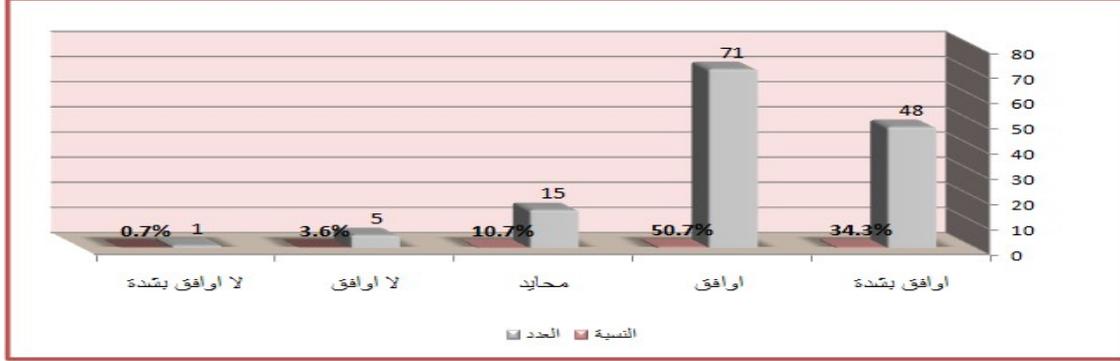
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٤,٣%	٤٨	أوافق بشدة
٥٠,٧%	٧١	أوافق
١٠,٧%	١٥	محايد
٣,٦%	٥	لا أوافق
٠,٧%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٠,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٤,٣%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٠,٧%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣,٦%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (٠,٧%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من ذلك أن المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية. العبارة السابعة والثلاثون: تتيح المؤشرات المالية المقارنة مع الوصفاء في ظل المنافسة

جدول رقم (٤/٣/٤)

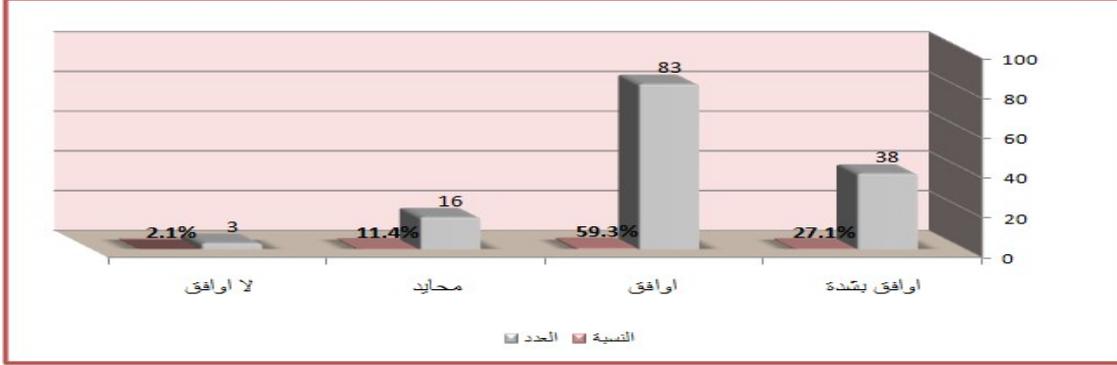
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٧,١%	٣٨	أوافق بشدة
٥٩,٣%	٨٣	أوافق
١١,٤%	١٦	محايد
٢,٢%	٣	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤٣/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤٣/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤٣/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٩,٣%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٧,١%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١١,٤%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,١%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن المؤشرات المالية تتيح المقارنة مع الوصفاء في ظل المنافسة.

العبارة الثامنة والثلاثون: تمكن نسب التحليل المالي من الوصول لدرجات تقويم أداء العاملين بالبنك

جدول رقم (٤٤/٢/٤)

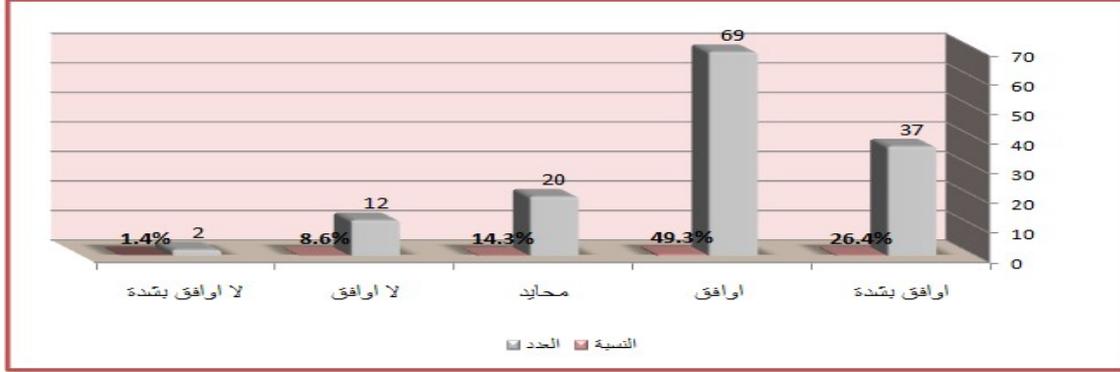
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٦,٤%	٣٧	أوافق بشدة
٤٩,٣%	٦٩	أوافق
١٤,٣%	٢٠	محايد
٨,٦%	١٢	لا أوافق
١,٤%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٩,٣%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٢٦,٤%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٤,٣%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٨,٦%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (١,٤%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من ذلك أن نسب التحليل المالي تمكن من الوصول لدرجات تقويم أداء العاملين بالبنك.

العبارة التاسعة والثلاثون: يوفر تحليل القوائم المالية بالبنك مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية واتخاذ قرارات مستقبلية

جدول رقم (٤٥/٢/٤)

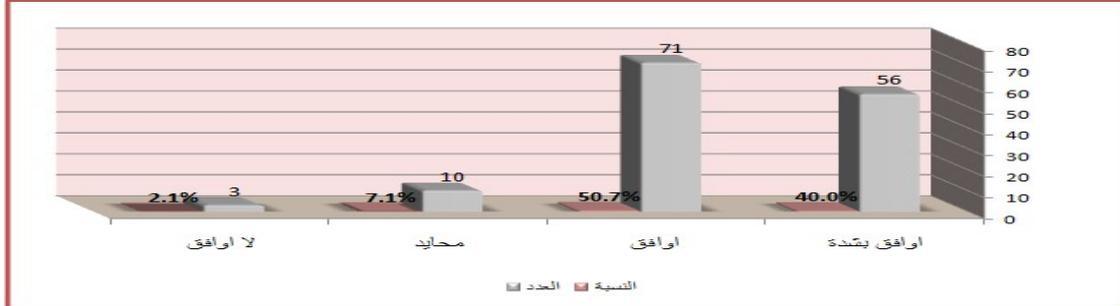
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة والثلاثون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٠%	٥٦	أوافق بشدة
٥٠,٧%	٧١	أوافق
٧,٢%	١٠	محايد
٢,١%	٣	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤٥/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة والثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤٥/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤٥/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٠,٧%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٤٠%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (٧,١%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,١%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن تحليل القوائم المالية بالبنك يوفر مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية واتخاذ قرارات مستقبلية.

العبارة الأربعون: تساعد نسب التحليل المالي في قياس مدى كفاءة الإدارة

جدول رقم (٤٦/٢/٤)

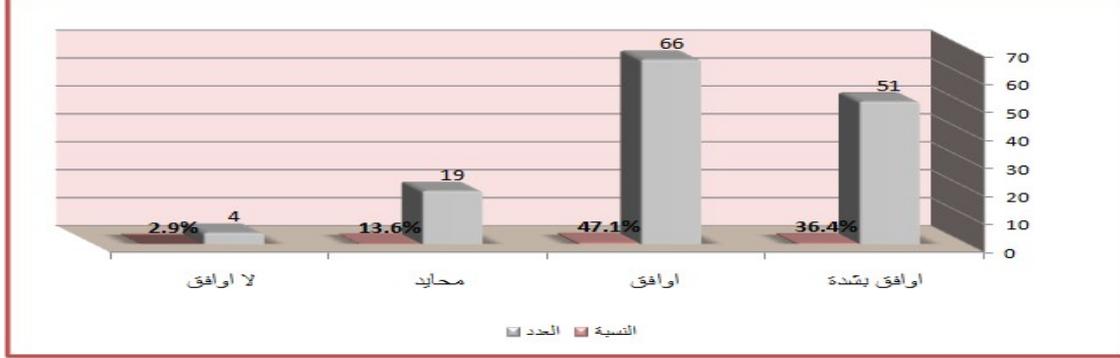
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأربعون

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٦,٤%	٥١	أوافق بشدة
٤٧,١%	٦٦	أوافق
١٣,٦%	١٩	محايد
٢,٩%	٤	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤٦/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأربعة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤٦/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤٦/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٧,١%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك نسبة (٣٦,٤%) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٣,٦%) محايدين، وأن هنالك نسبة (٢,٩%) لم يوافقوا، ويتضح من ذلك أن نسب التحليل المالي تساعد في قياس مدى كفاءة الإدارة.

المبحث الثالث

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات :

وفى الجزء التالي يقوم الباحث بإستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حدى

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تتص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الأتي .:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (١/٣/٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يعتمد التحليل المالي الكفاء علي مصداقية المعلومات المالية	١,٤٠	٠,٥٣٤
٢	يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية علي نتائج التحليل المالي	١,٧٣	٠,٦٤٤
٣	تنخفض مخاطر القرارات الاستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي	١,٦٨	٠,٧٢٢
٤	تنويع المحفظة الاستثمارية يقلل من مخاطر الاستثمار	١,٨٤	٠,٧٧١
٥	الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار	١,٨٧	٠,٨٥٥
٦	المعلومات الشاملة بالقوائم المالية تزداد من دقة نتائج التحليل المالي	١,٦٤	٠,٧٠٠
٧	كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار	١,٧٢	٠,٧٦٩
٨	ملائمة المعلومات المحاسبية هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية	١,٨٨	٠,٧٩١
٩	ثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الاستثمار	٢,٠٦	٠,٩٧٦
١٠	تسلسل القرار الاستثماري عبر المستويات الإدارية يزيد من فرص نجاحه	١,٩٦	٠,٨٨٥

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتبين من الجدول جدول رقم (١/٣/٤) ما يلي :

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١,٤٠ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٥٣٤ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التحليل المالي الكفاء يعتمد علي مصداقية المعلومات المالية.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ١,٧٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٤٤ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن اتخاذ القرارات الاستثمارية يتوقف علي نتائج التحليل المالي.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ١,٦٨ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٢٢ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن مخاطر القرارات الاستثمارية تتخفض كلما زادت كفاءة التحليل المالي.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ١,٨٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٧١ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تنوع المحفظة الاستثمارية يقلل من مخاطر الاستثمار.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ١,٨٧ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٨٥٥ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ١,٦٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٠٠ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات الشاملة بالقوائم المالية تزداد من دقة نتائج التحليل المالي.

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ١,٧٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٦٩ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار.

٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ١,٨٨ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٩١ وتعنى أن غالبية أفراد العينة غير موافقون على أن ملائمة المعلومات المحاسبة هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية.

٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ٢,٠٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٧٦ وتعنى أن غالبية أفراد العينة غير موافقون على أن ثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الاستثمار.

١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ١,٩٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٨٨٥ وتعنى أن غالبية أفراد العينة غير موافقون على أن تسلسل القرار الاستثماري عبر المستويات الإدارية يزيد من فرص نجاحه.

جدول رقم (٢/٣/٤)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لافراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية
١	يعتمد التحليل المالي الكفاء علي مصداقية المعلومات المالية	٧٥,٩٥٧	٠,٠٠٠
٢	يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية علي نتائج التحليل المالي	١,١٠٦	٠,٠٠٠
٣	تتخفض مخاطر القرارات الاستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي	٨٣,٠٢٩	٠,٠٠٠
٤	تنوع المحفظة الاستثمارية يقلل من مخاطر الاستثمار	٥٩,٥٤٣	٠,٠٠٠
٥	الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار	٦٠,٢٨٦	٠,٠٠٠
٦	المعلومات الشاملة بالقوائم المالية تزداد من دقة نتائج التحليل المالي	٩٦,٦٨٦	٠,٠٠٠
٧	كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار	٨٠,٩٧١	٠,٠٠٠
٨	ملائمة المعلومات المحاسبية هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية	٦٣,٦٠٠	٠,٠٠٠
٩	ثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الاستثمار	٦٧,٠٠٠	٠,٠٠٠
١٠	تسلسل القرار الاستثماري عبر المستويات الإدارية يزيد من فرص نجاحه	١,٠١٩	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتبين من الجدول رقم (٢/٣/٤) ما يلي :

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي ٧٥,٩٥٧ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ١,١٠٦ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ٨٣,٠٢٩ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٤/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي ٥٩,٥٤٣ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ٦٠,٢٨٦ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٦/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي ٩٦,٦٨٦ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٧/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي ٨٠,٩٧١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٨/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي ٦٣,٦٠٠ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٩/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي ٦٧,٠٠٠ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

١٠/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي ١,٠١٩ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

جدول رقم (٣/٣/٤)

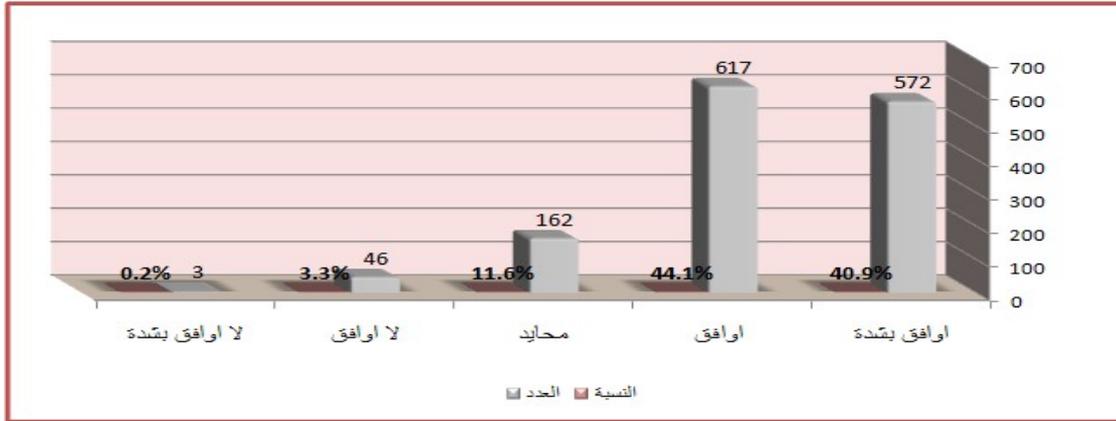
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الأولى

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٠,٩%	٥٧٢	أوافق بشدة
٤٤%	٦١٧	أوافق
١١,٦%	١٦٢	محايد
٣,٣%	٤٦	لا أوافق
٠,٢%	٣	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (١/٣/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣/٣/٤) والشكل البياني رقم (١/٣/٤) أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولى بلغ (٤٠,٩%) ونسبة الموافقين (٤٤,١%)، وبلغت نسبة المحايدين (١١,٦%) وبلغت نسبة غير الموافقين (٣,٣%)، ونسبة غير الموافقين بشدة (٠,٢%).

يتضح من الجدول رقم (٤/٣/٢) أن القيمة الإحصائية لاختبار مربع كاي^٢ لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى أصغر من مستوى

الدلالة (٠,٠٥) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى. وتأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أنه (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية) قد تحققت

ثانياً: نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي :
 هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على القوائم المالية والتقارير
 المالية وتوحيد السياسات المحاسبية

جدول رقم (٤/٣/٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية	١,٩٩	٠,٨٣١
٢	إتباع سياسات محاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية	٢,٩٤	١,٠٦١
٣	تغيير السياسات المحاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية	٢,٥٠	٠,٩٩٣
٤	تزداد مخاطر المنشأة بإتباع سياسات محاسبية غير ثابتة	١,٩٧	٠,٧٦٨
٥	لا تعتمد الأطراف الخارجية على المعلومات المحاسبية المعدة بسياسات محاسبية متغيرة	٢,٤١	٠,٩٧٤
٦	تقل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك يغير السياسات ويقل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك	٢,٢٢	٠,٩٠٦
٧	نتائج التحليل المالي بالبنك ذات السياسات غير الثابتة تكون مضلله	١,٩١	٠,٧٧٣
٨	يخالف تغيير السياسات المحاسبية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً	٢,١٩	٠,٩٥٩
٩	تقل درجة الاعتماد على القوائم والتقارير المالية عند تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى	٢,٢٩	٠,٩٧٨
١٠	توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المنشأة مع مثيلاتها من سنة لأخرى	١,٨١	٠,٧٢٦

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتبين من الجدول جدول رقم (٤/٣/٤) أعلاه ما يلي :

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١,٩٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٨٣١ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية .

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ٢,٩٤ والانحراف المعياري لها يساوي ١,٩٤ وتعنى أن غالبية أفراد العينة محايدون على أن إتباع سياسات محاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ٢,٥٠ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٩٣ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تغيير السياسات المحاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ١,٩٧ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٦٨ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن مخاطر المنشأة تزداد بإتباع سياسات محاسبية غير ثابتة .

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ٢,٤١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٧٤ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لا تعتمد الأطراف الخارجية علي المعلومات المحاسبية المعدة بسياسات محاسبية متغيرة.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ٢,٢٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٠٦ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تقل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك يغير السياسات ويقلل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك .

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ١,٩١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٧٣ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه نتائج التحليل المالي بالبنك ذات السياسات غير الثابتة تكون مضللة.

- ٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ٢,١٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٥٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه يخالف تغيير السياسات المحاسبية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
- ٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ٢,٢٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٧٨ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه تقل درجة الاعتماد على القوائم والتقارير المالية عند تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى.
- ١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ١,٨١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٢٦ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المنشأة مع مثيلاتها من سنة لأخرى .

جدول رقم (٥/٣/٤)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية
١	توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية	٩٩,٩٢٩	٠,٠٠٠
٢	إتباع سياسات محاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية	٤١,٢١٤	٠,٠٠٠
٣	تغيير السياسات المحاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية	٦٠,٩٢٩	٠,٠٠٠
٤	تزداد مخاطر المنشأة بإتباع سياسات محاسبية غير ثابتة	٨٦,٠٠٠	٠,٠٠٠
٥	لا تعتمد الأطراف الخارجية علي المعلومات المحاسبية المعدة بسياسات محاسبية متغيرة	٧٠,٣٥٧	٠,٠٠٠
٦	تقل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك يغير السياسات ويقلل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك	٨١,٣٥٧	٠,٠٠٠
٧	نتائج التحليل المالي بالبنك ذات السياسات غير الثابتة تكون مضلله	١,٣٨٥	٠,٠٠٠
٨	يخالف تغيير السياسات المحاسبية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً	٦٥,٩٢٩	٠,٠٠٠
٩	تقل درجة الاعتماد علي القوائم والتقارير المالية عند تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى	٨٤,٧٨٦	٠,٠٠٠
١٠	توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المنشأة مع مثيلاتها من سنة لأخرى	٨١,١٤٣	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (٥/٣/٤) كما يلي :

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي ٩٩,٩٢٩ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ٤١,٢١٤ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ٦٠,٩٢٩ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٤/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي ٨٦,٠٠٠ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ٧٠,٣٥٧ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٦/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي ٨١,٣٥٧ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٧/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي ١,٣٨٥ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٨/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي ٦٥,٩٢٩ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٩/ قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي ٨٤,٧٨٦ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

١٠ / قيمة مربع كاي للعبارة العاشرة تساوي ٨١,١٤٣ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة على العبارة.

جدول رقم (٦/٣/٤)

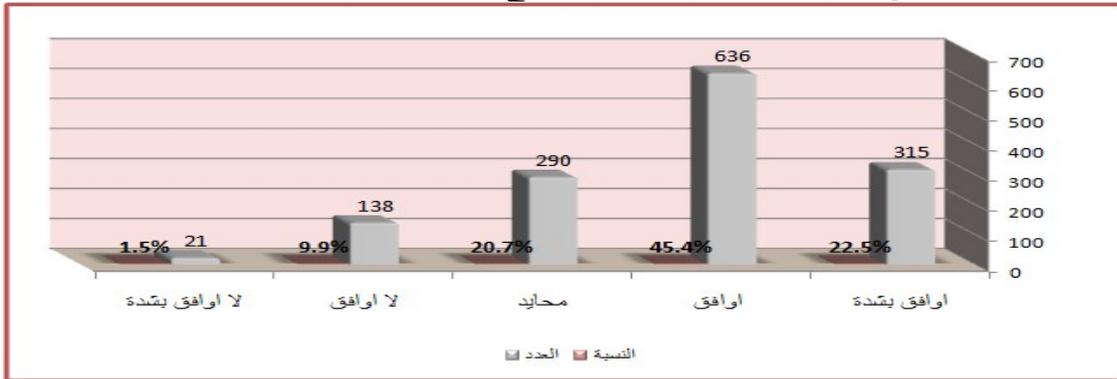
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٢٢,٥%	٣١٥	أوافق بشدة
٤٥,٤%	٦٣٦	أوافق
٢٠,٧%	٢٩٠	محايد
٩,٩%	١٣٨	لا أوافق
١,٥%	٢١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢/٣/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٦/٣/٤) والشكل البياني رقم (٢/٣/٤) أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولى بلغ (٢٢,٥%) ونسبة الموافقين

(٤٥,١%)، وبلغت نسبة المحايدين (٢٠,٧%) وبلغت نسبة غير الموافقين (٩,٩%)، ونسبة غير الموافقين بشدة (١,٥%).

يتضح من الجدول رقم (٥/٣/٤) أن القيمة الإحصائية لاختبار مربع كاي^٢ لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة حول جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد أفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. و تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على القوائم المالية والتقارير المالية وتوحيد السياسات المحاسبية) قد تتحقق.

ثالثاً: نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي :
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي

جدول رقم (٧/٣/٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تعتمد نتائج التحليل المالي علي مؤشرات ومعلومات ملائمة	١,٦٩	٠,٥٦٤
٢	الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي	١,٦٦	٠,٧٢٦
٣	الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية	١,٨٥	٠,٦٤٥
٤	يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسية المستخدمة فيها	١,٨٥	٠,٦٤٥
٥	تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي	٢,٠٤	٠,٧٩٥
٦	البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياساتها المحاسبية يقوي من نتائج التحليل	١,٨٩	٠,٧٢١
٧	لا تتوقف دقة نتائج التحليل المالي علي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط	٢,٠٢	٠,٨٥٢
٨	دقة نتائج التحليل المالي التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار تتطلب كفاءة المحلل المالي	١,٧٦	٠,٧٢٨
٩	الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد علي التحليل المالي	١,٨١	٠,٦٧٧
١٠	الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي	١,٦٨	٠,٦٧١

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتبين من الجدول جدول رقم (٧/٣/٤) أعلاه ما يلي :

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١,٦٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٥٦٤ وتعنى أن غالبية أفراد العينة غير موافقون بشدة على أن نتائج التحليل المالي تعتمد علي مؤشرات ومعلومات ملائمة.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ١,٦٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٢٦ وتعنى أن غالبية أفراد العينة غير موافقون بشدة على أن الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ١,٨٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٤٥ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ١,٨٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٤٥ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المحلل المالي يقوم أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسية المستخدمة فيها.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ٢,٠٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٩٥ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ١,٨٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٢١ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياساتها المحاسبية يقوي من نتائج التحليل.

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ٢,٠٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٨٥٢ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن دقة نتائج التحليل المالي لا تتوقف علي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط.

٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ١,٧٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٢٨ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن دقة نتائج التحليل المالي التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار تتطلب كفاءة المحلل المالي.

٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ١,٨١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٧٧ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد علي التحليل المالي.

١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ١,٦٨ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٧١ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي.

جدول رقم (٨/٣/٤)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لافراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية
١	تعتمد نتائج التحليل المالي علي مؤشرات ومعلومات ملائمة	٦٠,٨٧١	٠,٠٠٠
٢	الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي	٩٣,٢٠٠	٠,٠٠٠
٣	الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية	١,٠٦١	٠,٠٠٠
٤	يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسية المستخدمة فيها	١,٠٦١	٠,٠٠٠
٥	تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي	١,٣٤١	٠,٠٠٠
٦	البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياساتها المحاسبية يقوي من نتائج التحليل	٩٠,٥٧١	٠,٠٠٠
٧	لا تتوقف دقة نتائج التحليل المالي علي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط	١,٣٥١	٠,٠٠٠
٨	دقة نتائج التحليل المالي التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار تتطلب كفاءة المحلل المالي	١,٤٢٣	٠,٠٠٠
٩	الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد علي التحليل المالي	٩٦,٤٠٠	٠,٠٠٠
١٠	الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي	٩٢,١٧١	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (٨/٣/٤) كما يلي :

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي ٦٠,٨٧١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ٩٣,٢٠٠ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ١,٠٦١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٤/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي ١,٠٦١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ١,٣٤١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٦/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي ٩٠,٥٧١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٧/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي ١,٣٥١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٨/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي ١,٤٢٣ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٩/ قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي ٩٦,٤٠٠ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

١٠/ قيمة مربع كاي للعبارة العاشرة تساوي ٩٢,١٧١ والقيمة الإحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

جدول رقم (٩/٣/٤)

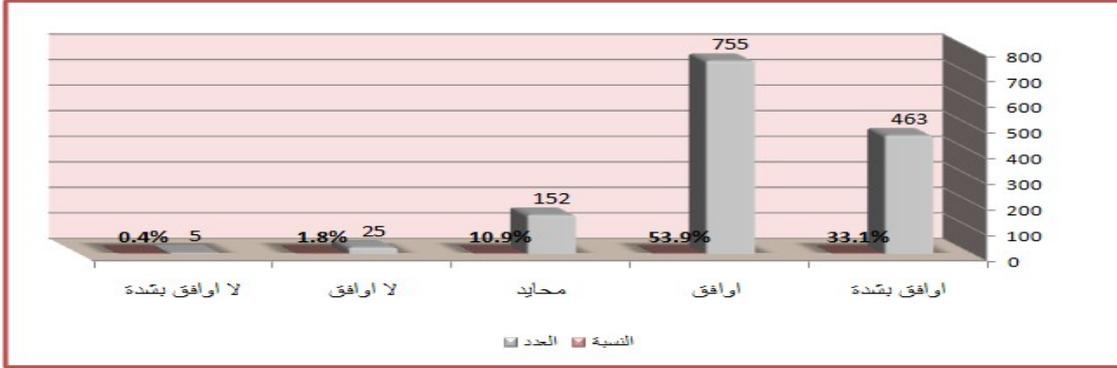
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٣,١%	٤٦٣	أوافق بشدة
٥٣,٩%	٧٥٥	أوافق
١٠,٩%	١٥٢	محايد
١,٨%	٢٥	لا أوافق
٠,٤%	٥	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣/٣/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٩/٣/٤) والشكل البياني رقم (٣/٣/٤) أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولى بلغ (٣٣,١%) ونسبة الموافقين (٥٣,٩%)، وبلغت نسبة المحايدين (١٠,٩%) وبلغت نسبة غير الموافقين (١,٨%)، ونسبة غير الموافقين بشدة (٠,٤%).

يتضح من الجدول رقم (٨/٣/٤) أن القيمة الإحصائية لاختبار مربع كاي^٢ لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد أفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة. و تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أنه (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي) قد تحققت.

رابعاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الأتي .:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة نتائج التحليل المالي في المصارف السودانية وبين وضع الاستراتيجيات المناسبة

جدول رقم (١٠/٣/٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الرابعة

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في وضع استراتيجيات سليمة	١,٦٣	٠,٦٨٢
٢	الاستراتيجيات المبنية على بيانات دقيقة تساعد في تطوير الأداء المالي	١,٥٩	٠,٥٧٤
٣	يوفر التحليل المالي مؤشرات تساعد في زيادة مرتبات وحوافز العاملين	٢,٠٩	٠,٩٤٨
٤	يساعد التحليل المالي بإعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات	١,٨٤	٠,٧٦١
٥	يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك على المنافسة	١,٧٧	٠,٧١٣
٦	المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية	١,٨٦	٠,٨٠١
٧	تتيح المؤشرات المالية المقارنة مع الوصفاء في ظل المنافسة	١,٨٩	٠,٦٧٩
٨	تمكن نسب التحليل المالي من الوصول لدرجات تقويم أداء العاملين بالبنك	٢,٠٩	٠,٩٣٦
٩	يوفر تحليل القوائم المالية بالبنك مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية واتخاذ قرارات مستقبلية	١,٧١	٠,٦٩٢
١٠	تساعد نسب التحليل المالي في قياس مدى كفاءة الإدارة	١,٨٣	٠,٧٦٨

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتبين من الجدول رقم (١٠/٣/٤) ما يلي :

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١,٦٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٨٢ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التحليل المالي يوفر بيانات تساعد في وضع استراتيجيات سليمة.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ١,٥٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٥٧٤ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاستراتيجيات المبنية علي بيانات دقيقة تساعد في تطوير الأداء المالي.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ٢,٠٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٤٨ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن التحليل المالي يوفر مؤشرات تساعد في زيادة مرتبات وحوافز العاملين.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ١,٨٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٦١ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن التحليل المالي يساعد بإعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ١,٧٧ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧١٣ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التحليل المالي يوفر عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك علي المنافسة.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ١,٨٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٨٠١ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية.

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفرادعينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ١,٨٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٧٩ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المؤشرات المالية تتيح المقارنة مع الوصفاء في ظل المنافسة.

٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ٢,٠٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٩٣٦ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نسب التحليل المالي تمكن من الوصول لدرجات تقويم أداء العاملين بالبنك.

٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ١,٧١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٦٩٢ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تحليل القوائم المالية بالبنك يوفر مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية واتخاذ قرارات مستقبلية.

١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ١,٨٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٧٦٨ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نسب التحليل المالي تساعد في قياس مدى كفاءة الإدارة.

جدول رقم (١١/٣/٤)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لافراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الرابعة

الرقم	العبارة	مربع كاي	القيمة الاحتمالية
١	يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في وضع استراتيجيات سليمة	٩٧,٢٥٧	٠,٠٠٠
٢	الاستراتيجيات المبنية علي بيانات دقيقة تساعد في تطوير الأداء المالي	٥٣,٨٤٣	٠,٠٠٠
٣	يوفر التحليل المالي مؤشرات تساعد في زيادة مرتبات وحوافز العاملين	٩٤,٢٨٦	٠,٠٠٠
٤	يساعد التحليل المالي بإعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات	٧٧,٨٨٦	٠,٠٠٠
٥	يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك علي المنافسة	٩٤,٦٨٦	٠,٠٠٠
٦	المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية	١,٣١٣	٠,٠٠٠
٧	تتيح المؤشرات المالية المقارنة مع الوصفاء في ظل المنافسة	١,٠٧٥	٠,٠٠٠
٨	تمكن نسب التحليل المالي من الوصول لدرجات تقويم أداء العاملين بالبنك	٩٨,٥٠٠	٠,٠٠٠
٩	يوفر تحليل القوائم المالية بالبنك مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية واتخاذ قرارات مستقبلية	٩٦,٧٤٣	٠,٠٠٠
١٠	تساعد نسب التحليل المالي في قياس مدى كفاءة الإدارة	٦٩,٥٤٣	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (١١/٣/٤) كما يلي :

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي ٩٧,٢٥٧ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ٥٣,٨٤٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ٩٤,٢٨٦ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٤/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي ٧٧,٨٨٦ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ٩٤,٦٨٦ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٦/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي ١,٣١٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٧/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي ١,٠٥٧ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٨/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي ٩٨,٥٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

٩/ قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي ٩٦,٧٤٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

١٠/ قيمة مربع كاي للعبارة العاشرة تساوي ٦٩,٥٤٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة.

جدول رقم (١٢/٣/٤)

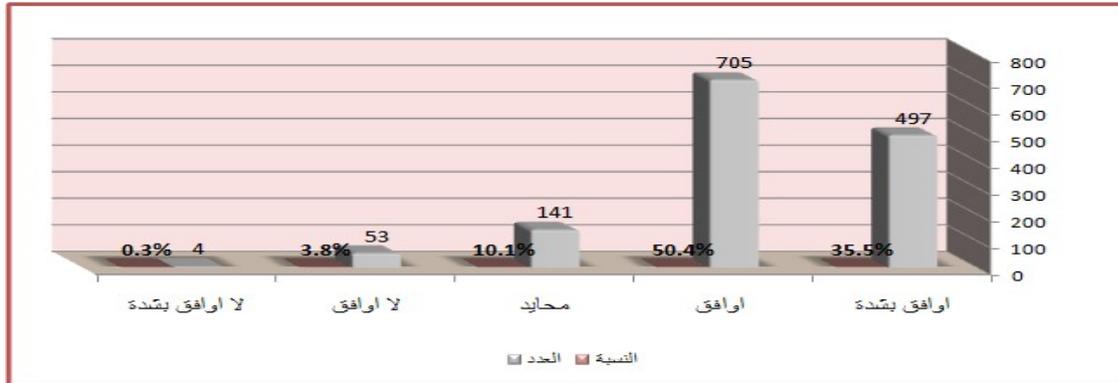
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٥,٥%	٤٩٧	أوافق بشدة
٥٠,٤%	٧٠٥	أوافق
١٠,١%	١٤١	محايد
٣,٨%	٥٣	لا أوافق
٠,٣%	٤	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٤٠٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤/٣/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٢/٣/٤) والشكل البياني رقم (٤/٣/٣) أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولى بلغ (٣٥,٥%) ونسبة الموافقين (٥٠,٤%)، وبلغت نسبة المحايدين (١٠,١%) وبلغت نسبة غير الموافقين (٣,٨%)، ونسبة غير الموافقين بشدة (٠,٣%).

يتضح من الجدول رقم (١١/٣/٤) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي^٢ لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة أصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير

الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة. و تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الرابعة والتي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة نتائج التحليل المالي في المصارف السودانية وبين وضع الاستراتيجيات المناسبة) قد تحققت.

الخاتمة

تشتمل على:
أولاً: النتائج
ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث للنتائج الآتية :

١. يعتمد التحليل المالي الكفاء على مصداقية المعلومات المالية.
٢. تنخفض مخاطر القرارات الاستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي.
٣. يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية علي نتائج التحليل المالي.
٤. كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار.
٥. ثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الاستثمار.
٦. تقل درجة الاعتماد علي القوائم والتقارير المالية عند تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى.
٧. يخالف تغيير السياسات المحاسبية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
٨. نتائج التحليل المالي بالبنك ذات السياسات غير الثابتة تكون مضلله.
٩. تقل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك يغير السياسات ويقلل فرص الاستثمار والتمويل بالبنك .
١٠. لا تعتمد الأطراف الخارجية علي المعلومات المحاسبية المعدة بسياسات محاسبية متغيرة
- ١١.تزداد مخاطر المنشأة بإتباع سياسات محاسبية غير ثابتة.
- ١٢.توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية.
- ١٣.يجب الاهتمام بالسياسات محاسبية لأنها تعكس نتائج أعمال حقيقية.
- ١٤.تغيير السياسات المحاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية.
- ١٥.الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي.

١٦. تتوقف دقة نتائج التحليل المالي علي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط.
- ١٧.تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي.
١٨. المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية.

- ١٩ . تتيح المؤشرات المالية المقارنة مع الوصفاء في ظل المنافسة.
- ٢٠ . تمكن نسب التحليل المالي من الوصول لدرجات تقويم أداء العاملين بالبنك.
- ٢١ . يوفر تحليل القوائم المالية بالبنك مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية واتخاذ قرارات مستقبلية.
- ٢٢ . تساعد نسب التحليل المالي في قياس مدى كفاءة الإدارة.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي :

١. تنويع المحفظة الاستثمارية للتقليل من مخاطر الاستثمار.
٢. ضرورة الإفصاح عن كافة المعلومات للتقليل من مخاطر الاستثمار.
٣. العمل توفير المعلومات الشاملة بالقوائم المالية للحصول علي نتائج تحليل مالي دقيقة.
٤. أن يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في وضع استراتيجيات سليمة.
٥. أن يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشرات لقياس قدرة البنك علي المنافسة ومؤشرات لزيادة مرتبات وحوافز العاملين.
٦. أن يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسية المستخدمة فيها.
٧. الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد علي التحليل المالي.
٨. البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياستها المحاسبية و زيادة مرتبات وحوافز العاملين و تطوير الأداء و تصحيح الانحرافات.
٩. أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لتزيد من فرص نجاح القرار الاستثماري.
١٠. الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي .
١١. الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح وقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية.
١٢. أن تكون السياسات المحاسبية موحدة وثابتة.
١٣. أن تكون نتائج التحليل المالي دقيقة حتى يعتمد عليها في اتخاذ القرار.

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

القران الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. الكتب

- إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط ، (دم: دن، دت)
إبراهيم درويش ، محمد حسن يس ، المشكلة الإدارية وصناعة القرار ، (القاهرة: دارمطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د ت).
أبو القاسم محمد الشيخ، برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية، (الخرطوم: مكتبة
الإدارة العامة، ٢٠٠٣م).
احمد حسن ظاهر، المحاسبة الإدارية، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ م).
أسامة الحارث ، المحاسبة الإدارية، (عمان : دار الحامد للنشر ، ٢٠٠٤م).
أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البداية، ٢٠٠٤م).
جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٨٠م).
_____ ، إدارة الأعمال، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨
م).
حسين حريم، السلوك التنظيمي، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ م).
خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١م).
خليل الشماع، التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات مع التأكيد علي الشركات،
(عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٨م).
خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، (عمان: دار
وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م).

دونالد كيسو وجيري ويجانت، ترجمة كمال الدين سعيد، المحاسبة المتوسطة، ج ٢، ط ٢،
(الرياض: دار المريخ للنشر ١٩٩٠م)

رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية- مدخل إلي قرارات الاستثمار
وسياسات التمويل، (عمان: دار الميسرة للنشر، ١٩٩٧م).. رمضان محمد غنيم، دراسات
في المحاسبة الإدارية- اتخاذ القرارات الإدارية والتحليل المالي، (القاهرة: دار النهضة
العربية، ب ت).

_____، دراسات في المحاسبة الإدارية، (القاهرة: وحدة المطابع
والتصوير، ١٩٨٧م).

زكي مكي إسماعيل، مبادئ الإدارة، (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، ٢٠٠٩م).
_____، نظم المعلومات الإدارية، (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، ٢٠٠٩م)
زياد رمضان ومحمود الخلايلي، التحليل والتخطيط المالي، (القاهرة: الشركة العربية
المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٣م).

زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدمات،
ط ٢، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م).

_____، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، (عمان: دار وائل للنشر،
١٩٨٨م)

سعيد يس عامر وعلي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة ، ط ٢،
(القاهرة: دن، ١٩٩٨م).

سمير أبو الفتوح صالح، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، (المنصورة: جامعة
المنصورة، ٢٠٠٠م).

سونيا محمد البكري، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة
الإشعاع ، ١٩٩٧م).

سيد الهواري، الإدارة والأصول والأسس العلمية، (بيروت: مطابع النقري، ١٩٦٦م).
صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٩٨م)،

- عادل حسن، صنع القرار الإداري، (الإسكندرية: موسوعة شباب الطليعة، ١٩٧٩م).
- عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر، ٢٠٠١م).
- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ١٩٩٥م).
- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).
- عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٨م).
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٤م).
- _____ ، أساسيات في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١م).
- عبد الفتاح دياب حسن، إدارة التمويل في مشروعات الاستثمار ، (القاهرة: مطبعة النيل، ١٩٦٦م).
- عبد القادر حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٩٣م).
- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م).
- عدنان تايه وارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م).
- علي السامي ، الإدارة العلمية، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠ م).
- علي حسن شرفي، نظرية القرارات الإدارية- مدخل كمي في الإدارة، (عمان: دار الميسرة ، ١٩٩٧م).
- علي شريف، الإدارة المعاصرة، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م).

- علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٢م).
- عليان الشريف، مبادئ المحاسبة المالية، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).
- فالتر ميغيس وروبرت ميغس، ترجمة وتعريف وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، المحاسبة المالية، (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٨م).
- فيصل جميل السعايدة ونضال عبد الله، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، (بيروت: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م).
- كاسر نصر المنصور، نظرية القرارات الإدارية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).
- ليستراي هينجر، سيرج ماتولتس، المحاسبة الإدارية، ترجمة ومراجعة وتقديم: أحمد حامد حجاج. كمال الدين سعيد، سلطان محمد سلطان، (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٢٤هـ).
- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٨).
- محمد أحمد العظمة ويوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، ج ٢، (الكويت: منشورات ذات السلاسل ١٩٩٥م).
- _____، المحاسبة المالية- المحاسبة عن الأصول، ج ١، (الكويت: د ن، ١٩٨٥م).
- محمد سعيد عبد الفتاح، إدارة الأعمال، (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧١م).
- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية- الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (عمان: دار الحامد للنشر، ١٩٩٩م).

محمد صالح الحناوي وآخرون ، تحليل وتقييم الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢م)

محمد محمود خيرى، أصول المحاسبة الإدارية- اتخاذ القرارات والرقابة، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥م).

_____ ،اتخاذ القرارات والرقابة،(القاهرة:مكتبة نهضة الشرق،١٩٨٥م).

محمد مطر، إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية،(عمان: مؤسسة الوراق، ١٩٩٩ م)

_____ ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط١، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م).

_____ ، التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م).

محمود إبراهيم عبد السلام تركي، القوائم المالية والتقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود ، ١٩٩٣م)

محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٥م).

_____ ، رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، دراسة ميدانية ،(القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ١٩٩٨م)

محمود السيد الناجي ، نظرية المحاسبة، (بدون: كتبة الجلاء، ١٩٩٤م).

محمود عساف ، أصول الإدارة ، (القاهرة: دن ، ١٩٧٦م)

مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية -الأصول العلمية والعملية، ج٢، ط١، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١م).

مصطفى كامل متولي، بعض الأساليب الفنية في المحاسبة الإدارية، (القاهرة: عين شمس، ١٩٩٠م).

مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار المستقبل للنشر، ٢٠٠٠م).

منصور السعيدة، المحاسبة الإدارية، (عمان: مؤسسة رام للتكنولوجيا، ١٩٩٣م).
منعم زمير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٩)

_____ ، اتخاذ القرارات الإدارية - مدخل كمي (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م)

منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق راس المال، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٢م).

منير شاكر وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القارات، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م).

منير صالح هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، ط٢، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٩١م).

أحمد هاشم وموسي فضل الله ، تحليل البيانات المالية، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦م).

ناظم سويدان ومحفوظ جودة، اتخاذ القرارات الإدارية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، د ت).

نعيم دهش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان
هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).

وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي- منهج علمي وعملي متكامل، (عمان: مؤسسة العراق للنشر، ٢٠٠٤م).

وليد ناجي الحيايى ومحمد عثمان البطمة، التحليل المالي، (عمان: دار حسن، ١٩٩٦م).

وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، (الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، ٢٠٠٧م).

وليم توماس هنيكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج. كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ١٩٨٩م)

٢. المجلات والدوريات

احمد الفيومي ، أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة :دراسة تطبيقية

على بورصة عمان ،دراسات مجلة العلوم الإدارية ،المجلد ٣٠، العدد ٢ ، ٢٠٠٣م)

حازم الخطيب ،توجيه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثـر

ذلك علي الاقتصاد ،مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ،المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠٠٤م)

الصادق محمد ادم علي ،أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة

الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ،مجلة المحاسبين ،كلية

الدراسات التجارية ،جامعة كردفان ،السودان ،٢٠٠٦م)

عصام الدين برير آدم عوض الله، اتخاذ القرارات الإدارية عند مديري الجامعات

وعلاقتها ببعض السمات الشخصية ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الثاني ،

(٢٠١١م)

علي عبده رضا ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد ٣٠ ذو العقدة ١٤١٩هـ)

كمال فتحي عبد اللطيف، التحليل المالي ما له وما عليه، (مجلة المحاسب القانوني

العربي، العدد ١٥٩ ، ١٩٩٩م).

محمد خليل ،دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات

والبحوث التجارية ،كلية التجارة جامعه نـبها ،العدد ٢ ، ٢٠٠٧م)

ميشيل سعيد سويدان، مدي دقة النسب المالية في قرارات الإقراض والاستثمار على

البنوك التجارية وشركات التامين الأردنية، (طنطا: رسالة دكتوراه في المحاسبة منشورة ،

مجلة التجارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة طنطا ، ٢٠٠٨م)

٣. الرسائل العلمية

اشرف خوفو عزيز، استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفي، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٢م).

ثناء عطية فرج الله ، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة القاهرة ، (١٩٩١م)

جمعة علي سويسي، التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية، بالتطبيق علي المصارف الأهلية الليبية، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٦م).

الجيلي محمد الحسن، تقويم كفاءة أداء راس المال العامل وأثره في القرارات التمويلية والاستثمارية في المصارف التجارية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٤م).

حسن حماد بكري، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م).

خالد محمود الكحلوت، مدي اعتماد المصارف التجارية علي التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، (غزة: رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥م).

خالد وجيه درس ،أثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان :دراسة ميدانية، (عمان: رسالة ماجستير،كلية الأعمال ،قسم المحاسبة ،جامعة جدار ، ٢٠١٠م)

رانيا الصافي فضل،استخدام التحليل المالي في تقويم الأداء المالي لقطاع السياحة في السودان،(الخرطوم:جامعة النيلين،رسالة ماجستير غير منشور، ٢٠٠٧م).

رانيا محمد عمر، دور التحليل المالي في تقويم أداء القطاع المصرفي التجاري السوداني، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، ٢٠٠٧م).

زهراء تاج الدين عبد القادر، أثر التحليل المالي في تفعيل أسواق الأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥م).

الست عبد الله الفضل، أثر عملية اتخاذ القرارات الإدارية على العملية التعليمية والتربوية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠٠٢م).

سمير الرواشدة، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية بعوائد الأسهم (عمان: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٦م).
سهام محمد علي، أثر مخاطر الأوراق المالية علي قرارات الاستثمار المالي، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م).

سوزان دفع الله البشير، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية السودانية، دراسة حالة جامعة النيلين، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩م).

صلاح شاطر محمد، أثر التحليل المالي والفني في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٦م).

طه حسين يوسف، أثر جودة المعلومات المحاسبية علي قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م).

طه نور الدين اسحق عبد الواحد ، تحليل القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٧م).

الطيب مهدي إبراهيم الأمين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩م)

ظاهر القشي وشاهر يوسف ،مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية ،(عمان: دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا)

عادل التجاني السوري، أساليب اتخاذ صناعة القرارات في الاستثمار في الأوراق المالية وآثارها علي حجم التداول للأوراق المالية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧م).

عزت كمال عبد الله، دور تكاليف الجودة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان، ٢٠٠٨م).

عصام محمد البحيصي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين،(غزة: شهادة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، ٢٠٠٦)
عفاف عبد الله أحمد، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النيلين ، ٢٠١٤م).

عماد الدين شرابي، اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم بالاعتماد علي التحليل الفني،(الجزائر: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة محمد خيضر، ٢٠١١م).

غادة محمد عبد الله ، إعداد التقارير المحاسبية البيئية كأساس لإجراء تقييم مستمر ومنتظم لنتائج أعمال الشركات ،(القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة، ١٩٩٨م)

مني عبد السلام عبد السيد، دور التحليل المالي والرقابة المالية في أداء شركات التأمين، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥م).

موسي فضل المولي مالك، دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧م).

ناهض خضر أبو الطيف، اثر التحليل الفني علي قرار المستثمرين، (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة محمد خيضر، ٢٠١١م).

هاجر محمد صالح حسين ، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩م)

الهيثم الكندي يوسف، دور التحليل المالي في تقييم أداء المصارف السودانية، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، ٢٠٠٥م).

٤ . مؤتمرات

نبيل المبارك وسعود بن سليمان، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع النفطي، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في دول الخليج العربي بعنوان: الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية، المنعقد في الفترة ١٤-١٥-٢٠٠٣م، في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريده.

٥ . منشورات

معايير المحاسبة الدولية، لجنة المحاسبة الدولية، الهيئة السعودية للمحاسبين
السعوديين، (١٩٩٩م)

معايير المحاسبة الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،(عمان:
١٩٩٩م).

ثاتيا: المراجع بالغة الانجليزية

١. Books

Bill . Jarngin , **Financial Accounting Standards – Expectation and Analysis** , ١٦th edition , (New York :John wiley and Sons . Inc, ١٩٩٤)

Gateman L.J., **Principles of Managerial Finance**, (N.Y: Harper Row Publisher, ١٩٧٩)

GIVOLY . D and Palman ,D Timelines of Annual Earning Announcement – Emprical Evidence‘ The Accounting Review , July ١٩٨٢)

Gray. S. **International Financial Reporting**, (New York: Martins press ,١٩٨٤)

Gup Benton E. **Principle of financial management**, (New York: Jon Wiley and sons, ١٩٨٣)

Haried . A.g others, **Advanced Accounting**, (New York: John Wiley and Sons. Inc,١٩٩٤)

Harrington. R.D, **Corporate Financial Analysis** ,(Decisions in Global environment, business one IRWIN , Fourth Edition. ١٩٩٣)

Horne, C. J. **Financial Management and policy**,(McGraw- Hill, Ten edition, ١٩٩٥).

John.C and Clyton A, **Intermediate Accounting**, (New York :John wiley and Sons . Ins , ١٩٨٧)

Martin .J. Gannon , **Mangement Avintegrated Frame work** ٢ed, edition . Boston /Toronto : little Brown and Company , ١٩٧٧)

Omar L. Carey and Musa M.H., **The Essentials of Financial Management**,(New Jersey: Research and Education Association, ١٩٩٠)

Shilling .G , Concepts Underling **Interim Financial Statements** ,
The Accounting Review , April ۱۹۶۱)

۲. Periodicals

ASB, Concept No. ۲, "Qualitative Characteristics of Accounting
information Accounting Standards Irwin, NSA, No.۲, ۱۹۹۳)

Brown . Making Corporate Report Valuable, The Accounting
Magazine ,June ۱۹۸۸)

FASAB, Concepts, No.۱ , op. cit

FASAB," Objective of Fedenal Financial Accounting, concepts
No. ۱, September

Financial Accounting Board ,FASB ,Objective of Financial
Reporting by Business Enterprises , Concepts No . ۱ , ۱۹۷۸)

International Accounting Standards Committee, "Farm work for
the Preparation and presentation of Financial Statement-
Qualitative Characteristics of Financial Statement " International
Accounting Standers , London ۱۹۹۳)

Patient. Mand,"Aquesition of Scpoe and Timing “,Journal of
Accountancy, Feb ۱۹۹۳)

Ramesh Chander and Jai Chandel ,Financial Viability and
performance Evaluation of co-operative credit Institutions In
Haryana ,(India: International Journal of Computing and Busines
Research , volume ۱ , N.۱ December ۲۰۱۰.)

Statement of Financial Accounting Concepts No.۱, ’Objective of
Financial Reporting by Business , (FASB, November ۱۹۷۸)

Statement on Auditing Standards No . Journal of Accountancy ,
August۹۲)

۳. Web- Sites

<http://www.islammemo.cc/۲۰۰۶/۷/۴/۴۲۴۰.html>

الملاحق

ملحق رقم (١)

الإستبانة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

السيد /

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / إستبانة

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذه الإستبانة بهدف الحصول على ارائكم ومقترحاتكم فيما تتضمنه من عبارات ، لإستيفاء البيانات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة بهدف الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة بعنوان/ التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات الاستثمارية بالتطبيق على مصرف السلام /لذا يرجو الباحث التكرم بإبداء ارائكم علالتساؤلات الواردة بأعلى قدر من الإهتمام والموضوعية والتي ستؤدى بلا شك إلي تحقيق أهداف الدراسة ، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسريه تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم وافر إحترامي وشكري وتقديري

الباحث

مشرف الصديق البديري

Email:mosharf٦٦@gmail.com

Tel:٠١٢٣٩٤٠٥١٢

القسم الأول : البيانات الشخصية: الرجاء وضع علامة (√) أمام الخيار المناسب :

١/ العمر:

أقل من ٣٠ سنة ٣٠ و أقل من ٤٠ سنة
٤٠ و أقل من ٥٠ سنة ٥٠ و أقل من ٦٠ سنة
٦٠ سنة فأكثر

٢/ التخصص العلمي :

محاسبة إقتصاد إدارة أعمال
دراسات مالية ومصرفية نظم معلومات أخرى

٣/ المؤهل العلمي :

بكالوريوس ماجستير دبلوم عالي
دكتوراه أخرى

٤/ المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية زمالة المحاسبين القانونيين العربية
لا يوجد مؤهل مهني أخرى

٥/ المركز الوظيفي :

مدير فرع مدير إدارة رئيس قسم
مراجع قانوني أخرى

٦/ سنوات الخبرة :

أقل من ٥ سنوات ٥ و أقل من ١٠ سنوات
١٠ و أقل من ١٥ سنة ١٥ و أقل من ٢٠ سنة
٢٠ سنة فأكثر

القسم الثاني : بيانات الدراسة

الرجاء وضع علامة (√) امام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية وإتخاذ القرارات الإستثمارية .

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
					١ . يعتمد التحليل المالي الكفاء على مصداقية المعلومات المالية .
					٢ . يتوقف إتخاذ القرارات الإستثمارية على نتائج التحليل المالي .
					٣ . تتخفض مخاطر القرارات الإستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي .
					٤ . تنوع المحفظة الإستثمارية يقلل من مخاطر الإستثمار .
					٥ . الإفصاح عن كافه المعلومات يقلل من مخاطر الإستثمار .
					٦ . المعلومات الشاملة بالقوائم المالية تزيد من دقه نتائج التحليل المالي .
					٧ . كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الإستثمار .
					٨ . ملائمة المعلومات المحاسبية هي أساس نجاح القرارات الإستثمارية .
					٩ . ثبات السياسات المحاسبية تقلل من مخاطر الإستثمار .
					١٠ . تسلسل القرار الإستثماري عبر المستويات الإدارية يزيد من فرص نجاحه .

الفرضية الثانية :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على القوائم المالية والتقارير المالية وتوحيد السياسات المحاسبية .

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة
					١. توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية .
					٢. إتباع سياسات محاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية.
					٣. تغيير السياسات المحاسبية يعكس نتائج أعمال غير حقيقية .
					٤. تزداد مخاطر المنشأة بإتباع سياسات محاسبية غير ثابتة.
					٥. لا تعتمد الأطراف الخارجية على المعلومات المحاسبية المعدة بسياسات محاسبية متغيره.
					٦. تقل فرص الإستثمار والتمويل بالبنك يغير السياسات ويقلل فرص الإستثمار والتمويل بالبنك.
					٧. نتائج التحليل المالي بالبنك ذات السياسات غير الثابتة تكون مضلله .
					٨. يخالف تغيير السياسات المحاسبية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبوله قبولاً عاماً .
					٩. تقل درجة الاعتماد على القوائم والتقارير المالية عند تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى .
					١٠. توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المنشأة مع مثيلاتها من سنة لآخري .

الفرضية الثالثة :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودقه نتائج التحليل المالي .

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
					١. تعتمد نتائج التحليل المالي على مؤشرات ومعلومات ملائمة .
					٢. الإفصاح عن كافه المعلومات المحاسبية يزيد من دقه نتائج التحليل المالي.
					٣. الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية.
					٤. يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسية المستخدمة فيها.
					٥. تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقه نتائج التحليل المالي.
					٦. البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياستها المحاسبية يقوى من نتائج التحليل.
					٧. لا تتوقف دقه نتائج التحليل المالي علي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط .
					٨. دقه نتائج التحليل المالي التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار تتطلب كفاءة المحلل المالي.
					٩. الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد علي التحليل المالي.
					١٠. الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي.

الفرضية الرابعة :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة نتائج التحليل المالي في المصارف السودانية وبين وضع الإستراتيجيات المناسبة .

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة	العبرة
					١. يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في وضع إستراتيجيات سليمة .
					٢. الإستراتيجيات المبنية على بيانات دقيقة تساعد في تطوير الأداء المالي .
					٣. يوفر التحليل المالي مؤشرات تساعد في زيادة مرتبات وحوافز العاملين .
					٤. يساعد التحليل المالي بإعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الإنحرافات .
					٥. يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك علي المنافسة .
					٦. المؤشرات والنسب المالية تساعد في إتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية .
					٧. تتيح المؤشرات المالية المقارنة مع الوصفاء في ظل المنافسة .
					٨. تمكن نسب التحليل المالي من الوصول لدرجات تقييم أداء العاملين بالبنك .
					٩. يوفر تحليل القوائم المالية بالبنك مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية وإتخاذ قرارات مستقبلية .
					١٠. تساعد نسب التحليل المالي في قياس مدى كفاءة الإدارة.

ملحق رقم (٢)

محكموا الاستبانة

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
د. الهادي آدم محمد	أستاذ مشارك	جامعة النيلين
د. بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د. أحمد علي فقير	أستاذ مشارك	جامعة وادي النيل
د. صلاح الأمين الخضر	أستاذ مساعد	جامعة شندي
د. أبوبكر عثمان محمد	أستاذ مساعد	جامعة شندي